

المعرب والمبنيّ

(ص): «وهو معرب ومبنيّ، فالمعرب: المركّب الذي لم يُشبه مبنيّ الأصل»^(١).

(ش): هذا حدّ معرب^(٢) الاسم، لا مطلق المعرب، لأنه في صنف الأسماء، فلا يذكر إلا أقسامها، فكأنه قال: الاسم المُعرب: هو الاسم المركّب، وكذا جميع الحدود التي نذكرها في صنف الاسم.

ولفظ المركّب يُطلق على شيئين: على أحد الجزأين، أو الأجزاء بالنظر إلى الجزء الآخر أو الأجزاء الأخر، كما يقال في ضَرَبَ زيدٌ مثلاً: إن زيدا مركّب إلى ضَرَبَ، وضرب مركّب إلى زيد، فهما مركّبان. ويطلق على المجموع فيقال: ضرب زيد مركّب من «ضرب» ومن «زيد».

وهذا كما تقول مثلاً لأحد الخفّين: هو زوج الآخر، وتقول لهما معاً: زوج^(٣).

ومراد المصنف المعنى الأول، وليس بمرضى، لأن المركّب في اصطلاحهم في المجموع أشهر منه في كلّ واحد من جزئيه، أو أجزائه، فتوهّم أن المعرب من الأسماء لا يكون إلا مركّباً من شيئين فصاعداً خمسة عشر^(٤) ونحوه، وهذا دأب المصنف يورد في حدود هذه المقدمة ألفاظاً غير مشهورة في المعنى المقصود اعتماداً منه على عنايته^(٥)، وينبغي أن يختار في الحدود والرسوم أوضح الألفاظ في المعنى المراد، ويحترز عن الألفاظ المشتركة، فكيف باستعمال لفظ هو في غير المعنى المقصود أظهر؟.

(١) الشريف: «فيه مناقشة تظهر بالتأمّل في الفرق بين أن يقال: هذا مبنيّ الأصل، وهذا أصله البناء، إذ المتبادر من الأول أن المشار إليه متصف بالبناء وذلك بحسب الأصالة دون العروض المتبادر من الثاني: أن أصله أن يبني سواء بني كما هو أصله أو عرض له الإعراب».

(٢) في «ع» «المعرب من الاسم».

(٣) الشريف: «هذا زوج في نفسه، وكل واحد زوج للآخر لا في نفسه».

(٤) الشريف: التمثيل بـ«بعليك» أظهر، وإن كان قوله: «ونحوه» شاملاً له.

(٥) أي علي رأيه وفكره ومراده.

ثم وإن نزلنا عن هذا المقام، وسلّمنا أن المركّب في الظاهر هو أحد الجزأين أو الأجزاء، فليس كل اسم مركّب إلى غيره غير مشابه لمبنى الأصل: معرباً، بل الاسم المركّب إلى عامله، ألا ترى أن المضاف اسمٌ مركّب إلى المضاف إليه، ولا يستحق بهذا التركيب إعراباً بل المضاف إليه يستحقه بالتركيب الإضافي، لأن المضاف عامله على قول، أو الحرف المقدّر على آخر^(١)، كما يجيئ:

وكذا التابع مع متبوعه لا يستحق أحدهما بهذا التركيب إعراباً معيناً، وكذا أسماء الحروف الموجودة في أوائل السّور، نحو: حم، ويس.

قوله: «مبنى الأصل» هذا أيضاً من ذاك، لأنه اصطلاحٌ مجدّدٌ منه مرادُّ به الحرف، والفعل الماضي، والأمر على ما فسّره في الشرح.

وإن أخذنا لفظ المبنى الأصل على ما يقتضيه اللفظ من المعنى المشهور دخل فيه مطلق الأفعال، وإن كانت مضارعة، إذ أصل جميع الأفعال: البناء على ما ذهب إليه البصريّة، فيردّ عليه اسم الفاعل واسم المفعول، والمصدر^(٢)، وجميع باب ما لا ينصرف.

بلى، إن اختار مذهب الكوفيين في كون المضارع أصيلاً في الإعراب كالاسم، لتوارد المعاني عليه - كما يجيئ في باب - لم يرد عليه ما ذكرنا.

ولا يرد على تفسيره المبنى الأصل بالحرف والماضي والأمر: المصدر في نحو: أعجبنى ضرب زيدٍ عمراً أمس، وذلك/ بأن يقال: المصدر ههنا يُشبه الماضي لتقديره به مع «أن» أي: أن ضرب، وإلا لم يعمل، فهو مشابه للماضي مع أنه معرب، لأن مشابهة المصدر لمُطلق الفعل سبب عمله، لا مشابهته للماضي بدليل أنه يعمل وإن كان بمعنى الحال أو الاستقبال.

(١) في «ط» فقط: «الآخر» بـ «أل».

(٢) الشريف: «أي يخرج هذه الأسماء المعربة عن حدّ المعرب».

وإنما ذكر في حدّ المُعَرَّب التَّركيب، وكونه غير مُشابه لمبنى الأصل احترازاً من قِسْمَى المبنى، وذلك لأن الاسم^(١) إما أن يُبنى لعدم مُوجب الإعراب، أعني المعانى المتعاقبة على الاسم الواحد كالفاعليّة والمفعوليّة والإضافة، وهو الأسماء المعدّدة تعديداً كأسماء العدد نحو: واحد اثنان ثلاثة، وأسماء حروف التهجي نحو: ألف، با، تا، ثا، ونحو زيد، بكر، عمرو، والأصوات كنخ^(٢) وهذع^(٣).

والمعانى الموجبة للإعراب إنما تحدث فى الاسم عند تركيبه مع العامل فالتركيب شرط حصول موجب الإعراب، فلهذا قال: المركّب، أى الاسم الذى فيه سبب الإعراب، فتخرج^(٤) هذه الأسماء المجردة عن السبب، ويجئ فى التصريف فى باب التقاء الساكنين تحقيق الكلام فى الأسماء المعدّدة تعديداً - إن شاء الله تعالى.

وإما أن يُبنى مع حصول الموجب للإعراب لوجود المانع منه، والمانع مشابهته للحرف أو للفعل - على ما يجىء فى باب المبنى، وذلك فى المضمرات والمبهمات وأسماء الأفعال والمركّبات، وبعض الظروف - على ما يأتى. فقوله: الذى لم يُشبه مبنى الأصل يُخرج هذه الأسماء.

وإنما صحّ الاحتراز بالجنس أيضاً، لكونه أخصّ من الفصل بوجه.

[حكم الاسم المعرب]

(ص): «وحكمه: أنه يختلف آخره لاختلاف العوامل لفظاً أو تقديرًا».

(ش): هذا الذى جعله المصنّف بعد تمام حدّ المعرب حكماً من أحكامه لازماً له جعله النحاة حدّاً للمعرب، فقالوا: المعرب: ما يختلف آخره باختلاف العامل.

(١) فى «ط» لأن لا اسم . مكان : لأن الاسم، تحريف.

(٢) «نخ» قولك للبعير: إخ إخ ليترك.

(٣) «هذع» مكسورة العين: كلمة يسكن بها صغار الإبل عن نفارها.

(٤) فى «ع»: فخرج.

قال المصنف - وهو الحق - يلزم منه الدور^(١)، لأن المقصود ليس بمطلق اختلاف الآخر، بل الاختلاف الذى يصح لغةً.

ومعرفة مثل هذا الاختلاف موقوفة على معرفة المعرب أولاً، فإن حددنا المعرب باختلاف العامل كان معرفة المعرب متوقفة على معرفة الاختلاف توقف كل محدود على حده، فيكون دوراً.

هذا إن قصد تعريف حقيقة المعرب، لتمييز عند المنشئ للكلام فيعطيه بعد تعقل حقيقته حقه من اختلاف الآخر.

أما إن عُرف الاختلاف الصحيح لا من معرفة المعرب بل بحصول الاختلاف فى كلام صحيح موثوق به كالقرآن وغيره جاز تعريف المعرب بذلك الاختلاف لعدم توقف معرفته إذن على معرفة المعرب.

إن قيل: أى فرق بين المعرب والمبنى فى الحكم المذكور؟ فإن المبنى أيضاً يَخْتَلَفُ تقديرًا، وذلك فى أحد قسميه، أعنى المركب منه مع العامل: نحو جاءنى هؤلاء، فهو مثل: جاءنى قاضٍ.

فالجواب: أن المعرب يَخْتَلَفُ آخره تقديرًا، أى يقدر الإعراب على حرّفه الأخير، ولا يظهر، إمّا للتعذر، كما فى المقصور، أو للاستثقال كما فى المنقوص بخلاف المبنى، فإن الإعراب لا يُقَدَّر على حرّفه الأخير، إذ المانع من الإعراب فى جملة وهو مناسبتُهُ للمبنى لا فى آخره، نحو: هؤلاء وأمس، وقد يكون فى آخره أيضاً كما فى جملة نحو: هذا، فلهذا يقال فى نحو: هؤلاء إنه فى محل الرفع أى فى موضع الاسم المرفوع بخلاف المقصور فى: جاءنى الفتى، فإنه يقال: إن الرفع مقدّر فى آخره/.

١٨

(١) = الدور: هو: توقّف الشيء على ما يتوقّف عليه، ويسمّى الدور المصرّح، كما يتوقف (أ) على (ب) وبالعكس أو بمراتب، كما يتوقف (أ) على (ب) و(ب) على (ج) و(ج) على (أ). انظر التعريفات / ٥٦.

قوله : «لفظاً أو تقديرًا» مصدران بمعنى المفعول، أى يختلف آخره اختلافاً ملفوظاً أو مقدراً، فهما نصبٌ على المصدرية (١). ويجوز أن يكون المضاف مقدراً أى اختلاف لفظ أو تقدير.

[تعريف الإعراب]

(ص): الإعراب ما اختلف آخره به.

(ش): هذا تمام الحدّ على ما يؤذن به كلامه فى الشرح (٢).

[لماذا أعرب الاسم؟]

(ص): «ليدلّ على المعانى المعثرة عليه»

(ش): بيان لعلّة وضع الإعراب فى الأسماء، والضمير فى قوله «آخره» للمعرب، وفى قوله: به لـ «ما». قوله : «المعتورة» أى المتعاقبة. قوله : «عليه» أى على المعرب. قوله: «ليدلّ» فيه ضمير الاختلاف ، أو ضمير «ما» ويعنى بـ «ما» الحركات والحروف، ويدخل فى عموم لفظة «ما» العامل أيضاً، لأنه الشئ الذى يختلف آخر المُعرب به، لأن الاختلاف حاصل من العامل بالآلة التى هى الإعراب، فهما فى الظاهر كالقاطع والسكين (٣)، وإن كان فاعل الاختلاف فى الحقيقة هو المتكلم بالآلة الإعراب إلا أن النحاة جعلوا العامل كالعلّة المؤثرة، وإن كان علامة لا علّة، ولهذا سموه عاملاً.

ويمكن الاعتذار للمصنّف بناء على ظاهر اصطلاحهم، أعنى أن العامل كالعلّة الموحدة بأن يقال: باء الاستعانة دخولها فى الآلة أكثر منه فى الموجد. ولا يعترض على الحدّ بكسر الآخر لأجل ياء الإضافة، وياء النسبة، وفتحها لأجل تاء التانيث بأن يقال: الإعراب الذى كان على الآخر انتفى، لأجل ياء

(١) فى ط : «المصدر» مكان : «المصدرية».

(٢) أى فى شرح الكافية لابن الحاجب.

(٣) الشريف : «ولا شك أن القطع إنما حصل من القاطع بهذه الآلة».

الإضافة من غير انتقال إلى شيء آخر، وانتفى لأجل ياء النسبة وتاء التأنيث، وانتقل إلى الياء والتاء بتركبهما مع الاسم، وهذا تغير في الآخر، وكذا في ألف المثني، ويائه، وواو الجمع ويائه^(١).

وذلك لأنه قال : الإعراب: ما اختلف آخر المُعَرَّب به، والمعرب كما ذكرناه هو المركب مع عامله، ولا يدخل العامل في المضاف إلى الياء، والمنسوب، والمؤنث بالتاء، والمثنى، والمجموع إلا بعد لحاق الأحرف المذكورة بها، لأنك أخبرت مثلاً في قولك: جاءني مسلمان عن المثني، ولم تُخبر عن المفرد، ثم تثنّيه. وكذا البواقي، فقبل لحاق هذه الأحرف كان الاسم مبنياً لعدم التركيب فلم يختلف آخر المعرب بهذه الأحرف.

ولا يقال: إن الحد غير جامع، لأن التغير في نحو: مسلمان ومسلمون ليس في الآخر، إذ الآخر هو السّون، وذلك لأن النون فيهما كالتنوين فكما أن التنوين لعروضه لم يُخرج ما قبله عن أن يكون آخر الحروف، فكذا النّونان. قال المصنّف: إنما اخترت هذا الحدّ، وهو مختار عبد القاهر^(٢) على ما نسب إليه الأندلسي^(٣)، على حدّ بعض المتأخرين: الإعراب: اختلاف الآخر^(٤)، لأن الاختلاف أمرٌ لا يتحقق ثبوته في الآخر حتى يسمّى إعراباً.

(١) الشريف: «يعنى أن الفتح قبل الألف والياء في المثني، والضّم والكسر قبل الواو والياء في الجمع تغير في الآخر أيضاً».

(٢) الجرجاني: عبد القاهر عبد الرحمن الجرجاني، كان من كبار أئمة العربية، صنف المغنى في شرح الإيضاح، والمقتصد في شرح الإيضاح، والعوامل، والعمدة في التصريف، توفي سنة إحدى، وقيل أربع وسبعين وأربعمائة.

(٣) لعله: أثير الدين: محمد بن يوسف بن علي بن حيّان الإمام أثير الدين أبو حيان الأندلسيّ الغرناطيّ، توفي في الثامن والعشرين من صفر سنة ٧٤٥هـ وله ترجمة وافية في كتابي: المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة.

(٤) = الشريف: «لم يرد أن آخر المعرب لا يتصف بالاختلاف حتى يرد عليه ما ذكره الشارح، بل أراد أن الاختلاف ليس أمراً متحققاً بل هو أمر اعتباري، وليس الموجود في آخر المعرب إلّا تلك الحركات، والحروف الدالة على المعاني المعنوية عليه فهي الإعراب لا ذلك الأمر الاعتباري الذي يتصف بها آخر المعرب، ولا استحالة في أن يكون أمر موجود في آخر المعرب سبباً لاتصافه».

ولهم أن يقولوا : إنك أيضاً أثبت الاختلاف من حيث لا تدري بقولك : ما اختلف آخره به، ولا يختلف آخر شيء بشيء إلا وهناك اختلاف، إذ الفعل متضمن للمصدر.

وقال^(١) : لو ثبت الاختلاف أيضاً ، فهو أمر واحد، ناشئ من مجموع الضم والفتح والكسر، لا من كل واحد منها، إذ لو لزم آخر الكلمة واحد منها لم يكن هناك اختلاف، فالاختلاف شيء واحد، والإعراب بالاتفاق ثلاثة أشياء، فكيف يكون الإعراب اختلافاً؟

ولهم أن يقولوا: هذا منك بناءً على معنى الاختلاف: انقلاب حركة حركة أخرى، وانقلاب حرف حرفاً آخر، والانقلاب من حيث هو هو^(٢) شيء واحد.

والحق: / أن معنى قولنا: يختلف الآخر أى يتصف بصفة لم يكن عليها قبل، ١٩ فإن «زيد» مثلاً فى حال الأفراد لم يستحق شيئاً من الحركات، فلما ضُمَّت الدال بعد التركيب فى حال الرفع فقد اختلفت، أى انتقلت من حالة السكون إلى هذه الحركة المعينة، فقد حصل بالحركة الواحدة اختلاف فى الآخر، وانتقال الآخر إلى الفتحة غير انتقاله إلى الضمة، وكذا انتقاله من السكون إلى الكسرة، فهنا ثلاثة اختلافات^(٣) مغاير بعضها لبعض، بحسب تغاير الحالات المنتقل إليها، وإن كانت داخلية فى مطلق الاختلاف.

فالاختلاف إذن ثلاثة كالإعراب، والإعراب أيضاً: هو الانتقالات المذكورة.

(١) وقال : أى المصنف.

(٢) «هو» الثانية سقطت من: «ع».

(٣) الشريف : «ولئن سلم أن ثمة فى آخر: «زيد» أمراً زائداً فلا بد أن يكون ناشئاً عن متعدد من الضم والفتح والكسر، وإذا نشأ عن متعدد بطل تقسيم الإعراب إلى ثلاثة، يريد أن الأمر الزائد على تقدير تحقيقه: هو الاختلاف الناشئ من متعدد، إذ لا يعقل اختلاف من أمر واحد، ولا شك أن الاختلاف الناشئ من هذه الثلاثة لا يكون ثلاثة بل اثنين، إذ ينشأ من الضم والفتح اختلاف، ومن هذا الفتح والكسر اختلاف ففى المثال المذكور قد استوفى «زيد» أقسام الإعراب قطعاً، ولم يوجد هناك إلا اختلافان»، ثم ختم الشريف تعليقه بقوله: «وبما قررنا صار تقرير الشارح واعتراضه هباءً منثوراً».

هذا إذا أُعْرِبَ بالحركات.

وإن أعرب بالحروف فاختلاف الآخر إذن أحد نوعين^(١): أحدهما: ردّ حرف محذوف من الكلمة فقط أو رده مع القلب، كما إذا أردت مثلاً: إعراب «أب» بالحروف رَدَدْتُ عليه الواو المحذوفة رفعاً، ورددتها وقلبتها ألفاً في النصب وياء في الجرّ.

وثانيها: جعل العين أو الحرف الذي زيد في الآخر لغرض بعينه إعراباً أيضاً، وجعله مع القلب إعراباً، كما جعلت الألف والواو - المزيديتين علامتين للتثنية والجمع في نحو: مسلمان ومسلمون - علامتي الرفع أيضاً، وجعلتهما مع القلب علامتي النصب والجرّ. وكذا فوه، وذو مال، فقد اختلف حال الواو والألف رفعاً، لأنهما صارا الشيّئين بعد ما كانا لشيء واحد.

وينبغي أن يقدّر كل واحدة من الكسرتين في نحو: إنّ المسلمات وبالمسلمات غير الأخرى، فالاختلاف في آخره ثلاثة، فهما كضمتي «فُلُك» مفرداً، و«فُلُك» مجموعاً.

وكذا فَتَحَتَا^(٢).. إن أحمد، وبأحمد، وياء: إن المسلمين وبالمسلمين، وإنّ المسلمين، وبالمسلمين، وليس كذا ألف المثني وواو المجموع إذا جعلتا إعراباً، لأن علامتي التثنية والجمع لا يجوز حذفهما.

فتبين لك بهذا أن الاختلاف في كل اسم ثلاثة كالإعراب، وهو هو.

ولو جعلنا أيضاً الاختلاف تحوّل حركةً أو حرفاً كما فهم المصنّف فهي. أيضاً ثلاثة^(٣) اختلافات بحسب التحوّلات: تحوّل الضمة فتحةً، وتحوّل الضمة كسرةً، وتحوّل الفتحة كسرةً، وكذا في الحروف.

(١) في «ع» «فالاختلاف إذن نوعان» مكان: «فالاختلاف الآخر إذن أحد نوعين».

(٢) في «ط» «نحو إن المسلمين إلخ بزيادة: «نحو».

(٣) في جميع النسخ: «ثلاث اختلافات».

ولو جَعَلْنَا تَحَوَّلَ الضَّمَّةَ فَتَحَةً غَيْرَ تَحَوَّلَ الْفَتْحَةَ ضَمَّةً حَصَلَ سِتَّةٌ (١) اختلافات.
والحقّ أن معنى الاختلاف: ما ذكرنا أولاً وهو ثلاثة (٢).

وقال أيضاً: لو كان الإعراب هو الاختلاف لزم أن يكون الاسم في أول تركيبه غير مُعْرَب، كما لو جعل مثلاً «زيد» اسماً لشخص، ثم رَكَّبَ مع عامله أول تركيب نحو: جاءني زيدٌ فلا اختلاف، إذا لم تتحوَّل حركةٌ إلى حركةٍ بعد.

والجواب: أن معنى الاختلاف كما ذكرنا: انتقال الآخر من السكون إلى حركةٍ ما، ففيه إذن اختلاف.

ثم نقول: ولو فسرنا الاختلاف أيضاً بانقلاب حركة حركة لكان الإلزام مشتركاً بينه وبين النحاة لقوله: «ما اختلف آخره به» فما لم تنقلب حركةٌ حركةً لم يكن ما اختلف آخره به.

فإن قال: أردت ما يكون به الاختلاف إذا كان، قيل: العبارة الصحيحة عن مثل هذا المراد: ما يختلف آخره به لا ما اختلف.

قوله: «ليدلّ على المعاني» تعليلٌ لوضع الإعراب في الأسماء.

اعلم أن ما يحتاج إلى التمييز بين معاني الكلم على ضربين: أحدهما: / أن يكون في كلمة معنيان أو أكثر غير طارئ أحدهما على الآخر كمعاني الكلم المشتركة نحو: «القرء» في الطَّهْر والحَيْض (٣)، و«ضرب» (٤) في التأثير المعروف، والسير. وكذا جميع الأفعال المضارعة عند من قال باشتراكها، «ومن» للابتداء،

(١) في جميع النسخ: «ست اختلافات».

(٢) «جملة وهو ثلاثة» سقطت من «ع».

(٣) في المعاجم اللغوية: القرء جمعة: أقرأ، وقروء، وأقرؤ أو جمع الطَّهْر: قروء، وجمع الحَيْض: أقرأ. وأقرأت: حاضت، وطهرت، والناقة: استقر الماء في رحمها، والرياح: هبَّت لوقتها، ورجع ودناً، وآخر، واستأخر، وغاب، وانصرف، وتنسك كـ «نقرأ».

(٤) أى وكلمة: «ضرب» فإنها تدل على الضرب المباشر وهو التأثير أو السير في الأرض.

والتبيين، والتبعيض، فمثل هذا لا يلزمه العلامة المميزة لأحد المعنيين أو المعانى عن الآخر، لأنّ جاعله لأحد المعنيين، واضعاً كان، أو مستعملاً^(١) لم يراع فيه المعنى الآخر حتى يخاف اللبس، فيضع العلامة لأحدهما.

والثانى: أن يكون فى الكلمة معنيان أو أكثر يطرأ أحدهما أو أحدها على الآخر أو الآخر فلا بدّ للطارئ إن لم يلزم من علامة مميّزة له من المطروء^(٢) عليه، ومن ثمّ احتاج كل مجاز إلى قرينة^(٣) دون الحقيقة. وهذا الطارئ غير اللازم للكلمة لا يلزم أن يطلب له أخفّ العلامات، بل قد تُغيّر له صيغة الكلمة، كما فى التصغير، والجمع المكسر، والفعل المسند إلى المفعول: كرجل، ورجال، وضرب، وقد يُجتلَب له حرف دالّ عليه صائر كأحد حروف تلك الكلمة كما فى المثنى، والجمع السالم، والمنسوب، والمؤنث، والمعرّف نحو مسلمان ومسلمون ومسلمات وزيدى ومسلمة والمسلم.

وقد يكون قرينة المعنى الطارئ على الكلمة كلمة أخرى مستقلة كالوصف الدالّ على معنى فى موصوفه، والمضاف إليه الدالّ على معنى فى المضاف.

وإن كان طرآن^(٤) المعنى لازماً للكلمة، فإن كان الطارئ معنى واحداً لا غير، ككون الفعل عمدةً فيما تركّب منه ومن غيره^(٥)، فلا حاجة إلى العلامة، لأنها تُطلب للملتبس بغيره.

(١) الشريف: «واضعاً كان أو مستعملاً لم يراع فيه المعنى الآخر» أى الواضع فى وضعه له لم يلاحظ المعنى الآخر أصلاً، وكذا المستعمل فى استعماله فيه لم يلاحظه لعدم احتياجه إليها، وربما لاحظته فنصب قرينة». ومعنى قول الشريف: فنصب قرينة أى جعل له علامة تخرجه عن الوضع.

(٢) طرأ عليهم كمنع، ومصدره طرأ وطروءاً: أتاهم من مكان أو خرج عليهم فجاءةً، ومطروء فى قول الرضى: اسم مفعول من طرأ.

(٣) الشريف: «فإن المستعمل فى المعنى المجازى لابد له من ملاحظة المعنى الحقيقى، فلا بد له من نصب قرينة مانعة منه بل الواضع فى تجويز الاستعمال فيه يحتاج إلى اعتبار قرينة إجمالاً».

(٤) جعل طرآن مصدر طرأ مع أن مصدره: طرأ وطروءاً، ولعلّها طرآن بالضم، ففى القاموس: وأمر طرأتى بالضم، لا يُدرى من حيث أتى.

(٥) ط: «ومن غير» بحذف الضمير من «غير» تحريف.

وإن كان الطَّارِئُ اللازم أحد الشيئين أو الأشياء فاللائق بالحكمة أن يطلب له أخف علامة تَمَكُّنُ لازمةً ولا يقتصر - للتمييز - على الكلمة الأخرى التى بها طرأ ذلك المعنى ^(١) كما اقتصر فى المضاف والموصوف، لأن المعنى المحتاج فيهما إلى العلامة غير لازم لهما بخلاف ما نحن فيه.

فاحتاطوا فى هذا النوع أتم احتياط حتى إنْ بعد ما طرأ بسببه المعنى كان ^(٢) هناك علامة لازمة للكلمة دالة على معناها الطَّارِئ.

ومثل هذا المعنى إنما يكون فى الاسم، لأنه بعد وقوعه فى الكلام لابد أن يعرض فيه إمّا معنى كونه عمدة الكلام، أو كونه فضلة، فجعل علامته إيعاض حروف المد التى هى أخف الحروف، أعنى الحركات، وجعلت فى بعض الأسماء حروف المد، وهى الأسماء الستة، والمثنى والمجموع بالواو والنون، لعلّ نذكرها فى كل واحد منها، ولم تجتلب حروف مدٍّ أجنبية لما قصد ذلك، بل، جعلت فى الأسماء الستة لام الكلمة أو عينها علامة، وفى المثنى والمجموع حرفا التثنية والجمع علامتين، كل ذلك لأجل التخفيف، وجعل الرفع الذى هو أقوى الحركات للعمد، وهى ثلاثة: الفاعل، والمبتدأ والخبر، وجعل النصب للفضلات سواء اقتضاها جزء الكلام بلا واسطة كغير المفعول معه من المفاعيل وكالحال والتمييز أو اقتضاها بواسطة حرف كالمفعول معه، والمستثنى غير المفرغ، والأسماء التى تلى حروف الإضافة، أعنى حروف الجرّ.

وإنما جعل للفضلات النصب الذى هو أضعف الحركات، وأخفها لكون الفضلات أضعف من العمدة وأكثر منها.

ثم أريد أن يُمَيِّزَ بعلامة ما هو فضلة بواسطة حرف، ولم يكن بقى من الحركات غير الكسر، فميّز به مع كونه منصوب المحل لأنه فضلة.

(١) الشريف : «كالعامل الذى نظراً به المعانى المتورة على الأسماء».

(٢) فى ط «كائن» تحريف.

٢١ فصار معنى كون الاسم مضافاً إليه معنى / العمدة^(١) بحرف معنى آخر منضمّاً إلى المعنيين المذكورين علامته الجرّ، فإن سقط الحرفُ ظهر الإعراب المحلّي في هذه الفضلة، نحو: الله لأفعلن، فإذا عطف على المجرور فالحملُ على الجرّ الظاهر أولى من الحمل على النصب المقدّر.

وقد يحمل على المحل كما في قوله تعالى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾^(٢) بالنصب فإن سقط الجارّ مع الفعل لزوماً كما في الإضافة زال النصب المقدّر - كما سيجئ - ثم اعلم أن مُحَدِّث هذه المعاني في كُلِّ اسم هو المتكلّم، وكذا مُحَدِّث علاماتها، لكنه نُسب أحداث هذه العلامات إلى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم فسَمِيَ عاملاً لكونه كالسبب للعلامة، كما أنه كالسبب للمعنى المُعْلَم، فقليل: العامل في الفاعل هو الفعل، لأنه به صار أحد جزئى الكلام.

وكذا: العامل في كل واحد من المبتدأ والخبر هو الآخر على مذهب الكسائي^(٣) والفراء^(٤). إذ كل واحد منهما صار عمدة بالآخر.

واختلف في ناصب الفضلات فقال الفراء: هو الفعل مع الفاعل، وهو مرتّب^(٥) على الأصل المذكور، إذ يأسند أحدهما إلى الآخر صار فضلة، فهما معاً سببُ كونها فضلةً، فيكونان أيضاً سببَ علامةِ الفضلة.

(١) الشريف: أى أضيف إليه معنى العمدة وهو معنى النعل بواسطة حرف.

(٢) المائة / ٦.

(٣) الكسائي: على بن حمزة بن عبد الله بن عثمان الإمام أبو الحسن الكسائي، إمام الكوفيين في النحو، مات بالرى سنة ثنتين أو ثلاث وقيل تسع وثمانين ومائة، وقيل: ثنتين وتسعين (البغية ١٦٢-١٦٤/٢).

(٤) الفراء: يحيى بن زياد بن عبد الله بن مروان الدّيلمى إمام العربية أبو زكريا الفراء. توفى سنة سبع ومائتين عن سبع وستين سنة. (البغية ٣٣٣/٢).

(٥) في ط: «قريب» مكان «مرتّب». تحريف.

وقال هشام بن معاوية^(١): هو الفاعل وليس ببعيد، لأنه جعل الفعل هو الجزء الأول بانضمامه إليه كلاماً، فصار غيره من الأسماء فضلة .

وقال البصريون: العامل هو الفعل نظراً إلى كونه المقتضى للفضلات.

وقول الكوفيين أقرب بناءً على الأصل الممهد المذكور.

وجعل الحرف الموصّل لأحد جزأى الكلام إلى الفضلة عاملاً للجرّ فى ظاهر الفضلة، إذ بسببه حصل كون ذلك الاسم مضافاً إليه تلك العمدة.

ثم قد يُحذف حرف الجرّ لزوماً مع الفعل الذى أوصله الحرف إلى الفضلة لغرض التخصيص أو التعريف فى الاسم - كما يجىء فى باب الإضافة - فيزول النصب المحلىّ عن المجرور لفظاً لكون الناصب، أى الفعل مع الفاعل محذوفاً نسبياً منسياً مع حرف الجار الدالّ عليه، فكان أصل: غلام زيد: «غلامٌ» حصل لزيد، فإذا حذف الجارّ قام الاسم المراد تخصيصه أو تعريفه مقام الحرف الجارّ لفظاً فلا يُفصل بينهما كما لم يفصل بين الحرف ومجروره، ومعنى أيضاً لدلالته على معنى اللام فى نحو: «غلامٌ زيد» إذ هو مختصّ بالثانى، وعلى معنى «من» فى: نحو: «خاتم فضة^(٢)»، إذ هو مبين بالثانى، فيحالُ عمل الجرّ على هذا الاسم كما أحيل على حرف الجرّ - كما يجىء - فأصل الجرّ أن يكون علَمَ الفضلة التى تكون بواسطة، ثم يخرجُ فى موضعين عن كونه علَمَ الفضلة ويبقى علماً للمضاف إليه فقط، أحدهما: فيما أضيف إليه الاسم، والثانى فى المجرور المسند إليه نحو: مرّ بزيد، والأصل فيهما أيضاً ذلك - كما بينّا^(٣).

(١) هشام بن معاوية الضرير، أبو عبد الله النحوى، الكوفى أحد أعيان أصحاب الكسانى، توفى سنة ٢٠٩ هـ انظر «البغية ٢/ ٣٢٨».

(٢) فى «ط»: «فضية» مكان: «فضة» تحريف.

(٣) فى «ع» فقط: «وهما فى الأصل أيضاً فصلتان: مكان «والأصل فيهما أيضاً ذلك كما بينّا» تحريف.

وكان قياس المستثنى غير المفرغ بإلاً، والمفعول معه : الجر أيضاً، إذ هما فضلتان بواسطة الحرفين، لكن لما كان الواو في الأصل للعطف، وغير مختص بأحد القبيلين، وكان «إلاً» يدخل على غير الفضلة أيضاً كالمستثنى المفرغ لم يروا إعمالهما، فبقى ما بعدهما منصوباً في اللفظ.

هذا ، وأما الحروف فلا يطرأ على معانيها شيء، بل معانيها طارئة على معاني ألفاظ آخر - كما مر في حد الاسم.

وأما الأفعال فلا يلزمها إلا معنى واحد طارئ - كما مر - بلى، قد يطرأ عليها في بعض المواضع أحد معنيين مُلتبسَيْن (١) كما في قولك: ما بالله حاجة فيظلمك ٢٢ - على ما يجيء في قسم الأفعال - فاعتبر ذلك الكوفيون/ وقالوا: إعراب المضارع أصلي لا بمشابهته الاسم، خلافاً للبصريين - على ما يجيء في بابه.

فظهر بهذا التقدير أن الأصل في الإعراب: الأسماء دون الأفعال والحروف، وأن أصل كل اسم أن يكون معرباً.

فإن قيل : كيف حكم بذلك، وأصل الأسماء الأفراد، وهي في حالة الأفراد غير مستحقة للإعراب، كما تقدم في الأسماء المعدودة؟.

قلت: إنما حكم بذلك، لأن الواضع لم يضع الأسماء، إلا لتستعمل في الكلام مركبة، فاستعمالها مفردة مخالف لنظر الواضع، فبناء المفردات وإن كانت أصولاً للمركبات عارضٌ لكون استعمالها مفردة عارضاً لها غير وضعى.

وقد خرج من عموم قولهم: أصل الأسماء الإعراب صنفان منها:

أحدها: أسماء الأصوات، كنخ، وجه (٢)، ودج، ودّه، (٣) لأن الواضع لم

(١) في «ط» فقط : «المعنيين الملتبسَيْن» بأداة التعريف فيهما.

(٢) «جه» في القاموس: وجاهِ جَاهٍ، وينون ويسكن، وجَوْهٍ جَوْهٍ: زجر للبعير، لا للناقة، ونَخٌ للإبل، ودج للدجاج، كما تقدم.

(٣) في القاموس: ودّه بالضم: دعاء للإبل لتجىء إلى ولدها.

يضعها إلا لتستعمل مفردة، لأنها لم تكن في الأصل كلمات - كما يجيء في بابها.

والثاني: أسماء حروف التهجّي، لأنها كالحكاية: لحروف التهجّي التي ليست بكلم، ومن ثمّ كانت أوائلها تلك الحروف المحكيّة إلا لفظة «لا»، فإنهم لما لم يُمكنهم النطق بالألف الساكنة توصلوا إليه باللام المتحرّكة، كما توصلوا إلى النطق بلام التعريف الساكنة بالألف المتحرّكة، أعنى الهمزة.

وأما «ألف» فهو اسم الهمزة، لأن أوله الهمزة، فينبغي أن تقول: «لا» ولا تقول: «لام ألف»، وأما قوله:

تُكْتَبَانِ فِي الطَّرِيقِ لَامَ الْفِ^(١)

فمقصوده: اللام والهمزة، لا صورة «لا»^(٢).

(١) هو الشاهد السابع في «الخزانة».

قال البغدادي: الشاهد فيه: «على أن مقصود الشاعر اللام والهمزة لا صورة: «لا»، فيكون معناه: أنه تارة يمشى مستقيماً فتخط رجلاه خطأ شبيهاً بالألف، وتارة يمشى معوجاً، فتخط رجلاه خطأ شبيهاً باللام.

وعليه فالظاهر أن نقول: لآماً وألفاً. ووجهه أنه حذف التنوين من الأول من باب الوصل بنية الوقف. وحذف العاطف. ووقف على الثاني على لغة ربّعة، وليس في واحد من هذه الثلاثة ضرورة.

واستشهد به سيويه على أنه ألقى حركة ألف على ميم لام والشاهد لأبي النجم المعجلى، وهو ثالث أبيات ثلاثة: خرجت من عند زياد كالخرف تخط رجلاي بخطّ مختلف.

تكتبان في الطريق لام الف.

من شواهد: سيويه ٢: ٣٤، والمقتضب ١، ٢٣٧، ٣: ٣٥٧، والشافية ٤: ١٥٦، والمغني ٢: ٣٩ والهمع والدرر رقم ١٣٣٠.

وعلق الشريف على قوله «لام ألف» بقوله: «قال في الصحاح: الألف على ضربين: لينّة، ومتحرّكة، فاللينّة تسمّى ألفاً، والمتحرّكة تسمّى همزة، ويظهر من ذلك أن الألف يتناولها معاً إلا أنه مميّز بين قسميهما بإطلاق الألف على أحدهما، وتسمية الآخر بالهمزة...

وبالجملة فالألف إما مختصّ بالسكّنة أو متناول للمتحرّكة أيضاً، وقد حكم الشارح - أعنى الرضى - بأنه اسم للهمزة فقط، لأنه مصدر بها على قياس سائر أسماء الحروف. وجعل اسم السكّنة لفظة: «لا»، وفيه تكلف لا يخفى».

(٢) الظاهر أن المراد صورة الألف الساكنة، لأن الهمزة لا صورة لها معيّنة إلا في أول الكلمة.

ولو نظر الواضع فى الصنّفين إلى وقوعهما مُركَّبَيْنِ لكانا مُعربَيْنِ فى نظره، فلم يجز أن يصوغَهُما على أقلّ من ثلاثة أحرف، لأنك لا تجد مُعرباً على أقلّ من ثلاثة أحرف، إلّا وقد حُذِفَ منه شيء كـ «يد» و«دم»، وقد صاغ كثيراً منهما^(١) على حرفين، كـ «نخ» و«جه» و«با» و«تا» و«ثا».

وإنما صاغ على أقلّ من «ثلاثة»^(٢) ما كان يعرف أنه يكون فى التركيب مشابهاً للحرف كـ «ما»، و«من»، وتاء الضمير، وكافه، فعلم أنه يُبنى لثبوت علته فجوز بناءه على أقلّ من ثلاثة.

ثم نقول: لا يلزم الكسائيّ والفراء ما ألزما فى ترافع المبتدأ والخبر، من أنه يجب تقدّم كلّ واحد من المبتدأ والخبر على الآخر، لأنه يجب تقديم العامل على المعمول، فيلزم تقدّم الشئ على نفسه، لأن المتقدّم على المتقدّم على الشئ متقدّم على ذلك الشئ.

وإنما لم يلزمهما ذلك، لأن العامل النحويّ ليس مؤثراً فى الحقيقة، حتى يلزم تقدّمه على أثره، بل هو علامة - كما مرّ - ولو أوجبنا أيضاً تقدّمه لكونه كالسبب - كما مرّ.

قلنا: إن كلّ واحد من المبتدأ والخبر متقدّم على صاحبه من وجه متأخّر عنه من وجه آخر، فإذا اختلف الجهتان فلا دور. أمّا تقدّم المبتدأ فلأنّ حقّ المنسوب أن يكون تابعاً للمنسوب إليه، وفرعاً له، وأمّا تقدّم الخبر فلأنه محطّ الفائدة، وهو المقصود من الجملة، لأنك إنما ابتدأت بالاسم لغرض الإخبار عنه، والغرض وإن كان متأخراً فى الوجود إلّا أنه متقدّم فى القصد، وهو العلة الغائية، وهو الذى يقال فيه: أولّ الفكر آخر العمل، فيرفع كلّ منهما صاحبه بالتقدّم الذى فيه،

(١) أى من أسماء الأصوات، وحروف المعجم.

(٢) الشريف: «قال صاحب الكشاف: إن أسماء الحروف تقع فى التعديد كثيراً فخففت بالقصر فيما هو محدود، وبذلك يندفع كلام الشارح.

فترافع المبتدأ والخبر، إذاً كعمل كلمة الشرط، والشرط كلّ منهما في الآخر، في نحو قوله تعالى: ﴿أَيَّامًا تَدْعُوا﴾ (١) فأداة الشرط متقدمة على الشرط، إذ هي مؤثرة لمعنى الشرط فيه، متأخرة عنه تأخر الفضلات عن العمد، فالمبتدأ (٢) والخبر، على هذا التقدير أصلان في الرفع، كالفاعل، وليسا بمحمولين في الرفع عليه، وهو مذهب الأخفش (٣)، وابن السراج.

ولا دليل على ما يُعزى إلى الخليل من كونهما فرعين على الفاعل، ولا على ما يُعزى إلى سيبويه من كون المبتدأ أصل الفاعل في الرفع.

وعلى التقرير المذكور، التمييز، والحال، والمستثنى الفضلة أصول في النصب كالمفعول، وليست بمحمولة عليه كما هو مذهب النحاة.

ولما كان مستنكراً في ظاهر الأمر ترافع المبتدأ والخبر لما تقرّر في الأذهان من تقدّم المؤثر على الأثر، واستحالة تقدّم الشيء على مؤثره ضِعْف (٤) عملهما، فنسخ عملهما كثيرٌ مما دخل عليهما مؤثراً فيهما معنى ككان، وظن، وكاد، وإنّ، وأخواتها، وما، ولا التبرئة، على - ما يجيء في أبوابها - فصارت العُمدة في صورة الفضلة منتصبة، وهى اسم «إن» و«لا» التبرئة وخبر «كان» و«كاد» ومفعولا «ظن» ووجه مشابهتها للفضلة يجيء في أبوابها.

وإنما جاز تقدم كلّ أحد جزأى من الاسميّة على الآخر (٥) لعمل كلّ واحد منهما في الآخر، والعامل متقدم (٦) الرتبة على معموله، لكن الأولى تقدم المسند

(١) الإسراء/ ١١٠.

(٢) في «ع» سقطت كلمة: «فالمبتدأ»

(٣) سعيد بن مسعدة: أبو الحسن الأخفش الأوسط. توفي سنة خمس عشرة، وقيل: إحدى وعشرين ومائتين.

(٤) الشريف: «ومن جعل العامل معنى الابتداء، واعتبر فيه التجرد عن العوامل قال: هو عامل معنوي ضعيف يتنفي بدخول العوامل اللفظية، فلذلك بطل عمله».

(٥) الشريف: «ومن قال العامل: هو الابتداء قال: لما لم يكن شيء منهما معمولاً للآخر جاز تقدم كل واحد منهما على الآخر إلا أن المحكوم عليه أولى بالتقديم».

(٦) في ط: «مقدم» مكان: متقدم.

إليه لسبق وجود المخبر عنه على الخبر، وإن كان متقدماً في الغاية، ولم يلزم على هذا جواز تقدم الفاعل على الفعل، لأن الفاعل معمول للفعل، وليس عاملاً فيه كما كان المبتدأ عاملاً^(١) في الخبر.

ولم يعتنوا بحال المفاعيل، ولم يلزموها موضعها الطبيعي، أعني ما بعد العامل لكونها فضلات.

فظهر لك أن أصل الأسماء الإعراب، فما وجدت منها مبنياً فاطلب لبنائه علة، كما نذكره في المضمرات، والمبهمات، وأسماء الأفعال، والكنيات، وبعض الظروف.

وأما أسماء الأصوات، وأسماء حروف التهجى فبناؤهما أصلي ولا يحتاج إلى تعليل وإعرابهما في نحو قوله:

* تداعين باسم الشيب في مثلم * (٢) = ٨

وقوله:

إذا اجتمعوا على ألف واو وياء هاج بينهم جدال (٣) = ٩

(١): «عاملاً» سقطت من ط، والأسلوب يعينها.

(٢): هو الشاهد الثامن في الخزانة.

البغدادى: على أن اسم الصوت إنما أعرب في هذا التركيب، وإن كان بناؤه أصلياً، يريد أن أسماء الأصوات إذا ركبت جاز إعرابها اعتباراً بالتركيب العارض بشرط إرادة اللفظ لا المعنى، كما يجوز إعراب الحروف إذا قصد ألفاظها.

والشاهد من قصيدة لذى الرمة يمدح بها إبراهيم بن هشام بن الوليد بن المغيرة. وعجز هذا المصراع:

* جوانبه من بصرة وسلام *

= وتداعين: أى دعا بعض القلص بعضاً.

والشيب بالكسر: حكاية أصوات مشافر الإبل عند الشرب. والصوت: شيب شيب والمتلم: المنكسر المهتم، أراد في حوض متلم. فحذف الموصوف لدلالة مصب الحوض عليه. والبصرة بفتح الباء: حجارة رخوة فيها بياض، وبه سميت البصرة. والسلام بكسر المهملة: جمع سلمة بفتحها وكسر اللام وهى الحجارة.

من شواهد: ابن يعيش ٣: ١٤، ٤: ٧٢، والأشمونى ٣: ٢١١، واللسان: «شيب، وبصر».

وانظر ديوان ذى الرمة / ٦٨٩ - المكتب الإسلامى للطباعة والنشر.

(٣): هو الشاهد التاسع في الخزانة.

قال البغدادى: «على أن حروف المعجم تعرب إذا ركبت، وإن كان بناؤها أصلياً، قيل: حيث كانت معربة لأجل التركيب علم أنها قبل التركيب غير معربة، وهذا حكم جميع الأسماء، سواء قلنا: إنها قبل التركيب موقوفة أم مبنية.

وقال هذا الشاهد يزيد بن الحكم.

من شواهد: ابن يعيش ٦: ٢٩.

أنواع الإعراب

(ص)؛ وأنواعه: "رفع، ونصب، وجرّ، فالرفع علمُ الفاعليّة، والنصب علم المفعوليّة، والجرّ علم الإضافة".

(ش)؛ اعلم أن الحركات في الحقيقة أبعاضُ حروف العلة، فضمّ الحرف في الحقيقة: إتيانٌ بعده بلا فصل ببعض الواو، وكسره: الإتيان بعده بجزء من الياء، وفتحه: الإتيان بعده بشيء من الألف، وإلاّ فالحركة والسكون من صفات الأجسام فلا تحلّ الأصوات، لكنك لما كنت تأتي عقيب الحرف بلا فصل ببعض حروف المدّ/ سَمِيَ الحرف متحرّكاً، كأنك حرّكت الحرف إلى مخرج حرف المدّ، ٢٤ وبضدّ ذلك^(١) سكون الحرف، فالحركة - إذن - بعد الحرف، لكنها من فرط اتّصالها به يتوهم أنّها معه لا بعده^(٢) بلا فصل، فإذا أشبعت الحركة وهي بعض حرف المدّ صارت حرف مدّ تاماً.

وإنما قيل لعلم الفاعل: رفعٌ، لأنك إذا ضَمَمْتَ الشَّفَتَيْنِ لإخراج هذه الحركة أرتفعتا عن مكانهما، فالرفع من لوازم مثل هذا الضمّ وتوابعه، فسمي حركة البناء ضمّاً وحركة الإعراب رفعاً، لأن دلالة الحركة على المعنى تابعةً لثبوت نفس الحركة أولاً.

وكذلك نَصَبُ الفم تابعٌ لفتحهِ، كأن الفم كان شيئاً ساقطاً فنصبته أي أقمته بفتحك إياه، فسمي حركة البناء فتحاً، وحركة الإعراب نصباً.

وأما جرّ الفكّ الأسفل إلى أسفل، وخفضه^(٣) فهو ككسّر الشيء، إذ المكسور يسقط ويهوى إلى أسفل، فسمي حركة الإعراب جرّاً، وحركة البناء كسراً لأن

(١) الشريف: "يعنى أن سكون الحرف ألاّ يؤتى بعده بشيء من هذه الأبعاض بلا فصل.

(٢) الشريف: "ومن فرطاً الاتصال، وشدة اللزوم تعذر أو تعسر النطق بعد النطق بالحرف ابتداء بدون الحركة.

وأما إذا تلفظ بالحرف بعد حرف آخر فلا تعسر أصلاً في ترك الحركة. فالإتيان بشيء من تلك الأبعاض لازم الحرف، إما بعده بلا فصل، وإما قبله بلا فصل أو مع فصل.

(٣) في "ط": وحفظه بالظاء تحريف، صوابه من النسخ المخطوطة.

الأولین^(١) أوضح وأظهر فى المعنى المقصود من صورة الفم من الثالث^(٢)، ثم الجزم بمعنى: القطع، والوقف والسكون بمعنى واحد، والحرف الجازم كالشيء القاطع للحركة أو الحرف فسمى الإعرابى جزمًا، والبنائى وقفًا وسكونًا.

وإنما سمى العرب معربًا، لأن الإعراب إيانة المعنى، والكشف عنه من قوله صلى الله تعالى عليه وآله: «الثَّيْبُ يُعْرَبُ عَنْهَا لِسَانُهَا»^(٣)، أى يُبَيِّن.

وسمى المبنى مبنياً لبقائه على حالة واحدة كالبناء المرصوص.

قوله: «فالرفع» علم الفاعلية، أى علامتها، والأولى كما بينا أن يقال: الرفع علم كون الاسم عمدة الكلام، ولا يكون فى غير العمد، والنصب علم الفضلية فى الأصل، ثم يدخل فى العمد تشبيهاً بالفضلات كما مضى.

وعلى قول المصنف: الرفع فى الأصل علم الفاعلية والنصب علم المفعولية، ثم يكونان فيما يشابههما.

وأما الجر فعلم الإضافة، أى كون الاسم مضافاً إليه معنى أو لفظاً كما فى: غلام زيد، وحسن الوجه.

فالرفع ثلاثة أشياء: الضم، والألف، والواو، فى نحو: جاء مسلم، مسلمان، ومسلمون، وأبوك.

والنصب أربعة: الفتح والكسر والألف والياء فى نحو: إن مسلماً، ومسلمات، وأياك، ومسلمين ومُسْلِمِينَ.

والجر ثلاثة أشياء: الكسر، والفتح، والياء فى نحو: بزيد، وبأحمد، وبمسلمين وبمسلمين وبأبيك.

وكل ما سوى الضم فى الرفع، والفتح فى النصب، والكسر فى الجر فروعها - كما يجىء.

وبين الضم والرفع عموم وخصوص من وجه، أما كون الرفع أعم فلو قوعه

(١) أى الجر والخفض.

(٢) أى الكسر.

(٣) لم يرد الحديث بهذا اللفظ فى مسلم، وإنما ورد: «الثيب أحق بنفسها من وليها» انظر الجامع المفهرس لألفاظ صحيح مسلم رقم ٢٩٢٠.

على الضمّ والألف والواو، وأمّا كونه أخصّ فلأنّ الضمّ قد يكون علم العمدة كما فى: جاء الرجلُ، وقد لا يكون كما فى حيثُ.

وكذا الكلام فى النصب والجرّ.

وإذا أطلق الضمّ والفتح والكسر فى عبارات البصريّة، فهى لا تقع إلا على حركات غير إعرابيّة بنائية كانت كضمة حيث، أو، لا، كضمة قاف قُتل، ومع القرينة تُطلق على حركات الإعراب أيضاً، كقول المصنّف بالضمة رفعاً.

والكوفيّون يُطلقون ألقاب أحد النوعين على الآخر مطلقاً.

قوله: «وأنواعه: رفعٌ ونصبٌ وجرٌّ» الرفع والنصب والجرّ عنده: الحركات كما ذكرنا أو الحروف على مذهب مَنْ قال: الإعراب الاختلاف، قال: الرفع انتقال الآخر إلى علامة العمدة، والنصب انتقاله إلى علامة الفضلة، والجرّ انتقاله إلى علامة الإضافة.

والظاهر^(١) فى اصطلاحهم: أن الإعراب هو الاختلاف، ألا ترى أن البناء ضده، وهو عدم الاختلاف^(٢) اتفاقاً، ولا يُطلق البناء على الحركات / .

٢٥

وانما جعل الإعراب فى آخر الكلمة، لأنه دالّ على وصّف الاسم أى كونه عمدة أو فضلة، والدالّ على الوصف بعد الموصوف.



(١) الشريف: «يمكن أن يقال: الظاهر فى اصطلاحهم أن الإعراب هو الحركات والحروف، وذلك لأن الإعراب إنما سمى إعراباً، لأن فيه إيابة وكشفاً عن المعنى، والإيابة إنما هى للحركات والحروف أنفسها لأنها أعلام المعانى اتفاقاً».

(٢) الشريف: «وأما قوله: البناء هو عدم الاختلاف، فيكون الإعراب هو الاختلاف لأنهما متقابلان. فنقول: إن العرب فيه شيان: الاختلاف، وما هو سببه، والمنبىّ فليس فيه إلا عدم الاختلاف. إذ حاجة فيه إلى سبب يقتضيه بل يكفيه عدم سبب الاختلاف».

تعريف العامل

(ص): «والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضى للإعراب»^(١).

(ش): «انما بين العامل لاحتياج قوله قبل: ويختلف آخره لاختلاف العامل إلى بيانه. ويعنى بالتقوم نحوه من قيام العَرَض بالجوهر، فإن معنى الفاعلية والمفعولية والإضافة: كون الكلمة عمدة أو فضلة أو مضافاً إليها، وهى كالأعراض القائمة بالعمدة، والفضلة والمضاف إليه بسبب توسط العامل.

فالموجد كما ذكرنا لهذه المعانى هو المتكلم، والآلة: العامل، ومحلّها الاسم، وكذا الموجد لعلامات هذه المعانى هو المتكلم، لكن النّحاة جعلوا الآلة كأنها هى الموجدة للمعانى ولعلاماتها، كما تقدم، فلهذا سميت الآلات عوامل.

فالباء فى قوله: «به يتقوم» للاستعانة نظراً إلى أن المسمى عاملاً فى الحقيقة^(٢): آلة، والمقوم هو المتكلم، وليس الباء كما فى قولك: قام هذا العَرَض بهذا المحلّ، ولاشك أن فى لفظ المصنّف إبهاماً، لأن الظاهر فى نحو: قام به، وتقوم به: هذا المعنى الأخير^(٣).

فإذا ثبت أن العامل فى الاسم: ما يحصل بوساطته فى ذلك الاسم المعنى المقتضى للإعراب، وذلك المعنى كون الاسم عمدة أو فضلة أو مضافاً إليه العمدة أو الفضلة، فاعلم أن بينهم خلافاً فى أن العامل فى المضاف إليه هو اللام المقدرة أو «من» أو المضاف، فمن قال: إنه الحرف المقدّر نظر إلى أن معناه فى الأصل هو الموقع^(٤) للإضافة بين الفعل والمضاف إليه إذ أصل: غلامٌ زيدٌ غلامٌ حصل لزيد،

(١) كلمة: «لإعراب» زيادة فى «ك».

(٢) الشريف: «لأن هذه المعانى ليست قائمة بالعامل بل بالاسم بواسطة العامل».

(٣) الشريف: «أمّا الظهور فى نحو: قام به فلاخفاء فيه، وأمّا فى نحو: تقوم به، فلأنه تفعل منه، فمعناه بحسب اللغة راجع إليه».

(٤) فى «ط» فقط: «الموقع المقدم للإضافة» بزيادة كلمة: «المقدم».

فمعنى الإضافة قائم بالمضاف إليه لأجل الحرف. ولا ينكر ههنا عمل حرف الجر مقدراً، وإن ضَعُفَ مثله في نحو: «خير»^(١) في قول رؤية، وذلك لقوة الدالّ عليه بالمضاف الذي هو مختص بالمضاف إليه أو متبيّن به، كما أن نصب «أن» المقدرة في نحو:

* أَحْضَرَ الْوَعْيَ * (٢)

١٠ =

ضعيف، فإذا وقع موقعها فاء السببية أو واو الجمع - كما يجيء في باب نواصب المضارع - جاز نصبها مطرداً. وكذا الجرّ برَبّ المقدرة بعد الواو والفاء وبل ليس بضعيف.

وَمَنْ قَالَ: إنَّ عامل الجرّ هو المضاف، وهو الأولى قال: «إنَّ حرف الجرّ شريعة منسوخة، والمضاف مفيدٌ معناه، ولو كان مقدراً لكان «غلام زيد» نكرة، كغلام لزيد، فمعنى كون الثاني مضافاً إليه حاصل له بواسطة (٣) الأول، فهو الجار بنفسه. وقال بعضهم: العاملُ معنى الإضافة وليس بشيء، لأنه أراد بالإضافة كون الاسم مضافاً إليه، فهذا هو المعنى المقتضى، والعامل: ما به يتقوم المعنى المقتضى (٤).

(١) رؤية بن العجاج سئل: كيف أصبحت؟ قال: «خير» بالجرّ أى بخير، وحذف حرف الجرّ.

(٢) هو الشاهد العاشر في الخزانة.

وهو قطعة من بيت وهو:

ألا أيّ هذا اللأثمى أَحْضَرَ الْوَعْيَ وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلَدِي

والشاهد فيه: نصب الفعل: «أحضر» بـ«أن» المقدرة، وهذا ضعيف.

والوعْي: الحرب، وقال ابن جنّي كما في الخزانة: الوعى بالمهملة: الصوت، وبالمعجمة: الحرب نفسها، والشهود: الحضور. الشاهد لطرفة بن العبد من معلّقة المشهورة.

من شواهد: سيويه ١: ٤٥٢، والمقتضب ٢: ٨٥، ١٣٦، وشرح شذور الذهب / ١٣٨، والهمع والدرر رقم ٣، ٦٨٦، ١٠٤٠.

(٣) في «ط»: بواسطة.

(٤) «والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضى» سقط من «ع».

وإن أراد بها النسبة التي بين المضاف والمضاف إليه، فينبغي أن يكون العامل في الفاعل والمفعول أيضاً النسبة التي بينهما وبين الفعل، كما قال: خَلَفَ^(١): العامل في الفاعل: هو الإسناد لا الفعل.



(١) خلف الأحمر البصري: أبو محرز بن حيّان، توفي في حدود الثمانية ومائة. انظر. البقية ١ / ٥٥٤.

[الأسماء المعربة بالحركات وبالحروف]

(ص): فالمفرد/ المنصرف والجمع المكسّر المنصرف بالضمّة رفعاً، والفتحة نصباً، والكسرة جراً.

جمع المؤنث السالم بالفتحة والكسرة غير المنصرف بالضمّة والفتحة.
أخوك وأبوك وحموك وهنوك وفوك وذو مال مضاف إلى غير ياء المتكلم بالواو والألف، والياء.

المتنى وكلا مضافا إلى مضمّر. واثنان بالألف والياء.

جمع المذكر السالم، وأولو، وعشرون وأخوانها بالواو والياء.

(ش): هذا تقسيم الأسماء المعربة حسب إعراباتها المختلفة، وذلك أننا بينا أن الرفع: ثلاثة أشياء. والنصب: أربعة، والجر: ثلاثة، فهو يريد بيان محال هذه الإعرابات، وأن كلّ واحد منها في أيّ معرب يكون؟

فبدأ بمعربات إعرابها بالحركات، لأنها الأصل في الإعراب لختها، وقسمها ثلاثة أقسام:

أحدها: ما استوفى الحركات الثلاث، كلّ واحدة منها في محلّها، أعني الضمّ في حالة الرفع، والفتح في النصب، والكسر في الجرّ وهو شيان.

أحدهما: المفرد، أي الذي لا يكون متنى ولا مجموعاً سواء كان مضافاً أو، لا. «المنصرف»^(١) احتراز عن غير المنصرف.

وكان عليه أن يضم إليه قيّداً آخر، وهو أن لا يكون من الأسماء الستة، ولا يجوز أن يكون قوله: «المفرد» احترازاً عن المضاف، فيخرج الأسماء الستة، إذ لو احتراز عنه لوجب أن لا يستوفى شيء من المضاف الحركات الثلاث.

(١) المنصرف: صفة «المفرد».

وثانيهما: الجامع لثلاثة قيود: الجمعية، احترازاً عن المثني، إذ إعرابه بالحروف، وعن المفرد، إذ قد مر ذكره، والتكسير^(١) احترازاً عن السالم، لأن إعراب المذكر منه بالحروف، والمؤنث غير مستوف للحركات، والانصراف احترازاً عن غير المنصرف نحو، مساجد وأنبياء.

وإنما أعرب الجمع المكسر إعراب المفرد أى بجميع الحركات إذا كان منصرفاً لمشايبته للمفرد بكونه صيغة مستأنفة مغيرة عن وضع مفردة، ويكون بعضه مخالفاً لبعض فى الصيغة كالمفردات المتخالفة الصيغ، وأيضاً لم يطرّد فى آخره حرف لين صالح، لأن يجعل إعراباً كما فى الجمع بالواو والنون.

قوله: «بالضمة رفعاً»، الجار والمجرور خبر المبتدأ.

وقوله: «رفعاً» مصدر بمعنى المفعول، كقولهم الفاعل رفع أى مرفوع، وانتصابه على الحال أى مرفوعين، والعامل فيه^(٢) الجار والمجرور، وذو الحال الضمير المستكن فيه. والباء فى قوله: «بالضمة» بمعنى «مع». ويجوز أن يكون المعنى: مُلتبسان بالضمة^(٣). ومعنى الكلام: هما مع هذه الحركة المعينة فى حال كونهما مرفوعين، أى مصاحبين لعلّ العمد.

وكذا قوله: «والفتحة نصباً» وأمثاله، وهذا من باب العطف على^(٤) عاملين مختلفين المجوّز عند المصنف قياساً نحو: إن فى الدار زيداً والحجرة عمراً - على ما يجىء.

والثانى من الثلاثة الأقسام: ما فيه الضمة رفعاً، والكسرة جرّاً، ونصباً، وهى شىء واحد، أعنى الجمع بشرطين^(٥): أحدهما: أن يكون جمع المؤنث احترازاً عن جمع المذكر الذى هو بالواو والياء.

(١) فى «ط» فقط «والنكثير» بالثاء.

(٢) «والعامل فيه» سقط من «ع».

(٣) فتكون الباء للإلصاق، وليست للجمعية.

(٤) أى على معمولى عاملين.

(٥) فى «ع» فقط: «أعنى الجمع وهو جامع لقيدين».

والثاني: أن يكون سالماً احترازاً عن المكسّر^(١) المستوفى للحركات نحو: رجال، أو للضم والفتح نحو مساجد.

وإنما نقص هذا الجمع الفتح واتبع الكسر إجراءً له مجرى أصله، أعني جمع المذكر السالم - على ما يجيء بعد.

والثالث: ما فيه الضمة رفعاً، والفتحة نصباً وجراً، وهو أيضاً شيء واحد غير المنصرف، مفرداً كان أو مجموعاً مكسراً نحو: أحمد، ومساجد. وإنما نقص الكسر واتبع الفتح - لما يجيء في بابه.

ثم تنى بمعربات إعرابها بالحروف، وقسمها أيضاً ثلاثة أقسام: أحدها: ما استوفى الحروف الثلاثة كلاً في محلّها وهي:



(١) الشريف: «التمثيل بالمكسر من جمع المؤنث أولى، لأن المكسر من جمع المذكر قد خرج بالقيّد الأول».

[إعراب الأسماء الستة]

٢٧ الأسماء الستة بشرط إفرادها، وكونها غير / مصغرة، وإضافتها إلى غير ياء المتكلم، لأنها إذا ثنيت أو جمعت فأعرابها إعراب سائر الأسماء المثناة والمجموعة. وكذا إذا صُغِّرت، لأن المصغر منها يتحرك عينه ولا مه (١) وجوباً، ليتمَّ وزن فُعِلَ، وحرف العلة المَجْعول إعراباً يجب سكونه ليشابه الحركة. وإنما اشترط إضافتها إلى غير ياء المتكلم - لما سيجيء أن المقطوع منها عن الإضافة محَرَّك بالحركات - لما سذكر، والمضاف إلى ياء المتكلم لا يتبين إعرابه - على ما سيجيء.

وتصريحه بهذه الأسماء الستة يُغْنى عن الاحتراز عن تثنيتها وجمعها وتصغيرها.

[اختلاف النحويين في إعراب الأسماء الستة]

فلهم في إعراب هذه الأسماء أقوال:

الأقرب عندى أن اللام في أربعة منها، وهى: أبوك، وأخوك، وحموك، وهنوك أعلام للمعانى المتناوبة كالحركات، وكذا العينُ فى الباقيين منها، أعنى: فوك وذو مال، فهى فى حال الرفع لام الكلمة أو عينها، وعلم العمدة (٢). وفى النصب والجر علم الفضلة والمضاف إليه، فهى مع كونها بدلاً من لام الكلمة أو عينها حرف إعراب.

وسنشيّد هذا الوجه بعد ذكر الأوجه المقلوبة فيها.

فعن سيويه.. أن هذه الأسماء ليست معربة بالحروف، بل بحركات مقدرة على الحروف، فأعرابها كإعراب المقصور، لكن أُتبعَت فى هذه الأسماء حركات ما قبل

(١) احتراز عن «ذو»

(٢) من قوله: «وعلم العمدة» إلى قوله: «وسنشيّد» سقط من «ع».

حروف إعرابها حركات إعرابها كما فى «امرؤ»، وابنم، ثم حُذِفَت الضمة للاستثقال، فبقيت الواو ساكنة، وحذفت الكسرة أيضاً للاستثقال، فانقلبت الواو ياءً لكسرة ما قبلها، وقلبت الواو المفتوحة ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها.

والاعتراض عليه أنه كيف خالفت الأربعة منها أعنى المحذوفة اللام، أخواتها من «يد» و«دم» فى ردّ اللام فى الإضافة^(١) وأيش^(٢) الغرض من ردّها إذا لم يكن لأجل الإعراب بالحرف. وأيضاً إتباع حركة ما قبل الإعراب لحركة الإعراب أقلّ قليل. وأيضاً إتباع حركة ما قبل الإعراب لحركة الإعراب أقلّ قليل. وأيضاً يستفاد من الحروف ما يستفاد من الحركات فى الظاهر، فهلاً نجعلها مثلها فى كونها أعلاماً على المعانى.

وقال المصنف.. ظاهر مذهب سيويه أن لها إعرابين: تقديرى بالحركات، ولفظى بالحروف، قال، لأنه قدر الحركة، ثم قال فى الواو: هى علامة الرفع وهو ضعيفٌ لحصول الكفاية بأحد الإعرابين.

وقال الكوفيون: إنها معربة بالحركات على ما قبل الحروف، وبالحروف أيضاً، وهو ضعيف^(٣) لمثل ما ضَعَفَ له ما تأول به المصنف كلام سيويه.

وقال الأخفش: إنها مزيدة للإعراب كالحركات.

ويتعذر ما قال فى: فوك وذو مال لبقاء المُعْرَب على حرف واحد، وذلك ما لا نظير له^(٤).

وقال الرّبّعى: إنها معربةٌ بحركات منقولة من حروف العلة إلى ما قبلها،

(١) سقط من «ع» كلمتا: «فى الإضافة».

(٢) الشريف: «أيش، قيل: هى كلمة مستقلة بمعنى، أى شىء؟ وليست مخففة منه.

(٣) = لأن الإعراب لا يكون فى وسط الكلمة.

(٤) فى «ع» «شىء ما لا نظير له».

وانقلبت الواو ياءً لانكسار ما قبلها، وألفاً لانفتاحة كما فى «ياجل»^(١) وهو ضعيف، لأن نقل حركة الإعراب إلى ما قبل حرفها لم يثبت إلا وفقاً بشرط سكون الحرف المنقول إليه.

وقال المازنى^(٢): إنها معربةٌ بالحركات، والحروف ناشئة من الإشباع كما فى قوله:

١١ = * أَدْنُو فأنظورُ *^(٣)

وقوله:

١٢ = * يَبَاعُ من ذَفْرِ غَضوبِ جَسْرَةٍ *^(٤)

(١) لغة الحجاز: «يَوَجَل» قال تعالى: ﴿لَا تَوَجَلْ إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَامٍ عَليمٍ﴾ الحجر/ ٥٣، فيصح خروج الواو على القياس إذا سكنت وانفتح ما بعدها.

والذين يقولن: «ياجل» هم بنوعا مر كما قال الفراء، وذلك أن من لغتهم: أنت تيجَل، ونحن نيجَل، وأنا ايجَل، فلما رأوا الواو قد غلبتها الكسرة فى هؤلاء الأحرف توهموا أن فتحة الياء فى: «يَوَجَل» تخرج الواو إلى الألف ففعلوا ذلك» انظر: «دقائق التصريف» لابن سعيد المؤدب/ ٢٢٤، ٢٢٥.

(٢) المازنى: «بكر بن محمد بن بقیة: أبو عثمان المازنى توفى سنة تسع أو ثمان - وأربعين ومائتين، انظر البغية ١/ ٤٦٣.

(٣) هو الشاهد الحادى عشر فى الخزانة.

البغدادى: استشهد به «على أن الواو حاصلة من إشباع الضمة وأصله: فأنظُرُ.

وهو قطعة من بيت ثان أنشداهما الفراء، وهما:

اللله يعلم أَنَّا فى تلفتنا يوم الفراق إلى أحبابنا صُورُ
وأنتى حوثُما يثنى الهوى بصرى من حوثُما سلكوا أدنوقاً نظورُ
والصور: جمع أصُور وهو المائل من الشوق، من صَوَرَ يَصُورُ صَوْرًا بالتحريك: مال

وحوث: ظرف مكان لغة فى حيث

والمعنى أَنَّا إذا تلفتنا إلى الأحباب عند رحيلهم فكاننا أشباح ليس فيها أرواح.

من شواهد» المحتسب ١ : ٢٥٩، وابن الشجرى ٢ : ٥٨، والإنصاف رقم ٦.

وابن تعيش ١٠ : ١٠٦، والمغنى رقم ٦٨٥، والهمع والدور رقم ١٦٩٦.

(٤) هو الشاهد الثانى عشر فى الخزانة.

البغدادى: استشهد به «على أن الألف تولدت من إشباع الفتحة، والأصل: ينبع، وتماه:

* زِيَاةٌ مثل الفنيق المُكْدَمُ *

والشاهد من معلقة عترة، والذفرى: الموضع الذى يعرق من الإبل خلف الأذن. والغضوب: =

وهو أيضاً ضعيف، لأن مثل ذلك لضرورة الشعر، ويسوغ حذفه بلا اختلال إلا في الوزن، وأيضاً يبقى: فوك : و«ذومال» على حرف.

وقال الجرمي^(١): انقلابها هو الإعراب، وأما هي فإمّا لام أو عين، فعلى قوله: لا يكون/ في الرفع إعراب ظاهر، وهو ضعيفٌ لدلالة الواو في الظاهر على ٢٨ الفاعلية كالضمة.

وقال أبو علي^(٢): إنها حروف إعراب، وتدلّ على الإعراب، فإن أراد أنها كانت حروف إعراب يدور الإعراب عليها، ثم جعلت كالحركات، فذاك ما اخترنا^(٣). وإن أراد أن الحركات مقدرة عليها الآن مع كونها كالحركات الإعرابية فهو ما حمل المصنف كلام سيبويه عليه.

وقال المصنّف: إن الواو والألف والياء مبدلة من لام الكلمة في أربعة ومن عينها في الباقيتين، لأن دليل الاعراب لا يكون من سنخ الكلمة، فهي بدل يفيد ما لم يُفدّه المبدل منه، وهو الإعراب كالتاء في «بنت» تفيد التأنيث بخلاف الواو التي هي أصلها، ولا يبقى «ذو» و«فوك» على حرف لقيام البدل مقام المبدل منه. هذا آخر كلامه.

ويقال عليه: أي محذور يلزم من جعل الإعراب من سنخ الكلمة لغرض التخفيف، فيقتصر على ما يصلح للإعراب من سنخها، كما اقتصر في المثني والمجموع على ما يصلح للإعراب من سنخهما^(٤) أعني علامة التثنية والجمع، إذ هي من سنخ المثني والمجموع.

= الناقصة الصعبة الشديدة المراس، والجسر: العظيم من الإبل والأنثى جرة، والفنيق: الفحل، والمكدم: الذي لا يؤذى ولا يركب لكرامته على أهله.

من شواهد: ابن الشجري ١٥٨/٢، والإنصاف/٢٦، والشافية ٢٤/٤.

(١) الجرمي: صالح بن إسحاق أبو عمر الجرمي البصري توفي ٥٨٦هـ. البغية ٨/٢.

(٢) أبو عليّ الفارسي: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، توفي ٣٧٧ (البغية ١/٤٩٦).

(٣) في ط: «أحترنا» بالحاء، تحريف.

(٤) السنخ: الأصل

[رأى الرضّى]

ثم نقول: إنما جعل إعرابها بالحروف الموجودة دون الحركة على ما اخترنا توطئةً لجعل إعراب المثني والمجموع بالحروف، لأنهم علموا أنهم يُخَوِّجون^(١) إلى إعرابهما بها لاستيفاء المفرد للحركات. والحروف، وإن كانت فروعاً للحركات في باب الإعراب لثقلها وخفة الحركات إلا أنها أقوى من حيث تولدها منها، فاستبد بها^(٢) المفرد الأول، لأن^(٣) كلَّ حرف منها كحركتين أو أكثر، فكروا أن يستبد، المثني والمجموع مع كونهما فرعَيْن للمفرد بالإعراب الأقوى، فاختاروا من جملة المفردات هذه الأسماء، وأعربوها بهذا الأقوى، ليثبت في المفردات الإعراب بالحركات التي هي الأصل في الإعراب، وبالحروف التي هي أقوى منها مع كونها فروعاً لها، وفضلوها على المثني والمجموع باستيفائها للحروف الثلاثة كلاً في موضعه، وكلّ واحداً من المثني والمجموع لم يستوفِها، ولا كان كل حرف فيهما في موضعه.

وإنما اختاروا هذه الأسماء بخلاف نحو: «غد» لمشابتها للمثنى باستلزام كل واحد منها ذاتاً أخرى كالأخ للأخ والأب للابن. وخصّوا ذلك بحال الإضافة ليظهر ذلك اللازم فتقوى المشابهة، وخصّوا هذه الأسماء من بين الأسماء المفردة المشابهة للمثنى، لأن لام بعضها وعين الآخر حرف علّة يصلح أن يقوم مقام الحركات، فاستراحوا من كلفة اجتلاب حروف أجنبية، مع أن اللام في أربعة منها، كأنها مجلوبة للإعراب فقط، لكونها محذوفة قبل نسياً منسياً فهي، إذن، كالحركات المجتلبة للإعراب.

وكذا الواو في «فوك» لأنها كانت مبدلة منها الميم في الإفراد، فلم تُردّ إلى أصلها إلا للإعراب.

(١) في «ع»: «يخرجون» تحريف.

(٢) أى بالحركات.

(٣) في ط: بزيادة: «لأن الحروف أقوى» وهي زيادة ليست في النسخ المخطوطة.

وأما في نحو «حر» فليس لآمه حرف علة، وأما نحو ابن، واسم فهمزة الوصل فيه بدلٌ من اللامِ بدليل معاقبتها إياها في النسب نحو: ابني وبنوي، فكأن لآمها ليست حرف علة. والحرف المقصود جعله كالحركات من هذه الأسماء واوٌ فاخثاروها، لتكون الواو التي فيها أصلاً للرفع الذي هو أسبق الحركات^(١) فمن ثم لم يجعلوها منها نحو «يد» و«دم»، إذ لآمه ياء.

ثم نقول: جعلوا الواو ياء «في الجرّ وألفاً» في النصب، ليكون الألف إعراباً مثل الفتح، والياء مثل الكسر لا لانفتاح^(٢) ما قبلها وانكساره، وجعلت ساكنة للتخفيف في المعرب بالحروف التي هي أثقلُ من الحركات، ولتناسب الحركات التي قامت مقامها، / لأن الحركات أبعاض حروف المدّ الساكنة، وجعل ما قبلها^(٣) ٢٩ من الحركات من جنسها للتخفيف، وللتنبية في الأربعة منها على أن ما قبل لام الكلمة كان حرف إعراب^(٤)، وأما في الباقيتين فطردها للباب.

ومعنى حموك: أبو زوجك أو أخوه أو ابنه، وبالجملّة فالحم: نسب^(٥) زوج المرأة، والهَنُ: الشئ المنكر الذي يُستهجن ذكره من العورة، والفعل القبيح أو غير ذلك.



(١) في «ع» و«ط»: «أسبق الإعراب» وفي «ظ» «أسبق الحركات». وهو المناسب للأسلوب فهو، أوضح.

(٢) في «ط» فقط: «لانفتاح» بدون «لا» النافية، تحريف، صوابه من النسخ المخطوطة.

(٣) = «ما قبلها» سقط من «ع».

(٤) الشريف: «أى حال الأفراد عن الإضافة».

(٥) في «ط» فقط: «نسب».

[إعراب المثني]

والثاني من الثلاثة الأقسام التي إعرابها بالحروف مارفعه ألف ونصبه وجره ياء، وهو المثني وما حمل عليه، ونعني بالمثني: كل اسم كان له مفرد، ثم ألحق بآخره ألف ونون، وليدل على أن معه مثله من جنسه - على ما يجيء في باب المثني - فلم يكن «كلا» على هذا داخلاً في المثني، إذ لم يثبت «كل» في المفرد. وأما قوله:

فِي كَلْتٍ رَجُلَيْهَا سَلَامِي زَائِدُهُ (١)

= ١٣

فالألف محذوفة للضرورة - كما يجيء - وكذا اثنان، إذ لم يثبت للمفرد «اثن» ، لكن «كلا» ليس بمثنى ولا وضعه وضع المثني، لأن ألفه كألف «عصا» بخلاف «اثنان» فإنه ليس بمثنى كما ذكرنا، لكن وضعه وضع المثني، إذ هو كقولك: ابنان واسمان محذوف اللام مثلهما، لأنه من الثني. وكان عليه أن يذكر أيضاً «مذروان» (٢)، إذ لم يستعمل مفرده. فإن زعم أنه ثابت في التقدير، إذ كأنه كان «مذرى»، ثم ثنى لم يمكنه مثل ذلك في «ثنايان» فكان عليه أن يذكره.

(١) هو الشاهد الثالث عشر في الخزانة.

البغدادي. استشهد به: «على أن كَلْت» أصلها كلتا، حذفت ألفها ضرورة، وفتحة التاء دليل عليها. وبعده:

كلتاها قد قرئت بواحد

قال البغدادي: «رأيت في حاشية الصحاح: أن هذا البيت من رجز يصف به نعامه. (والسلامي) على وزن جباري: عظم في فرس البعير. والضمير في كلتاها للرجلين. والشاهد قائله مجهول.

وهو من شواهد: الإنصاف / ٣٤٩، والعيني ١/ ١٥٩، والهمع والدرر رقم ٦٠ والأشموني ٧٧/ ١، واللسان: «كلا».

(٢) الشريف: «المذروان: أطراف الاليتين، ولا واحد لهما، لأنه لو كان واحدهما: «مذرى» على ما يزعم أبو عبيدة لقالوا: مذريان في الثنية، لأن المقصور إذا كان على أربعة أحرف ثنى بالياء على كل حال.

وذلك أن معنى «ثنا»^(١) لو استعمل: طرف الحبل، وليس في الطرف الواحد معنى الثني، كما لم يمكن أن يقال لمفرد اثنان: «اثن»، إذ ليس في المفرد معنى الثني، فالثنيان طرفا الحبل المثني، فالثني في مجموع الحبل، لا في كل واحد من طرفيه.

وكان عليه أيضاً أن يذكر ههنا: «هذان» و«اللذان» ونحوهما، لأن ظاهر مذهبه كما ذكر في شرح المفصل أنها صيغٌ موضوعة للمثنى غير مبنية على الواحد، وقال: ويدل عليه جواز تشديد نون «هذان»، وأنهم لم يقولوا: «ذيان» و«اللذيان» فنحو: «ذان» واللذان عنده في المثني ينبغي أن يكون مثل عشرون في الجمع، كلاهما صيغٌ موضوعة، وإن ثبت في الظاهر ما يوهم أنه مفردهما.

وإنما أعرب المثني وجمع المذكر السالم بالحروف، لأن الحركات استوفتها الاحاد مع أن في آخرهما ما يصلح لأن يكون إعراباً من حروف المد، ومن ثم أعرب المكسر وجمع المؤنث السالم بالحركات، وإنما أعربا هذا الإعراب المعين، لأن الألف كان جلب قبل الإعراب في المثني علامة للثنية، وكذا الواو في الجمع علامة للجمع لمناسبة الألف بخفته لقلّة عدد المثني، والواو بثقله لكثرة عدد الجمع، وهذا حكم مطّرد في جميع المثني والجمع نحو: ضربا وضربوا، وأنتما، وأنتمو، وهما، وهمو، وكما، وكمو^(٢).

ثم أرادوا إعرابهما فإن المثني والمجموع متقدّم لا محالة على إعرابهما، فجعل فيهما ما صلح لأن يكون إعراباً، وأسبق الإعراب الرفع، لأنه علامة العمد، كما ذكرنا، فجعلوا ألف المثني، وواو المجموع علامتي الرفع فيهما، ولم يبق من

(١) الشريف: «قال في الصحاح: الثناء بالمدّ والكسر: عقال البعير ونحوه من حبل مثني، وكل واحد من ثنيّه فهو ثناء لو أفرد، تقول: عقلت البعير بشائين: إذا عقلت يديه جميعاً بحبل أو بطرفي حبل».

(٢) في «ط» فقط: أنتموا، وهموا، وكموا، بألف بعد الواو، تحريف.

حروف اللّين وهى التّى هى أولى بالقيام مقام الحركات إلّا الياء للجبر والنّصب فى المثني والمجموع، والجَرَ / أولى بها فقلبت ألف المثني، وواو الجمع فى الجرّ ياء فلم يبقَ للنّصب حرف، فأتبع الجرّ دون الرفع لكونهما علامتيّ الفضلات، بخلاف الرّفع، وتُرك فتحُ ما قبل الياء فى المثني إبقاءً، على الحركة الثابتة قبل إعراب المثني مع عدم استئصالها.

وأما الضّمّ قبل ياء الجمع فقلب كسراً، لاستثقاله قبل الياء الساكنة لو أُبقيت، والتباس الرّفع بغيره، وبُطلان السّعى^(١)، لو قُلِبَت الياءُ لضمّة ما قبلها واوًا، مع أن تغيير الحركة أولى من تغيير الحرف، فارتفع التباسُ المجموعِ بالمثني بسبب كسر ما قبل ياء المجموع^(٢)، إن حُذِف نوناها بالإنضافة.

وكسر النّون فى المثني لكونه تنويناً ساكناً فى الأصل، والأصل^(٣)، فى تحريك الساكن إذا اضطر إليه أن يكسر - لما يجىء فى التصريف.

وفُتح فى الجمع للفرق، فحصل الاعتدال فى المثني بخفة الألف، وثقل الكسرة، وفى الجمع بثقل الواو، وخفة الفتحة، وأما الياء فيهما، فطائفة للإعراب كما ذكرنا.

وقال سيبويه: حرف المد فى المثني والمجموع حروف إعراب، فقال بعض

(١) من معانى: سعى فى اللغة: قصد، وعمل. وفى هامش نسخة الظاهرية: «يعنى أن بطلانه السّعى والتباسه الرفع بغيره حاصل من قلبه الياء لضمّة ما قبلها واوًا».

(٢) الشريف: «قد توهم بعضهم أن الفرق بكسر النون وفتحها لرفع الألتباس بين المثني والمجموع من المعتلّ اللام فى حالتى النصب والجَرَ، وذلك لسقوط لام الفعل، فلا يحصل الفرق بحركة ما قبل ياء الإعراب، ففرق بحركة النون».

ومثل الشريف لذلك بـ«مُصْطَفَيْنَ»، و«مُصْطَفَيْنَ».

قال: وهو سهو، لأن لام الفعل لا يحذف فى المثني، ويحذف فى الجمع، فلا اشتباه حتى يفرّق بالنون».

(٣) من قوله: «والأصل فى تحريك الساكن».. إلى قوله: «وثقل الكسرة» سقط من «ع».

أصحابه: الحركات مقدّرة عليها قياساً على مذهبه في الأسماء الستة، فالمثنى والمجموع إذاً معربان بالحركات المقدرة كالمقصور.

وفهم الإعراب من هذه الحروف يُضعف^(١) هذا القول.

وقال أبو علي: لا إعراب مقدّر عند سيبويه على الحروف، لأنّ التّون عنده عوضٌ من الحركة والتنوين، وقال: وإنما أُبدل من الحركة مع كون انقلاب الحرف دالاً على المعنى، لأنّ الانقلاب معنى لا لفظاً، فقصد الإعراب اللفظي.

ونقول: بأيّ شيء نعرف أنّ هذه الحروف كانت في الأصل حروف الإعراب؟ ولم لا يجوز، كما اخترنا - أن يجعل ما هو علامةُ المثني والمجموع قبل كونه حرف الإعراب علامةُ الإعراب أيضاً، فيكون علامةُ المثني والمجموع وعلامةُ الإعراب معاً، إذ لا تنافي بينهما؟.

ثم نقول: الدّالّ على المعنى هو الألف والواو والياء^(٢) وهي لفظية.

فإن قيل: كيف يكون معرباً بلا حرف إعراب؟

قلنا: ذاك إنّما يلزم إذا أعرب بالحركات، لأنّها لا بدّ لها من الحروف، فأما إذا أريد الإعراب بالحروف، فإنّ الحرف لا يحتاج إلى حرف آخر يقوم به.

وقال الأخفش والمازني والمبرد: إنّها دلائل الإعراب لا حروف الإعراب.

وقال الكوفيون: هي الإعراب.

ومعنى القولين سواء، فإن أرادوا أنّها زيدت من أول الأمر للإعراب ففيه نظر، إذ ينبغي أن يصاغ المثني والمجموع أولاً ثم يعربا.

وإن أرادوا أنّهم جعلوا علامتيّ المثني والمجموع دلائل الإعراب فذاك ما اخترناه.

(١) الشريف: «ضعف بنفسه، وأضعفه غيره، وأما ضَعَفَه فنسبه إلى الضعف.

(٢) وليس الدّالّ هو الانقلاب.

وقال الجرمي: هي حروف الإعراب، وانقلابها علامة الإعراب، فعلى مذهبه يكونان في الرفع معربين بحركة مقدرة، إذ الانقلاب لم يحصل بعد - كما ذكرنا على مذهبه في الأسماء الستة.

وقال بعضهم: الإعراب بالحركات مقدر في متلّو الألف والواو والياء، والحروف دلائل الإعراب.

وهذا قريبٌ من قول الكوفيّين^(١) في الأسماء الستة والكلام عليه ما مرّ هناك.

فإن قيل: علامة الإعراب لا تكون إلا بعد تمام الكلمة، وأنتم اخترتم في الأسماء الستة وفي المثني والمجموع حصولها قبل تمام حروفها.

فالجواب: أن حق إعراب الكلمة أن يكون بعد صَوغها وحصولها بكمال حروفها، وفي آخرها، لما تقدّم من أن الإعراب دالٌّ على صفات الكلمة، فيكون بعد ثبوتها، فإن كان بالحركات فلا بدّ أن يكون على حرفها الأخير، ومحلّ الحركة بعد الحرف - كما مرّ - فتكون الحركة بعد جميع حروف الكلمة.

٣١ وأما إذا كان بالحروف التى / هي من سنخ^(٢) الكلمة فلا بدّ أن يكون الحرفُ آخرَ حروفها، ويكون الإعراب بها أيضاً بعد ثبوت جميع حروف الكلمة، لأنها إنما تجعل إعراباً بعد ثبوت كونها آخر حروف الكلمة.

أما نون المثني والمجموع فالذى يقوى عندي أنه كالتنوين في الواحد في معنى كونه دالاً على تمام الكلمة، وأنها غير مضافة، لكن الفرق بينهما: أن التنوين مع إفادتها^(٣) هذا المعنى يكون على خمسة أقسام - كما مرّ - بخلاف النون فإنه لا يشوبها من تلك المعانى شىء.

(١) في «ط» «قول الكوفيون»، تحريف ظاهر. (٢) السنخ بالكسر: الأصل.

(٣) في «ط» و«ع»: أن التنوين مع إفادتها هذا المعنى يكون على خمسة أقسام والضمير في إفادتها راجع إلى النون لأن التنوين نون ساكنة.

وفى النسخ الأخرى: «أن التنوين مع كونها علامة الكمال تكون على إفادته هذا المعنى على خمسة أقسام».

وإنما يسقط التنوين، مع لام التعريف لاستكراه اجتماع حرف التعريف مع حَرْف يكون في بعض المواضع علامةً للتنكير، ولا تسقط النون معها، لأنها لا تكون للتنكير.

وكذا يسقط التنوين للبناء في نحو: يازيد «ولا رجل»، بخلاف النون في نحو: «يازيدان» و«يازيدون» و«لا مُسلمين» و«لا مُسلمين»، لأنها ليست للتمكن كالنوين.

وكذا يسقط التنوين رفعاً وجرّاً في الوقف بخلاف النون، لأنها متحركة وإسكان المتحرك يكفي في الوقف، وإن كان الحرف الأخير ساكناً فإن كان ذلك بعد حركة الإعراب وهو التنوين فقط حُذِفَ بعد الضم والكسر، وقُلِبَ ألفاً بعد الفتح، لأنه حرفٌ معرضٌ للحذف لعدم لزومه للكلمة. وضعفه بالسكون والوقف محلّ التخفيف والحذف، فَخُفِّفَتْ بعد الفتح بقلبها ألفاً لخفة الألف، وحُذِفَتْ بعد الضم والكسر لِثِقَلِ الواو والياء، وقلبهما حرفَ علة - لما يجيء في التصرف من المناسبة بينهما.

وإن كان الساكن حرفاً أخيراً من جوهر الكلمة، فإن كان حرفاً صحيحاً نحو: ليضرب، و«مَنْ» و«كَمْ» بقيت بحالها، وكذا وإن كانت ألفاً لخفتها نحو: الفتى، وحُبلى، ويخشى، وإن كانت واواً أو ياءً نحو: القاضى، ويرمى، ويدعو، فالأولى الإثبات. وجاز الحذف - كما يجيء في باب الوقف.

وقال سيبويه: النون في الأصل عوضٌ من حركة الواحد وتنوينه معاً، لأن حُرُوفَ المدّ عنده حروفُ إعرابٍ امتنعت من الحركة، فجاء بالنون بعدها عوضاً من الحركة والتنوين اللذين كان المفرد يستحقهما ثمة.

والحركة وإن كانت مقدّرة على الحروف عند بعض أصحابه، لكن لما لم تظهر كانت كالعَدَم، ثم إنه رُجِّعَ جانبُ الحركة مع اللام، أى جُعِلَ عوضاً منها بعد ما

كان عوضاً منهما، فثبتَ معها ثباتَ الحركة، وجانب التنوين مع الإضافة، فحذف معها حذفَ التنوين، فهي في نحو: جاءني رجلان يافتى عوض منهما، وهو الأصل، وفي الرجلان عوض من الحركة فقط، وفي «رجلا زيد» من التنوين فقط، وفي «رجلان» وقفاً ليس عوضاً منهما ولا من أحدهما، وفي نحو: «يازيدان»، ولا «رجلَيْن» عوضٌ من حركة البناء فقط.

وفيما قال بُعد، لأن حروف العلة الدالة على ما دلّت عليه الحركة مُغْنِيَةٌ عن التعويض من الحركة.

وقال بعض الكوفيين: إنه تنوينٌ حَرَكْتَ للساكنين، فقويت بالحركة، وهو ما اخترنا، إن أرادوا أنه كالتنوين في معنى كونه علامة التمام لا في المعاني الخمسة.

وقيل: هو بدلٌ من الحركة وحدها وهو ضعيفٌ لحذفها في الإضافة.

وقال الفراء: هو للفرق بين المفرد المنصوب الموقوف عليه بالألف، والمثنى المرفوع، وثبوته مع اللام يُضَعِّفُهُ، وكذا مع الباء وواو الجمع.

وقيل: هو بدلٌ من تنوينين في المثني ومن أكثر في المجموع بناء على أن المثني كان في الأصل مفرداً مكرراً مرتين، والجمع مفرداً مكرراً أكثر منهما.

ودون تصحيح ذلك خَرَطُ^(١) القتاد، ومع تسليمه نقول: إنهما مَصْوَغان صيغة اسم مفرد كـ«كلا»، و«رجال» و«عشرة»، فلا يستحقان إلا تنويناً واحداً لأنه أهدر ذلك التكرير اللفظي.

[أحكام كلا وكلتا]

وأما «كلا» فأعرب إعراب المثني، لشدة شبهه به لفظاً بكون آخره ألفاً ولا يفك عن الإضافة حتى يتميز عنه بالتجرد عن النون، ومعنى بكونه مثني المعنى. وخُصَّ

(١) الشريف: تقول: خرطت الورق إذا حَتَّته، وهو أن يقبض على أعلاه، ثم تمرّ يدك عليه إلى أسفله، والقتاد: شجر له شوك مثل الإبر.

ذلك بحال إضافته إلى المضمَر، وهو ثلاثة أشياء، نحو: كلاهما، وكلاكما، وكلانا، لأنه إذا كان مضافاً إلى المضمَر فالأغلب كونه جارياً على المثني تأكيداً له نحو: جاءني الرجلان كلاهما، وجئنا كلانا، وجئتما كلاكما.

وإن جاز أيضاً أن تقول^(١): كلاهما جاءني بعد ذكر شخصين، فلا يكون تأكيداً. وكذا: كلاكما جئتما، وكلانا جئنا، وإذا كان في الأغلب جارياً على المثني وهو موافق له معنى ولفظاً - كما مر.

وأصل المثني أن يكون معرباً، فالأولى جعله موافقاً لمتبوعه في الإعراب، ثم طُرِدَ ذلك فيها^(٢) إذا لم يتبع المثني المعرب نحو: جئنا كلانا، وجئتما كلاكما، وجاءا كلاهما.

وأما إذا أضيف إلى المظهر فإنه لا يجرى على المثني أصلاً، إذ لا يقال: جاءني أخواك كلا أخويك.

وكنانة يُعربونه مضافاً إلى المظهر أيضاً إعراب المثني.

وذكر صاحب المغني^(٣): أن بعض العرب يثبت الألف في «كلا» و«كلتا» مضافين إلى المضمَر في الأحوال^(٤)، كما في المضافين إلى المظهر، ولا أدري ما صحته؟

وألف «كلا» بدل من الواو عند سيويوه، لإبدال التاء منها في المؤنث كما في أخت وبنت. ولم تبدل التاء من الياء إلا في «اثنتين»^(٥).

(١) «أن تقول»: سقط من «ع».

(٢) في «ط» فقط: «فيما» تحريف.

(٣) صاحب المغني هو: تقي الدين منصور بن فلاح اليمنى، له كتاب في النحو سماه: المغني، فرغ من تصنيفه في محرم سنة ٦٧٢ هـ، وتوفي ابن فلاح سنة ٦٨٠ هـ. انظر كشف الظنون، نهر ١٧٥١. وانظر المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة للمحقق/ ٣٧٨.

(٤) المراد في الأحوال كلها.

(٥) قال ابن عصفور في المنع ٣٨٨/١: «وأبدلت [أى التاء] من الياء على غير أطراد في قولهم: =

وقال السيرافي: هو بدل من الياء لسماع الإمالة فيه.

وأما الكسرة فلا تؤثر عند المصنف في إمالة الألف المنقلبة عن الواو - ويجيء الكلام عليه في باب الإمالة.

وكلتَا فعلى، والألف، للتأنيث، جعل إعراباً كما في «كلا» وإنما جيء^(١) بالألف^(٢) التأنيث بعد التاء، ولم يكن جمعها بين علامتي تأنيث^(٣)، لأن التاء لم تتمحض للتأنيث، فلهذا جاز توسطها، بل فيها رائحة منه، لكونها بدلاً من اللام في المؤنث، كأخت، وبنت وثنان، ولهذا لم يفتح ما قبلها، ولم تنقلب تاء بنت وأخت في الوقف هاء.

وأجاز يونس^(٤) أختي وبنتي، ولو كانت لمحض التأنيث لم تجز هذه الأمور. والألف أيضاً لما كانت تتغير للإعراب صارت كأنها ليست للتأنيث، فجاز الجمع بينهما.

وعند الجرّمى: وزنه: فعُتِل، ولم يثبت مثله في كلامهم.

وعند الكوفيين: الإلف في: «كلا» و«كلتا» للتثنية، ولزم حذف نونيّهما للزومهما للإضافة، وقالوا: أصلهما «كُلّ» المفيد للإحاطة، فخفف بحذف إحدى اللامين، وزيد ألف التثنية حتى يعرف أن المقصود: الإحاطة في المثني، لا في

= «ثنان»، ويدل على أنها [أى التاء] من الياء أنها من «ثنت» لأن «الاثني» قد نُسِي أحدهما إلى صاحبه، وأصله: ثُنِي، يدل على ذلك جمعهم إياه على: «أثناء» بمنزلة: أبناء وآخاء، فنقلوه من فَعَلَ إلى فَعُل، كما فعلوا ذلك في «بنت».

(١) في «ط»: «تحيى» وفي «ع»: «يجاء» وفي «ك»: جىء.

(٢) في «ط» بالألف التأنيث تحريف.

(٣) في ط: علامتي التأنيث «بـ» «أل».

(٤) يونس بن حبيب، وكنيته: أبو عبد الرحمن، ونسبته الضبّي، وهى نسبة ولاء لا نسب، توفي سنة ١٨٣ هـ.

وانظر: معجم الأدباء ٢٠/٦٤، وطبقات النحويين واللغويين ٥١.

الجمع. قالوا: ولم يُستعمل واحد هما، إذ لا إحاطة في الواحد، فلفظُهما كلفظ الاثنين سواء. وقالوا: ويجوز للضرورة استعمال الواحد، قال:

= في كَلْتِ رَجُلَيْهَا سَلَامَى زَائِدَه كَلْتَاهُمَا قَدْ قُرِنَتْ بِوَاحِدِه^(١) = ١٤
وقال:

= كَلْتٌ كَفِيَه تُوَالِي دَائِمًا بِجِيُوشٍ مِنْ عِقَابٍ وَنَعَم^(٢) = ١٥
والجواب: أنهما لو كانا مثنيين لم يجز رجوع ضمير المفرد إليهما قال:
* كَلَانَا إِذَا مَا نَال شَيْئًا أَفَاتِه *^(٣) = ١٦

(١) سبق ذكره وهو الشاهد رقم ١٣.

وفي «ط» و«ك» مقرونة «مكان: «قد قرنت».

(٢) هو الشاهد الرابع عشر في الخزانة.

البغدادي: «على أن «كَلْت» مفرد: «كَلْتَا» عند الكوفيين. والكلام عليه كالكلام على البيت الذي قبله».

وتوالى: تابع، ووالى بين الأمرين موالة وولاء: تابع، والعقاب: النكال.

قال البغدادي: «والظاهر أن مراد الشاعر: أن إحدى يديه تفيد النعم لأوليائه، والأخرى توقع النقم بأعدائه. والشاهد قائله مجهول.

(٣) هو الشاهد الخامس عشر في الخزانة.

البغدادي: «على أن: «كَلَا»، و«كَلْتَا» لو كانا مثنيين حقيقة لم يجز عود ضمير المفرد إليهما، كما عاد ضمير «نال» المفرد إلى «كَلَا» في هذا البيت. فلما عاد إليه ضمير المفرد علم أنها مفردة لفظاً مثناة معنى، فعاد إليها باعتبار اللفظ، وهو الكثير. ويجوز أن يشي الضمير العائد إليها باعتبار المعنى». والشاهد لتأبط شراً، وتماه:

* ومن يحترث حرثي وحرثك يُهْزَل *

والحرث: العمل في كل شيء.

ومعنى الشاهد: «من يكسب كسبى وكسبك لا يستغنى، لأنه يعيش من الخلس، ولا يقتنى.

وقال الخطيب التبريزي معناه: من طلب منى ومنك شيئاً لم يدرك مراده».

وهو من شواهد الخزانة فقط، ونسبه أستاذنا المرحوم عبد السلام هارون في معجم شواهد العربية إلى امرئ القيس..

ويذكر البغدادي في الخزانة: «أن البيت من أربعة أبيات رواها الرواة لتأبط شراً. منهم الأصمعي وأبو حنيفة الدينوري، وابن قتيبة وخالفهم أبو سعيد السكري، وزعم: أنها لامرئ القيس». وانظر شعر تأبط شراً / ١٢٨ من قصيدة مطلعها:

وقربة أقوام جعلت عصامها على كاهل منى ذلولٍ مُرَحَلٍ

وقال تعالى: ﴿كَلَّمَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا﴾ (١)، ولو وجب قلبُ ألفيهما نصباً وجراً أضيفا إلى المضمر، أو إلى المظهر كسائر الثنائي (٢).

وأما البيتان فالألف حذف فيهما للضرورة بدليل فتح التاء، ولو كانت مفردة لوجب كسرُ التاء في قوله: «فِي كَلَّتْ» وضمّه في قوله: «كَلَّتْ كَفِيهِ»، ولكان معنى المفرد مخالفاً لمعنى المثني.

واعلم أن «كلا» و«كلتا» لا يضافان إلا إلى المعارف لأن/ وضعهما للتأكيد ٣٣ ولا يؤكد التأكيد المعنوي إلا المعارف - كما يجيئ في بابه.

والمضاف إليه يجب أن يكون مثني، إما لفظاً ومعنى نحو: كلا الرجلين، أو معنىً نحو: كلانا.

ولا يجوز تفريق المثني إلا في الشعر نحو: كلا زيد وعمرو.

والحاق التاء بـ«كلا» مضافاً إلى مؤنث أفصح من تجريده، نحو: كلا المرأتين. ويجوز الحمل على اللفظ مرة، وعلى المعنى أخرى، قال تعالى: ﴿كَلَّمَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا﴾ (٣) ثم قال: ﴿وَفَجَّرْنَا خِلَالَهُمَا نَهْرًا﴾ (٤).



(١) الكهف / ٣٣.

(٢) : الثنائي: المراد : المثنيات.

(٣) الكهف/ ٣٣

[إعرابُ جمع المذكر السالم]

والقسم الثالث : ما فيه الواو والياء، قال: إنما أُفردت: «أولو» و«عشرون» وأخواتها بالمذكر، لأنّ جمع المذكر السالم: كُلّ اسم مثبت مفردة، ثمّ ألحق بذلك المفرد «واو» و«نون» دلالة على ما فوق الاثنين، وليس «أولو» و«عشرون» وأخواتها كذلك، لأنّ «أولو» موضوعٌ وضع جمع السّلامة، وليس به، إذ لم يأت «أول» في المفرد، وكذا عشرون وأخواته، وليس «عشر» و«ثلاث» و«أربع» أحاد «العشرون» و«ثلاثون» و«أربعون» وإن أوهم ذلك، إذ لو كان كذلك لقليل: ثلاث عشرات مع كل عشرة تزيد عليها: عشرون، لأن أقل الجمع ثلاثة، وكذا قيل: ثلاثون للتسعة مع كل ثلاثة تزيد عليها.

وأما عليّون^(١) وقلون^(٢) ونحوهما^(٣) فإنها جمع عليّة وقلة، ونحوهما^(٤)، وإن كانت على خلاف القياس، هذا قوله.

ولنا أن نحدّ المثني: بأنه اسم دالٌّ على مُفْرَدَيْنِ في آخره ألفٌ أو ياءٌ، ونون مزيدتان، فيدخل فيه: اثنان وثنايان، ومذروان واللذان، وهذان، بخلاف «كلا»، فلا تحتاج إلى أفراد هذه المثنيات بالمذكر.

ونحدّ جمع المذكر السالم: بأنه اسمٌ دالٌّ على أكثر من اثنين في آخره واو، أو ياء ونون مزيدتان فيدخل فيه «أولو»، وعشرون، وأخواته^(٥).

وأما ذوو^(٦) فهو داخلٌ في حدّ الجمع المذكور على أيّ وجه كان، لأنّ واحده: «ذو»، قال:

* ولكنّي أريد به الذّوين*^(٧)

- (١) عليّون: ذكر الشريف أن: «العليّة بالكسر: الغرفة»، وفي القاموس: العلية بالكسر والضم: الغرفة. وجمعها: العلالى. (٢) في القاموس: القلة والقلا: عودان يلعب بهما الصبيان والجمع: قلون، وقلون. (٣) في ط فقط: «ونحوها» تحريف. (٤) في ط فقط: ونحوها» تحريف. (٥) = أي ثلاثون وأربعون الخ. (٦) = الشريف: «وأما ذوو» فيلزم فيه حذف النون بسبب لزوم الإضافة. (٧) هو الشاهد السادس عشر في الخزانة.

البغدادى: «على أنّ «الذوين» داخل في حدّ الجمع المذكور على أيّ وجه كان. لأن واحده «ذو» وصدر الشاهد

فلا أعني بذلك أسفليكم

وهذا البيت من قصيدة للكُميت بن زيد هجا بها أهل اليمن تعصباً لمضر. من شواهد ك سيبويه ٢ / ٤٣، وديوان الكُميت ٢ / ٢٠٩، وطبقات الشعراء لابن المعتز / ١٩٧.

[الإعراب التقديرى]

(ص): قوله: «التقدير»، فيما تعذر كـ «عصا» (١) و«غلامى» مطلقاً، أو استنقل التقدير كـ «قاضٍ» رفْعاً وجراً، ونحو: مُسْلِمِي رفْعاً. واللفظي فيما عداه.

(ش): هذا بيان أن الاعراب المذكور فى: أى الأسماء المعربة يكون مقدراً، وفى أيها يكون ظاهراً؟ حصر الأسماء المقدرة الإعراب، لإمكان ضبطها، فبقى ما لم يذكر منها ظاهر الإعراب.

قوله: «فيما تعذر» أى فى مُعَرَّب تعذر إعرابه فحذف المضاف وهو «إعراب» وأقام المضاف إليه أعنى الضمير مقامه، فصار مرفوعاً، فاستتر فى الفعل.

أعلم أن تقدير الإعراب لأحد شيئين: إما تعذر النطق به واستحالته، وإما تعسره واستثقاله.

فالتعذر فى باين يستحيل فى كُلِّ واحدٍ منهما على الإطلاق، أى رفْعاً ونصباً وجراً.

الأول: باب «عصا» يعنى كل مُعَرَّب مقصور، فإنه يتعذر إعرابه لفظاً فى الأحوال الثلاث، لأن الألف لو حاولت تحريكه لخرج عن جوهره، وانقلب حرفاً آخر أى همزة، فلا يمكن تحريك الألف مع بقائه ألفاً.

والثانى (٢) باب «غلامى» يعنى كُلّ مفرد احترازاً عن نحو غلاماى، ومُسْلِمِي مضافاً إلى ياء المتكلم فإنه يتعذر الإعراب اللفظي فيه مطلقاً أيضاً، لأن إعراب المضاف متأخر عن إضافته، وذلك لأن الاسم إنما يستحق الإعراب بعد تركيبه مع عامله، كما تقرر، ففى قولك: جاء غلام زيد مثلاً، لم يستحق المضاف الإعراب إلا بعد كونه مسنداً إليه، أى كونه عمدة الكلام، إذ هو المقتضى لرفع الاسماء، وكونه مسنداً إليه مسبق بثبوت أولاً فى نفسه، والمسند إليه المجيء فى مثالنا: ليس

(١) = فى ط والنسخ المخطوطة: عصى بالياء، والصواب كتابتها بالألف لأنها واوية.

(٢) = الشريف: «الاولى أن يقال: يعنى كل ما أعرب بالحركات لفظاً من المفردات، والمجموع المكسرة، وجمع المؤنث السالم إذا أضيف إلى ياء المتكلم».

٣٤

مطلق الغلام، بل الغلامُ المتَّصف بصفة الإضافة إلى زيد، فالإعراب مسبوق بالإنضافة، فالأولُ الإضافة / ثم كون المضاف عُمدةً أو فضلة، ثم الإعراب.

ثم نقول: إنَّهم لما أضافوا الاسم المفرد إلى ياء المتكلم ألزموا أن يكون حركة ما قبل الياء كسرة^(١) لتوافقها، فلما أرادوا الإعراب بعد ذلك وجدوا محلَّ الإعراب مُستغلاً بحركة لازمة، واحتمال الحرف لحركتين متخالفتين كانتا أو متمثلتين مستحيلٌ ضرورة.

وكذا فى نحو: قاضٍ فى المفرد يستحيل ظهور الإعراب فيه لوجوب إدغام حرف الإعراب.

وأما المُستثقل إعرابه فشيئان، يستثقل فى أحدهما رفعاً وجراً، وفى الآخر رفعاً.

فالأول: اسم المنقوص أى: الذى حرف إعرابه ياء قبلها كسرة، فيُستثقل الضم والكسر على الياء المكسور ما قبلها، وذلك محسوسٌ لضعف الياء، وثقل الحركتين مع تحرك ما قبلها بحركة ثقيلة، فإن سَكَن ما قبلها وما قبل الواو لم تُستثقل الحركتان عليهما، نحو ظُبي، ودلو، وكرسى ومغزو. وأما الفتحة فلخفتها لا تستثقل على الياء مع كسرة ما قبلها نحو: رايت القاضى.

ويسمى هذا النوع منقوصاً، لأنه نقص حركتين. وسمى نحو: الفتى والعصا مقصوراً لكونه ضد الممدود أو لكونه ممنوعاً من مُطلق الحركات. والقصر: المنع، والأول أولى، لأنه لا يسمى نحو غلامى مقصوراً، وإن كان ممنوعاً من الحركات الإعرابية أيضاً.

هذا مع أنه لا يجب اطراد الألقاب. وأيضاً مذهب النحاة: أن نحو: غلامى مبنى.

على ما يجىء - والمقصود من ألقاب المُعرب.

(١) الشريف: «على الشارح أن يقول: كان الأولى أن يجعل تلك الكسرة المجتلبة للياء بعد ورود العامل علامة الإعراب أيضاً، فتكون الكسرة حينئذ مفيدة لفائدتين بعدما كانت مفيدة لفائدة واحدة على قياس ما اختاره فى علامة التثنية والجمع، فيكون إعراب: «غلامى» لفظياً فى حالة الجر كما هو الأصل».

والثانى: كل جمع مذكر سالم مضاف إلى ياء المتكلم، فإن رفعه وحده مقدّر فيه، وذلك نحو: جاءنى مُسَلِّمى، والأصل مُسَلِّمُوى، اجتمعت الواو والياء مع تماثلهما فى اللين، وأولاهما^(١) ساكنة مستعدة للإدغام فقلب أثقلهما إلى أخفهما، أعنى الواو إلى الياء، إذ المراد بالإدغام التخفيف، وكذا يُعمل لو كانت الثانية وأوّا نحو: سيّد، وميّت^(٢)، وإن كان القياس فى إدغام المتقاربين قلب الأول إلى الثانى - كما يجىء فى التصريف إن شاء الله تعالى.

وأدغم بعد القلب أولاهما فى الأخرى، وكسرها قبل الياء لإتمام ما شرعوا فيه من التخفيف، ولكون^(٣) الضمة قريبة من الطّرف، والطّرف محل التّغيير، فمن ثمّ لم يُكسر الضّم^(٤) فى نحو: سَيَّل^(٥) ومَيَّل^(٦) أى لأنه لم يسبقه تخفيف آخر حتى يتمّ به، ولم يكن الضّم قريباً من الطّرف.

وليست الياء الساكنة المدغمة فى امتناع انضمام ما قبلها كالياء السّاكنة غير المدغمة، فإنّ ذلك لا يجوز فيها، ولذا قيل فى جمع أبيض: بِيضٌ، وفى «فُعلى» من الطّيب: طوبى، وأما المدغمة فى المتحرّكة فكأنها متحرّكة لصيرورتها مع المتحرّكة كحرف واحد، فنحو: سَيَّل كـ«هَيَّام»^(٧).

(١) من ط: «وأوليهما» تحريف ظاهر.

(٢) قال ابن حنّى: «اختلف الناس فى: ميّت» وما كان نحوه فذهب أصحابنا: إلى أنه فيعمل مكسور العين. فإنه قال: «ميّت» ثم قلبت الواو ياء لسكون الياء قبلها. وجرت الياء فى فيعمل مجرى ألف فاعل، فأعلوا العين كما همزوها بعد ألف فاعل نحو: قائم وبائع، لأن الياء ساكنة وقبلها فتحة، [المتصف ١٥/٢، ١٦].

(٣) فى «ع» فقط «لكون» بدون واو.

(٤) أى لم يقلب الضّم كسراً.

(٥) جمع سائل.

(٦) جمع مائل.

(٧) فى اللسان: «هيم»: هام يهيم هياماً فهو مستهَام الفؤاد، والهَيَّام أيضاً: داء يأخذ الابل فتهم فى الأرض لاترعى.

وإن كان الاسم الذى قلب واؤه ياءً للإدغام فى الياء على أخف الأوزان، أى ثلاثياً ساكن الوسط جوزوا أيضاً بقاء الضم على حاله، فقالوا فى جمع «ألوى»: لى^(١)، فثبت أن الواو الذى هو علامة الرفع مقدّر فى جاءنى مسلمى.

وأما فى حالة الجرّ والنصب فالياء باقية إلا أنها أدغمت، والمدغم ثابت، ولعله إنما لم يعد نحو: جاءنى صالحا القوم، وصالحو^(٢) القوم، ورأيت صالحى القوم، ومررت بصالحى القوم من المقدّر حرفه لظهور عروض الحذف، لأن الكلمتين مستثقلتان بخلاف نحو: مسلمى، فإن المضاف إليه لكونه ضميراً متصلاً كجزء المضاف.

وأما لفظة «فى» فى الأحوال الثلاث فقد دخلت فى باب غلامى، فلذا لم تفرد بالذكر.

وكان عليه أن يعدّ فى المستثقل إعرابه: الموقوف عليه رفعاً وجرّاً بالسكون نحو جاءنى زيد، ومررت بزيد، وأن يعدّ / فى قسم المتعذر إعرابه مطلقاً المحكى فى نحو: من زيد، ومن زيدا، ومن زيد لكونه مُعرباً مقدّر الإعراب وجوباً لاشتغال محلّه بحركة الحكاية.

وأعلم أن مذهب النحاة: أن باب «غلامى» مبني لإضافته إلى المبني، وخالفهم المصنّف كما رأيت، لأنه عدّه من قسم المعرب المقدّر إعرابه، وهو الحقّ بدليل إعراب نحو: غلامه، وغلامك، وغلاماي.

ومن أين لهم أن الإضافة إلى المبني مطلقاً سبب البناء، بل لها شرط - كما يجىء فى الظروف المبنيّة؟.

فإذا عرفت المعرب الذى إعرابه مقدّر إما مطلقاً وفى بعض الأحوال دون بعض فما بقى من المعربات: أعرابه ظاهر، وهو قوله: «واللفظى فيما عداه».



(١) فى القاموس: «قرن الوى: معوج. وجمعه: لى بالضم. والقياس الكسر.

(٢) ط: «صالحوا» بالالف بعد الواو، تحريف.

باب ما لا ينصرف

(ص): «غير المنصرف: ما فيه علتان من علل تسع، أو واحدة منها تقوم مقامهما وهي: عدلٌ ووصفٌ، وتأنيثٌ، ومعرفةٌ، وعجمةٌ، ثم جمعٌ، وتركيبٌ، والنون زائدة من قبلها ألفٌ، ووزنُ فَعَلَ. وهذا القول تقريبٌ مثل: عمرٌ، وأحمرٌ، وطلحةٌ، وزينبٌ، وإبراهيمٌ، ومساجدٌ، ومعدى كربٌ، وعمرانٌ، وأحمدٌ. وحُكْمَةٌ: أن لا كسر ولا تنوين».

(ش): قوله: «ما فيه علتان»، اعلم أولاً أن قول النحاة: إنّ الشيء الفلاني علّةٌ لكذا، لا يريدون به أنه مُوجِبٌ له، بل المعنى أنه شيءٌ إذا حصل ذلك الشيءُ ينبغي أن يختار المتكلم ذلك الحُكْمَ، لمناسبة بين ذلك الشيءِ وذلك الحُكْمِ.

والحُكْمُ فى اصطلاح الأصوليين: ما توجبه العلة^(١). وإيّاها عنى المصنّف بقوله: «وحُكْمه: أن لا كسر ولا تنوين» لأن سقوط الكسر والتنوين فى غير المنصرف مُقتضى العِلَّتَيْنِ.

وتسميتهن أيضاً لكل واحد من الفروع فى غير المنصرف سبباً وعلّةً مجازاً، لأن كل واحد منها جزء العلة لا علة تامّة، إذ باجتماع اثنين منها يحصل الحُكْمُ، فالعلة التامة - إذن - مجموع علتين، أو واحدة منها تقوم مقامهما مع حصول شرط كُلِّ واحد منها - وستعرف الشروط إن شاء الله تعالى.

ويدخل فى الحدّ الذى ذكره المصنّف لغير المنصرف ما دخله الكسر والتنوين للضرورة أو للتناسب، وكذا المجموع بالألف والتاء علماً، والمجموع بالواو والنون علماً للمؤنث، كمسلمات ومسلمون، وإن لم يُحذف منهما الكسر والتنوين لثبوت العِلَّتَيْنِ فى جميع ذلك.

ففى قوله بعد: ويجوز صرفه للضرورة أو التناسب نظراً، لأن الصرف على قوله: عبارة عن تعرّى الاسم عن السببين المُعْتَبَرَيْنِ، وعن السبب القائم مقامهما،

(١) فى التعريفات للجرجانى: الحكم إسناد أمر إلى آخر إيجاباً وسلباً. انظر التعريفات / ٤٩.

وهو في حال الضرورة، وقَصْدُ التَّنَاسُبِ غير مجرد عنهما، فكان الوجه أن يقول: ويزول حُكْمُ المنصرف للضرورة أو للتناسب، لأن حكم غير المنصرف حكم قد يتخلف عن العلة بخلاف حكم المعرب أعنى اختلاف الآخر باختلاف العوامل لفظاً أو تقديرًا، فإنه لا يتخلف عن علة الإعراب.

وعلى ما حدّ النّحاة: غير المنصرف أعنى قولهم: هو ما لا يدخله الكسر والتنوين للتبيين يجوز أن يقال: يجوز صرفه للضرورة.

وكذا، على ما حد المصنّف: يكون ما دخله اللّام أو الإضافة ممّا فيه علّتان من التسع غير منصرف.

وعند غيره هو منصرف سواء قالوا: إن الكسر سقط للتنوين أو قالوا: إنّ الكسر والتنوين سقطا معاً، وذلك أن أكثرهم قالوا: إن الاسم لما شابه الفعل حذف لأجل مشابهته إياه علامة تمكّنه التي هي التنوين، أى علامة إعرابه، لأن أصل الاسم الإعراب، وأصل الفعل البناء، وجعلوا ترك الصّرف عبارة عن حذف التنوين، وقالوا: ثم تبعه الكسر بعد صيرورة الاسم غير منصرف، وقوّوا هذا القول بأنّه لما لم يكن مع / اللّام والإضافة تنوين حتى يحذف^(١) لمنع الصرف لم يسقط الكسر، فظهر أن سقوطه لتبعية التنوين لا بالإضافة.

فعلى قول هؤلاء نحو: الأحمر وأحمر كم منصرف^(٢)، لأن التّنوين لم يُوجد فيحذف كما في أحمران وأجمعون.

وقال بعضهم: إنّّه لما شابه الفعل حُذِفَ الكسر والتّنوين معاً، لمنع الصرف، ونحو: الأحمر وأحمر كم عندهم أيضاً منصرف، لأن الكسر والتّنوين لم يحذفا، ولا أحدهما مع اللّام والإضافة لمنع الصرف.

(١) فى ط: «تحذف» بالناء.

(٢) الشريف: «وانما مثل بالأحمر وأحمر كم، لأن دخول اللام والإضافة لاينا فى وجود شىء من سببية، بخلاف ما فيه علمية مؤثرة نحو: أحمدكم، وعثماننا، إذ لا علمية مع الاضافة واللام، فيكون هذا عند المصنف أيضاً منصرفاً، ولذلك قال: أو لا يكون ما دخله اللام والإضافة ممّا فيه علّتان من التسع غير منصرف».

والأول أقرب، أعنى أن الكسر سقط تبعاً، وذلك أنه يعود فى حال الضرورة مع التنوين تابِعاً له مع أنه لا حاجة داعية إلى إعادة الكسر، إذ الوزن يستقيم بالتنوين وحده، فلو كان الكسر حُذِف أيضاً لمنع بالصرف كالتنوين لم يَعدُ بلا ضرورة إليه، إذ مع الضرورة لا يرتكب إلا قدر الحاجة.

وإنما تبعه الكسر فى الحذف، لأن التنوين يحذف لا لمنع الصرف أيضاً، كما فى الوقف، ومع اللام والإضافة والبناء، فأرادوا النص من أول الأمر على أنه لم يسقط إلا لمشابهة الفعل، لا للإضافة ولا للبناء، ولا لشيء آخر، فحذفوا معه صورة الكسر التى لا تدخل الفعل، ولهذا يؤتى بنون العماد فى نحو: ضربنى ويضربنى.

وإنما لم يظهر أثر منع الصّرف فى المثنى وجمع المذكر السالم مع اجتماع السببين نحو: أحمران ومسلمون عَمَّيْن للمؤنث، لأن النون فيهما ليس للتمكّن كما ذكرنا حتى يحذف فيتبعه الكسر، وأيضاً فإن النصب فيهما تابع للجرّ، فلم يتبع الجرّ النصب، بل، إن سمى بهما وأعربا إعراب المفرد أى جعل النون معتقبة^(١) الإعراب وجب منع صرفها للعلتين، لأن فيهما - إذن - تنوين التمكن، ولا يتبع نصبهما الجرّ.

ثم نقول: أصل الاسم الإعراب - كما ذكرنا - ثم قد تتفق مشابته للفعل وهى على ثلاثة أضرب:

أحدها: - وهو أقواها - أن يصير معنى الاسم معنى الفعل^(٢) سواء كما فى أسماء الأفعال، فيبنى الاسم نظراً إلى أصل الفعل الذى هو البناء ويُعطى عمله.

وثانيها: - وهو أوسطها - أن يوافقه من حيث تركيب الحروف الأصلية ويشابهه فى شيء من المعنى كاسم الفعل، والمفعول، والمصدر، والصفة المشبهة فيعطى عمل الأفعال التى فيه معناها، ولا يبنى لضعف أمر الفعل فى البناء بتطفل بعضه وهو المضارع على الاسم فى الإعراب، فلا يبنى منه إلا قوياً المشابهة للأفعال أى الذى معناه معنى الفعل سواء كاسم الفاعل.

(١) فى «ع»: معقبة لإعراب.

(٢) فى ط: يصير معنى الفعل سواء بسقوط «معنى الاسم» تحريف صوابه من المخطوطات.

وثالثها: - وهو أضعفها - أن لا يشابه لفظاً ولا يتضمّن معناه، ولكن يشابهه بوجه بعيد، ككونه فرعاً لأصل، كما أن الأفعال فرع الاسماء إفادةً واشتقاقاً، فامّا الإفادة فلا يحتاج الفعل في كونه كلاماً إلى الاسم، واستغناء الاسم فيه^(١) عنه.

وأما الاشتقاق - فيجىء في باب المصدر.

فلا يبنى بهذه المشابهة، لضعفها مع ضعف الفعل في البناء، ولا يعطى بها عمل الفعل، لأن ذلك يتضمّن معناه الطّالب للفاعل والمفعول، وهو خلوّ منه، بل ينزع بهذه المشابهة علامة الإعراب^(٢) فيكون اسماً معرباً بلا علامة إعراب، ثم يتبعه الكسر على قول، أو ينزع التنوين والكسر معاً - كما تقدّم.

وإنما احتيج في هذا الحكم إلى كون الاسم فرعاً من جهتين. ولم يقتنع بكونه فرعاً من جهة واحدة، لأن المشابهة بالفرعية مشابهة غير ظاهرة ولا قوية، إذ الفرعية ليست من خصائص الفعل الظاهرة، بل يحتاج في إثباتها فيه إلى تكلف - كما مضى - وكذا إثبات الفرعية في الأسماء بسبب هذه العلل غير ظاهر - كما يجىء - فلم تكف واحدة منها إلّا إذا قامت / مقام اثنتين.

٣٧

فإن قلت: إذا شابه الاسم غير المنصرف الفعل، فقد شابهه الفعل أيضاً - فلم كان إعطاء الاسم حكم الفعل أولى من العكس؟

فالجواب: أن الاسم تطفّل على الفعل فيما هو من خواصّ الفعل، وليس ذلك لمطلق المناسبة بينهما، وذلك كما يصير اسم الفعل بمعنى الفعل. ويتضمّن هنا اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر معنى الفعل فتتطفّل الأسماء على الأفعال في المعنى، فتعطى حكم الفعل، وذلك ببناء اسم الفاعل وعمله معاً، وعمل البواقي عمله حسب.

وهذا مطّرد في كلّ ما يُعطى حكماً لأجل مشابهته لنوع آخر كما إذا اتّفق مشابهة الحرف للفعل بتضمن معناه كإنّ وأخواتها، و«ما» و«لا» أعمل عمل الفعل.

(١) «فيه» أى في الكلام.

(٢) المراد بعلامة الإعراب: التنوين.

وإذا اتفقَ مشابهة الاسم الحرف^(١) باحتياجه إلى غيره كالموصلات والمضمرات والغايات، أو بتضمين معناه كاسماء الشرط والاستفهام، ونحو ذلك - كما يجيء في باب المبنى - بنى الاسم لتطفله على الحروف فيما يخصها^(٢). وهاهنا يكفي أدنى مشابهة لأجل بناء الاسم، بخلاف مشابهته للأفعال، وذلك لتمكّن الحرف^(٣) ورسوخه في البناء دون الفعل.

وإذا شابه الفعل الحرف بلزوم معنى الإنشاء الذي هو بالأصالة للحرف أعطي حكم الحرف في عدم التصرف كما في «عسى» وفعل التعجب، وإن شابه الاسم كالمضارع أعرب - كما يجيء في بابه.

فظهر أن الاسم قد يشابه الفعل والحرف. وكذلك الفعل قد يشابه الاسم والحرف، وأما الحرف فيشابه الفعل فقط.

قوله: «والنون زائدة» انتصب «زائدة» على أنها حال من النون، والعامل معنى الكلام، فإن معنى قوله: «وهي عدل ووصف» إلى آخره: أى تكون علل منع المنصرف عدلاً ووصفاً، وكذا، وكذا، والنون زائدة.

وقد ألحق بالأسباب^(٤) المذكورة ما شابه ألف التأنيث المقصورة، وهو كل ألف زائدة في آخر الاسم العلم، سواء كانت للإلحاق، كما في: أرطى^(٥) وذفرى^(٦)، وحبنتى^(٧)، أو، لا، كـ «قبعثرى»^(٨)، لأنها بالعملية تمتنع من التاء كألف التأنيث، فإذا عدّ الألف والنون سبباً لمشابهة ألف التأنيث بالامتناع من التاء، فعُدّ الألف المقصورة الممتنعة من التاء أولى، لمشابهتها لها لفظاً، وامتناعاً من التاء.

(١) في «ط» و«ك»: مشابهة الاسم للحرف.

(٢) في ط فقط: «على الحرف فيما يخصها».

(٣) في «ع»: «لتمكّن الاسم» تحريف واضح.

(٤) في ط: بأسباب المذكورة.

(٥) = «أرطى» الأرطى: شجر من أشجار الرمل يدبغ به، وواحدته أرطاة. وألفه للإلحاق.

(٦) وذفرى: العظم التأتى خلف الأذن، وهو الموضع الذى يعرق من البعير.

(٧) الحبنتى: القصير البطين، يقال: رجل حبنتى بالتونين، وحبنتاة، أو الممتلىء غيظاً أو بطنة.

(٨) القبعثرى: العظيم الشديد.

وأما ألف الإلحاق الممدودة فلم تُلحق مع العلمية بألف التأنيث الممدودة، وإن كانت أيضاً ممتنعة من التاء مثل ألف التأنيث الممدودة، لاجتماع شيئين:

أحدهما: ضعف ما يشبهه ألف الإلحاق الممدودة أى الهمزة فى نحو حمراء فى باب التأنيث دون الألف فى نحو: سكرى، لكون الهمزة فى الأصل ألفاً.

والثانى: كون همزة الإلحاق فى مقابلة الحرف الأصلي، ولذلك أثر الألف والنون فى نحو: سكران، لمشابهته ألف التأنيث الممدودة: لأنّ النون ليست فى مقام حرف أصليّ.

وألف الإلحاق المقصورة، وإن كانت فى مقابلة حرف أصليّ، لكنها تشبه علامة التأنيث الأصلية، أى الألف المقصورة، لا المتقلبة عن علامة التأنيث، أى ألف التأنيث الممدودة.

وأما فرعية هذه العلل، فإنّ العدلّ فرع إبقاء الاسم على حاله، والوصف فرع الموصوف، والتأنيث فرعُ التذكير، والتعريف فرع التنكير، إذ كلّ ما نعرفه كان مجهولاً فى الأصل عندنا. والعجّة فى كلام العرب فرعُ العربية، إذ الأصل فى كلّ كلام/ أن لا يخالطه لسان آخر، فتكون العربية - إذن - فى كلام العجم فرعاً، والجمع فرع الواحد، والتركيب فرع الإفراد، والألف والنون فرعُ ألفى التأنيث - كما يجىء بعد - أو فرع ما يزيد عليه، ووزن الفعل فى الاسم فرع وزن الاسم، إذا كان خاصّاً بالفعل، وأولّه زيادة كزيادة الفعل، لأن أصل كلّ نوع ألا يكون فيه الوزن المختص بنوع غيره.

وهنا فروعٌ آخر لم يعتبروها، ككون الاسم مصغراً أو منسوباً أو شاذّاً، وغير ذلك (١) مما لا يحصى (٢) وذلك اختيار منهم بلا علة مخصصة.

قوله: «وحكمه أن لا كسر» ولم يقل: أن لا جرّ، لأنّه يدخله الجرّ عند الجمهور، إذ هو عندهم مُعرب. والجرّ أنواع.

(١) الشريف: «لكونه مثنيّ، وكونه مشتقاً، وكونه مقلوباً وكونه محذوفاً منه شيء».

(٢) فى «ع» فقط: «مالايحصر».

وجرّة فتح، فالفتح الذى فى «بأحمد» عندهم عمل الجار، وهو يعمل الجرّ^(١) لا محالة.

وقال الأخفش، والمبرد، والزجاج: غير المنصرف فى حال الجرّ مبنى على الفتح لحقته، وذلك لأنّ مشابهته للمبنى، أى الفعل ضعيفة، فحذفت علامة الإعراب مطلقاً، أى التنوين، وبُنِى فى حالة واحدة فقط. واختصّ بالبناء^(٢) فى حالة الجرّ ليكون كالفعل المشابه فى التعرّى من الجرّ.

[صرف ما لا ينصرف]

(ص): ويجوز صرفه للضرورة، أو التناسب مثل: «سلاسلاً وأغلالاً»^(٣) «وقواريراً»^(٤).

(ش): قال الأخفش: إنّ صرف ما لا ينصرف مطلقاً، أى فى الشعر وغيره: لغة الشعراء، وذلك أنهم كانوا يضطرون كثيراً لإقامة الوزن إلى صرّف ما لا ينصرف فتمرّن على ذلك ألسنتهم، فصار الأمر إلى أن صرفوه فى الاختيار أيضاً، وعليه حُمل قوله تعالى: «سلاسلاً وأغلالاً»، «وقواريراً».

وقال - هو^(٥) والكسائى: إنّ صرّف ما لا ينصرف مطلقاً لغة قوم إلا «أفعل منك». وأنكره غيرهما، إذ ليس بمشهور عن أحد فى الاختيار نحو: جاءنى أحمدٌ وإبراهيمٌ، ونحو ذلك، وأما للضرورة فلا خلاف فى جواز صرفه فلا يصرف ما فيه الألف المقصورة لعدم الضرورة.

ومنع الكوفيون صرف «أفعل من» فى الضرورة، لأن «من» مع مجروره كالمضاف إليه، فلا يتّون ما هو كالمضاف، والأصل الجواز، لأن الكلام فى الضرورة، وفرق بين المضاف وما هو كالمضاف.

(١) كلمة: «الجرّ» سقطت من ظ. (٢) فى «ع»: «البناء» بدون الباء.

(٣) الإنسان / ٤. هى قراءة نافع والكسائى وابن عامر وآخرين انظر قراءة رقم ٩٦٩٦ فى معجم القراءات.

(٤) الإنسان / ١٥. هى قراءة نافع والكسائى وآخرين انظر قراءة رقم ٩٧٠٦ فى معجم القراءات.

(٥) فى «ع» قال الكسائى بإسقاط «هو».

وجوز الكوفيون وبعض البصريين للضرورة: ترك صرف المنصرف، لا مطلقاً، بل بشرط العلمية دون غيرها من الأسباب لقوتها - كما نبين لك عند الكلام في تفصيل الأسباب - وذلك بكونها شرطاً لكثير من الأسباب مع كونها سبباً واستشهدوا بقوله:

فما كان حِصْنٌ ولا حابس يفوقان مرداس في مَجْمَع^(١) ١٨=

ومنع الباقون استدلالاً بأن الضرورة تجوز رد الأشياء إلى أصولها، فجاز صرف غير المنصرف، ولا تخرج لأجلها الأشياء عن أصولها.

وقريبٌ من هذا الوجه جواز قصر الممدود في الشَّعْر دون مدِّ المقصور إلا نادراً، ومنعوا روايتهم بأن قالوا الرواية: «يفوقان شيخي».

والإنصاف أن الرواية لو ثبتت عن ثقة لم يجز ردها، وإن ثبت هناك رواية أخرى.

قوله: «سلاسلاً» صُرِفَ ليناسب المنصرف الذي يليه أى «أغلالاً» فهو كقولهم: هنأنى الشئ ومَرَأْنى^(٢)، والأصل: امرأنى.

قوله: و«قواريراً» يعنى إذا قُرِئ منوناً^(٣)، لا إذا وقف عليه بالألف، لأن الألف حينئذ كما تحتل أن تكون بدلاً من التنوين تحتل أن تكون للإطلاق، كما فى قوله تعالى: «الظنوناً»^(٤)، و«السببلاً»^(٥)، و«الرسولاً»^(٦)، فلا يكون نصاً فيما

(١) هو الشاهد السابع عشر فى الخزانة.

البغدادى: «على أن الكوفيين وبعض البصريين جوزوا للضرورة ترك صرف المنصرف بشرط العلمية. وفى الخزانة: صاحب هذا الشاهد العباس بن مرداس الصحابى رضى الله عنه، وهو من أبيات سبعة. وأصل المرداس: الحصاة التى يرمى بها فى البئر لينظر هل فيها ماء أم لا؟

من شواهد: الإنصاف/ ٤٩٩، والعينى: ٣٦٥/٤، والهمع والدرر رقم ٤٣، والتصريح ١١٩/٢، والأشمونى ٢٧٤/٣.

(٢) الشريف: «قال فى الصحاح: هُنْوَ الطَّعام، وهْنَىء بالضم والكسر وهنأنى الطعام».

ومرؤ الطعام صار مرياً وبابه ظُرف، ومريء أيضاً بالكسر، ومراءه الطعام من باب: «قطع».

(٣) قراءة التنوين نسبت إلى نافع والكسائى وآخرين. انظر معجم القراءات قراءة رقم ٩٧٠٦.

(٤) = الأحزاب / ١٠. (٥) = الأحزاب / ٦٦. (٦) = الأحزاب / ٦٧.

٣٩ استشهد له من صرف غير المنصرف، وإنما صُرف ليناسب أواخر الآى فى هذه / السّورة، لأن أواخر الآى كالقوافى يعتبر توافقها وتجانسها، وكذا كلّ كلام مسجّع، ألا ترى إلى قوله عليه الصلاة والسلام: «خير المال سكّة مأبورة، وفرَسُ مأمورة»^(١) أى مؤمّرة يعنى كثيرة النّتايج، وقال تعالى: «والفَجْرُ»^(٢)، ثم قال: «ويَسْرٍ ويُمَال: «سجّا»^(٣) لموافقة: «قلى»^(٤).

[ما يقوم مقام العلتين]

(ص): «وما يقوم مقامهما: الجمع وألفا التائيث».

(ش): اعلم أن الأكثرين على أن قيام الجمع الأقصى مقام سببين وقوّته، لكونه لا نظير له فى الأحاد العربيّة.

أما نحو: ثَمَان، وربّاع، أى الذّى ألقى ربّاعيته، ورجل شناح^(٥)، أى طويل، وحمّار حزاب^(٦)، أى غليظٌ قصيرٌ فشواذ.

(١) السكّة: الطريقة المصطفّة من النخل.

والمأبورة: الملقّحة، يقال: أبرت النخلة وأبرّتها فهى مأبورة ومؤبرة. أراد خير المال نتاج أوزرع.

والمأمورة: أى الفرس المكثّرة، والعرب تقول: أمرينو للأن: إذا كثروا.

وقال أبو عبيدة: مهرة مأمورة أنها الكثيرة النّتايج والنسل وفيها لفتان، قال: أمرها الله فهى مأمورة، وأمرها الله فهى مؤمرة.

وقال غيره: إنما هو مهرة مأمورة للازدواج لأنهم اتبعوها مأبورة، فلما ازدوج اللفظان جاءوا بمأمورة على وزن مأبورة. انظر اللسان: أبر - أمر.

(٢) الفجر / ١.

(٣) الضحى / ٢ قرأها بالامالة الكسائى، ونافع وأبو عمرو.

(٤) الضحى / ٣ قرأها بالامالة الكسائى وحمزة ونافع، وأبو عمرو. انظر: الإنحاف / ٤٤٠ والحجة فى القراءات السبع / ٣٧٣، لابن خالويه، وغيث النفع / ٣٨٩.

(٥) فى «ك» «شياح» بالشين والجيم، وفى «ع» «شناح» بالسين والحاء. والشناح بالشين والحاء كما فى القاموس: الجسم الطويل من الإبل. ويكثرُ شناح على وزن ثمان: فتى.

(٦) حزاب: الحزائى والحزائية مخففتان: الغليظ إلى القصّر.

وأما نحو التّرامى والتّغازى فالأصل فيه ضَمُّ ما قبل الآخر، لكنه كُسِرَ لأجل الياء. وأما نحو: هوازن وشراحيل^(١) عَلَمَيْنِ فمنقول عن الجمع - وسيجىء حكمه.

وأما يمان وشام، فالألف فيهما عوضٌ من إحدى ياءى النسب، فهذا الوزن عارضٌ لم يُعتدّ به، وذلك لأنهما صاراً إلى هذا الوزن بسبب إحدى ياءى النسب، والألف الذى هو بدلٌ من الأخرى، وياء النسب عارضة لا يعتدّ بها فى الوزن، نحو: جمالىّ وكمالىّ فى المنسوب إلى: جمال وكمال.

وكذا تهام^(٢) بفتح التاء فى المنسوب إلى التَّهَمَ بمعنى «تهامة». قال:

أَرْقِنِي اللَّيْلَةَ بَرَقٌ بِالتَّهَمِ يَالِكَ بَرَقًا مِنْ يَشْقُهُ لَا يَلِمُ^(٣)

قال سيويه، منهم من يقول يمانىّ، وشامىّ بتشديد الياء وهو قليل - ويجىء وجهه فى التصريف - إن شاء الله تعالى.

وإنما لم تعدّ ياء النسب عارضة فى قمارى^(٤)، وكراسىّ، وعوارى^(٥)،

(١) الشريف «شراحيل: علم رجل. قال الجوهري: شراحيل: اسم رجل لا ينصرف فى معرفة ولا فى نكرة عند سيويه، لأنه بزنة جمع الجمع، وينصرف عند الأخفش فى النكرة.

(٢) الشريف: قال الجوهري: تهامة: بلد، والنسبة إليه: تهامىّ وتهام، وإذا فتحت التاء لم تشدد كما فى يمان وشام إلا أن الألف فى تهام من لفظها.

(٣) هو الشاهد الثامن عشر فى الخزانة.

البغدادى: «تهام بفتح التاء فى المنسوب إلى التهم بمعنى تهامة. يريد أن الألف فى تهام بالفتح عوض من إحدى ياءى النسب، كما فى يمان إذ هو منسوب إلى يمن، وإنما قيد بفتح التاء، لأنك إذا كسرتها قلت: تهامىّ بتشديد الياء لأنه منسوب إلى تهامة بالكسر، فالألف من لفظها وليست بدلاً. ولم ينسب البغدادى هذا الشاهد إلى قائل معين.

من شواهد: الخصائص ١١١/٢، واللسان: تهـم.

(٤) قمارى: القُمَرىّ منسوب إلى طَيْرٍ قُمَرٍ بوزن حمز: جمع أقمـر وهو الأبيض، والأثنى قُمَـرَة، والذكر: ساق حرٍّ والجمع قمارىّ غير مصروف.

(٥) فى القاموس: العاربة مشددة وقد تخفف والعارة: ما تداولوه بينهم والجمع: عوارى مشددة ومخففة.

وفى هامش القاموس: قال فى الصحاح: العاربة بالتشديد كأنها منسوبة إلى العار، لأن طلبها عارٌ وعيب، وفى «البصائر» للمصنف: «قيل للعارية: أين تذهبين؟ قالت: أجلب إلى أهلى مذمة وعاراً».

وبخاتى^(١)، ودباسى^(٢)، ونحوها، لأنه ثبتت آحادها: وصيغت هذه الجموع على اعتبار تلك اليباءات فى الآحاد، وليس ذلك، أى اعتداد اليباء فى المفرد، وصوغ الجمع عليه مطّردًا، ألا ترى أنك لا تقول فى جمع عجمى: عجمى، وإن كان ياءؤه للوحدة كما فى بختيّ.

وقيل: إن «ثمانياً» مثل «يمان»، الألف والياء للنسب إلى الثمن الذى هو جزء من ثمانية^(٣).

وفيه نظر، إذ لا معنى للنسب فى «ثمان» فإنه بالإضافة إلى ثمن كالأربع إلى الربع، والخمّس إلى الخمّس، ولا معنى لنسب هذين العددين إلى جزأيهما. وتقدير النسب فى الرباعى أنسب، فيكون منسوباً إلى الرباعية، وهى السنّ.

ويجوز أن يقال فى الثمانى: إنه منسوب إلى الثمانية، أى مجرد العدد، لأن الثمانى لا يستعمل إلا فى المعدود، والثمانية فى الأصل: العدد لا المعدود، كما تقول فى صريح العدد: ستّة ضعف ثلاثة، ولا تقول: ستّ ضعف ثلاث - وقد يجىء تحقيقه فى باب العدد - فالألف فيهما إذاً غير الألف المنسوب إليه تقديرًا لكونه بدلاً من إحدى ياءى النسب، وكذلك الياء غير الياء كما قيل فى هجان^(٤) وفلك^(٥).

وقد جاء «ثمان» فى الشعر غير منصرف شاذًا، قال الشاعر:

* يحدو ثمانى مولعًا بلقاحها *^(٦)

= ٢٠

(١) بخاتى: البُخت بالضم: الإبل الخراسانية، وجمعها بخاتى، وبخاتى وبخات، والبخات: مقتنيها.

(٢) دباسى: الدبس بضم الدال: طائر أدكن يقرقر.

(٣) فى «ع» «الثمانية» بأل التعريفية.

(٤) فى المعاجم اللغوية: «هجن»: هَجُنْ كَكُرْمٍ هُجْنَةٌ بالضم وهُجَانَةٌ وهُجُونَةٌ: غير عتيق، والهجين: اللثيم، وعربى ولد من أمة. وجمعه هُجَنٌ، وهُجَنَاءٌ، وهى هجينة وجمعها: هَجَنٌ وهُجَانٌ وهِجَانٌ.

وهِجَانٌ ككتاب، يقال: امرأة هِجَانٌ أى كريمة. وقال الأصمعى فى قول على رضى الله تعالى عنه: «هذا جنائ وهِجَانٌ فيه، وكل جان يده إلى فيه» يعنى خياره.

(٥) أَلْفُلُك: «السفينة واحد، وجمع، يذكر ويؤنث».

(٦) هو الشاهد التاسع عشر فى الخزانة.

وهو على التَّوَهُّم لما رأى فيه معنى الجمع، ولفظه يُشبه لفظ الجمع ظنه جمعاً. أما سراويل فأعجمي في الأشهر، وقد قيّدنا الآحاد بالعربية، أو عربى مفرد شاذ أو جمع تقديرًا - كما يجىء.

وأما نحو: أَكْلُبُ وأَجْمَلُ فإنهما، وإن لم يأت لهما نظير في الآحاد إلا أن كونهما^(١) جمعي قلة - وحكم جَمْع القلة حُكْم الآحاد بدليل تصغيره على لَفْظِه: فُتَّ^(٢) في عَضُدِ جمعيتهما، مع أنه نُسب لى سيبويه: أن أفعالاً مفردة، ولذا قال تعالى: «مِمَّا فِي بَطُونِهِ»^(٣) والضمير للأنعام.

وجاز وصف المفرد به نحو: بُرْمَةٌ أعشار^(٤)، وثوبٌ أسمال^(٥) ونطفة، أمشاج^(٦)، ولم يُوصَف المفرد بغير هذا الوزن من الجُمُوع.

= البغدادي: «على أن «ثمانى» لم يصرف في الشعر شذوذاً لما توهم الشاعر أن فيه معنى الجمع، ولفظه يشبه لفظ الجمع وكان القياس أن يقول: ثمانياً». وهذا المصراع صدر، وعجزه:

* حتى هممن بزيغة الإرتاج *

من قصيدة لابن ميادة.

قال السيرافى - كما فى الخزانة: شبه ناقته بسرعتها بحمار وحشٍ قارح، يحدو ثمانى أثنى، أى يسوقها مولعا بلقاحها حتى تحمل.

والمولع: من أولع بالشئ بالبناء للمفعول، فهو مولع به بفتح اللام أى أغرى به، وعلق به. واللقاح كسحاب: ماء الفحل فى رحم الناقة. والزيغة: بفتح الزاى وسكون الباء وبالغين: مصدر زاغ يزيغ أى مال. والإرتاج بالكسر: مصدر أرنجت الناقة إذا أغلقت رحمها على ماء الفحل.

والمعنى: أن هذا الحمار عدا خلف أثنه ليلحقها ويركبها حتى تحبل فهربت منه، فكأنه ساقها سوقاً عتيقاً حتى همت باسقاط ما أرنجت عليه أرحامها من الاجنة وإزلاقه. انظر الخزانة.

من شواهد: سيبويه ١٧/٢، والعينى ٣٥٢/٤ والأشمونى ٢٤٨/٣.

(١) فى «ع» فقط: «إلا أنهما جمعى قلة» تحريف.

(٢) فت الخبز وفتته: كسره بأصابعه حتى يتركه دقاقاً وهو من باب ردّ. وفى «أساس البلاغة للزمخشري»: «فت» وفى المثل. «وهذا مما يفت كبدى» فت فى عضده: إذ كسر قوته وفرق عنه أعوانه.

(٣) النحل / ٦٦.

(٤) البرمة بالضم: قدر من حجارة جمعها: برم بالضم. وأعشار أى انكسرت قطعاً.

(٥) أسمال = السمل: الخلق من الثياب، وسمل الثوب من باب دخل وأسمل: أخلق.

(٦) نطفة أمشاج: هى ماء الرجل المختلط بماء المرأة.

ولابصح الاعتذار بمجىء أفعل في الواحد نحو: «أدرج» في اسم موضع، لكونه منقولاً عن الجمع كمدائن، ولا بآجر^(١)، وأنك^(٢)، لأنهما أعجميان، ولا بأبلم^(٣)، لأنها لغة رديئة شاذة، والفصيح ضمّ الهمزة، ولا بأشد^(٤) لأنه جمع شدة على غير القياس، أو هو جمع لا واحد له بدليل قوله:

* بلغتها واجتمعت أشدي *^(٥)

= ٢١

فأنث الفعل.

وقال بعضهم: إنما قوى حتى قام مقام السببين، لكونه نهاية جمع التكسير، أي يجمع الجمع إلى أن ينتهي إلى هذا الوزن فيرتدع، ولهذا سمي بالجمع^(٦) الأقصى نحو كلب وأكلب وأكالب، ونعم وأنعم وأناعيم^(٧).

وأما قوله عليه الصلاة والسلام: «إنكن صواحيبات يوسف»^(٨). وقوله:

(١) = الآخر: الذي يبنى به فارسيّ معرب.

(٢) الأثك: ك«قُنْذ»: الرصاص الأبيض كما في هامش القاموس.

(٣) الأبلّم: في اللسان «بلم»: الأبلّم: خوص المُقْل، وفيه ثلاث لغات: أبلّم - أبلم - إبلم، والواحدة بالهاء.

والمقْل: حمْل الدوم، واحده: مُقْلَة، والدّوم: شجرة تشبه النخلة في حالانها.

(٤) شدّ يشدّ بالضمّ والكسر شدّاً: المصدر فيهما. والأشدّ: القوة وهو واحد جاء على بناء الجمع، وقيل هو جمع لا واحد له من لفظه مثل: أبابيل، وعباديد، ومذاكير.

وقال سيبويه: واحده: شدة بالكسر، ولكن لا تجمع فعلة على أفعل. وقيل: واحدة: - شدّ مثل: كلب وأكلب، وقيل: شدّ مثل ذئب وأذؤب، وكلاهما قياس.

(٥) هو الشاهد العشرون في الخزنة.

واستشهد به على أن «أشدّ» جمع شدة على غير قياس، أو جمع لا واحد له بدليل تأنيث الفعل له. والشاهد من أرجوزة لأبي نخيلة. وبعده:

فانهلّ لما قُمت صوب الرعد

والضمير في: بلغت للخلافة المعهودة ذهناً، لأن القصيدة في مدح هشام بن عبد الملك.

وانهلّ بمعنى: سال إن كان «الصوب» بالياء الموحدة، وبمعنى ارتفع إن كان «الصوت» بالياء. يريد أنك لما قمت بأمر الخلافة انفتح أبواب الخير.

(٦) سقطت كلمة: «الجمع» من «ع».

(٧) أناعيم: جمع الجمع.

(٨) صواحيبات: جمعوا صواحب جمع السلامة. وقد وردت صواحيبات في أكثر من حديث شريف

صحيح، ففي سنن أبي داود في باب الأدب / ٥٥: «ومعى صواحيباتي فأدخلنني بيتاً» وفي سنن ابن ماجه في باب النكاح / ٥٠: «فكان يسرّب إلى صواحيباتي يلاعبنني».

= ٢٢

جَذَبُ الصَّرَارِيِّينَ بِالْكُرُورِ^(١)

جمع صُرَّاءَ، جمع صارٍ بمعنى الملاح، فهما جمعا سلامة، ونحن قلنا: نهاية جمع التكسير.

وقيل: لما لم يكن له في الآحاد نظير أشبه الأعجمي الذي لا نظير له في كلام العرب، ففيه الجمع وشبه العجمة. وعلى هذا ففيه سبيان، لا سبب كالسبيين.

وقال الجزولي^(٢) فيه الجمع وعدم النظير في الآحاد. وعدم النظير فيها عنده سببٌ مستقل لا يحتاج إلى الجمعية - كما يأتي في سراويل - ففيه عنده أيضاً سبيان، والأسباب عنده أكثر من التسعة.

وقال المصنف: مُنِعَ صَرْفُ مثل هذا الجمع لتكرار الجمع حقيقة كأكالب، أو كونه على وزن جَمَعَ الجمع كمساجد، فلا أثر عنده لكونه أقصى جموع التكسير.

= وقد وردت في البخاري: «إنكن صواحب يوسف»، ووردت صواحبات أيضاً. انظر البخاري

(أنبياء/ ١٩) وانظر المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي ٢٥٨/ ٣.

(١) هو الشاهد الحادي والعشرون في الخزانة.

البغدادي: «على أن الصَّرَارِيَّ جمع «صُرَّاء» وهو جمع «صارٍ» بمعنى الملاح، وهو السَّفَان الذي يُجْرَى السفينة.

والصَّارِي معتل اللام بالياء، وجمعه على صوار قياس مطَّرد، لأنه جمع فاعل اسماً لاوصفاً، بخلاف جمعه على صُرَّاء، إذ جمع فاعل المعتل: اللَّام على فَعَالٍ نادر نحو: غاز وغَزَاء، وقار وقُرَاء. ولما شابه وزن المفرد، ونحو: زار وكلاب جاز جمعه على مفاعيل نحو صراري، كما تقول: زنانير، وكلايب، ثم جمع الصَّرَارِيَّ جمع تصحيح فقليل: الصَّرَارِيَّون.

والشاهد من أرجوزة للمعاج يصف فيها سفينة وقبله:

لأَيَّا بُنَائِيهَا مِنَ الْجُثُورِ جَذَبُ الصَّرَارِيِّينَ بِالْكُرُورِ

واللأى: البطء والشدة، وهو منصوب على نزع الخافض أى بلأى، وبنايتها: بياعدها من التآى.

والجثور: مصدر جار إذا عدل عن القصد، وهو مصدر سماعي.

والكرور: الحبال، واحدها «كر» بالفتح.

ومعنى الشاهد: إذا عدلت هذه السفينة، وجارت عن القصد لم يصرفها الملاحون عن ذلك إلا بعد بَطء، ومشقة. انظر ديوان المعاج / ٢٢٨.

(٢) الجزولي: أبو موسى الجزولي من أشهر تلاميذ ابن برى المتوفى في ذي القعدة ٥٨٢هـ.

وشهرة الجزولي في النحو كان مصدرها كتاب: «المقدمة» الذي سماه القانون، واشتهر فيما بعد بالجزولية.

انظر كشف انظنون نهر ٦٠٣، وفيان الأعيان ١٢٠/ ٢ ط بولاق.

وأما قيام ألفى التأنيث أعنى الممدودة والمقصورة مقام سبيين فللزومهما الكلمة، وبناء الكلمة عليهما بخلاف تاء التأنيث، فإن بناءها على العروض، وإن اتفق في بعض الأسماء لزومها كعنصوة^(١)، وقمحدوة^(٢) وحجارة^(٣) وخزاية^(٤)، وغيرها - كما يحىء في باب التأنيث.

[العدل]

(ص): «فالعدل خروجُه عن صيغته الأصلية تحقيفاً [كثلاث^(٥)] ومثلث وأخر وجمع، أو تقديرًا كعمر، وباب قطام في تميم».

(ش): [العدل: إخراج الاسم عن صيغته الأصلية بغير القلب ولا للتخفيف، ٤١ ولا للإلحاق، ولا لمعنى، فقولنا: بغير القلب ليخرج نحو: أيس^(٦) في يئس، قولنا/ «ولا للتخفيف»^(٧) احترازٌ عن نحو: مقام^(٨)، ومقول^(٩)، وفخذ^(١٠)، وعنق^(١١).

(١) = العنصوة: مثلية العين مضمومة الصاد: القليل المتفرق من التبت وغيره، والبقية من المال من النصف إلى الثلث، وقطعة من إبل أو غنم، والجمع: عناص.

(٢) = القمحدوة: الهنة الناشئة فوق القفا، وأعلى القذال خلف الأذنين، وجمعة: قما حد.

(٣) = حجارة: الحجر جمعة في القلة: أحجار، وفي الكثرة. حجار وحجارة كجمل وجمالة، وذكر وذكرارة وهو نادر. وفي «ع»: «محارة» بالميم، تحريف.

(٤) = خزى بالكسر خزاية بالفتح أى استحيا فهو خزيان وقوم خزايا وامرأة خزيا.

(٥) ما بين معقوفين سقط من «ع».

(٦) اسم الفاعل من أيس: أيس، ومن يئس: يائس. وعلق الشريف بقوله: ويمكن أن يلتزم كون أيس على وزن يابس نظراً إلى عدد الحروف، وخصوصية الحركات والسكنات، ولا يلاحظ في ذلك ترتيب الحروف بحسب المقابلة بالغاء والعين واللام، فإنه امر اعتبارى فلا خروج عن الصيغة الأصلية فلا حاجة إلى الاحتراز.

(٧) = في ط: «لا للتخفيف» بدون واو.

(٨) لأن «مقام» أصلها: «مَقُومٌ» نقلت حركة الواو وهى الفتحة إلى القاف الساكنة قبلها، فصارت: «مَقُومٌ» ثم قلبت الواو ألفاً لتجانس حركة الفتحة قبلها فتحولت إلى: «مقام».

(٩) = «مقول» أصلها: «مقوول» على وزن مفعول.

نقلت الضمة على الواو فنقلت. إلى الساكن الصحيح قبلها وهو القاف، فالتقى ساكنان وهما: الواو الأولى وهى عين الكلمة - وواو اسم المفعول، فحذفت واو اسم المفعول، لأنها زائدة، والزائد بالحذف أولى من الحرف الأصلي، فتحولت إلى: «مقول».

(١٠) فخذ: فى فخذ ثلاث لغات: فخذ بكسر الحاء مثل كنف، وفخذ بسكون الحاء مثل فئس، وفخذ بكسر الفاء مثل عرق.

(١١) عنق: بضم النون وسكونها يذكر ويؤنث، والجمع: أعناق.

وقولنا: ولا للإلحاق ليخرج نحو: كَوُثِرَ.

وقولنا: ولا للمعنى، ليخرج نحو: رَجُلٌ ورجال.

قوله: «خروجه»، أى خروج الاسم. ولو قال: إخراجُه لكان أوفق لمعنى المعدل، وهو الصَّرْف، يقال: اسم معدول أى مصروف عن بَنِيته، والعدول: الانصراف والخروج.

قوله: «عن صيغته الأصلية» يخرج عنه: «أُخِرَ»، إن قلنا: إنه معدول عن «الآخر»، و«سحر» عند من قال: إنه معدولٌ غير منصرف، وأمسٍ عند تميم، إذ هما معدولان عن السَّحَرِ والأَمْسِ. واللام ليست من صيغة الكلمة، لأن الكلمة لم تُصْغَ عليها، إلا أن نقول: كأنها من صيغة الكلمة، وبنيتها لشدة امتزاجها بها.

قوله: «تحقيقاً»، نصب على المصدر، لأن الخروج إما خروجٌ تحقيق، أى خروجٌ محقق، كرجل سوء، بمعنى: رجلٌ سيِّء، أو خروجٌ تقدير، أى خروجٌ مقدرٌ.

ويعنى بالعدل المحقق: ما يتحقق حاله بدليل يدل عليه غير كون الاسم غير منصرف، بحيث لو وجدناه أيضاً منصرفاً لكان هناك طريق إلى معرفة كونه معدولاً، بخلاف العدل المقدّر، فإنه الذى يصار إليه لضرورة وجُدان الاسم غير منصرف، وتعدّر سبب آخر غير العدل، فإن «عُمَرَ» مثلاً لو وجدناه مُنْصَرَفاً لم نحكم قطّ بعدله، عن «عامر»^(١) بل كان كـ«أُد»^(٢).

وأما ثُلاث ومُثلث فقد قام دليل على أنهما معدولان عن: «ثلاثة ثلاثة»، وذلك أنا وجدنا ثُلاث، وثلاثة ثلاثة بمعنىً واحد، وفائدتهما تقسيم أمرٍ ذى أجزاء على هذا العدد المعين.

(١) الذى منع صرف عُمر وجود عَلتين كما ذكر بعضهم: إحداهما: لفظية، وهى التخفيف، والآخرى معنوية، وهى تمحيض العلمية، إذ لو قيل: «عامر» لتوهم أنه صفة. [انظر الأشمونى ٣/ ٢٦٤].

(٢) «أُد» عند سيويه من الودّ، فهمزته عن واو، وعند غيره من «إلاد» وهو: العظيم فهمزته أصلية. وعلق الصبان بأن الإدّ بكسر الهمزة بمعنى العظيم ليس مصدرًا، يريد الصبان بذلك أنه مأخوذ من هذه المادة وليس مشتقًا منها. انظر الأشمونى والصبان ٣/ ٢٦٥.

ولفظ المقسوم عليه فى غير هذا اللفظ العدد مكرراً على الاطّراد فى كلام العرب نحو: قرأت الكتاب جزءاً جزءاً، وجاءنى القوم رجلاً رجلاً، وأبصرت العراق بلداً بلداً، فكان القياس فى باب العدد أيضاً التكرير عملاً بالاستقراء، وإلحاقاً للفرد المتنازع فيه بالأعم الأغلب. فلما وجد «ثلاث» غير مكرراً لفظاً حُكم بأن أصله لفظٌ مكرراً، ولم يأت لفظ مكرّر بمعنى «ثلاث» إلا «ثلاثة ثلاثة» فقليل: إنه أصله.

وقد جاء فُعال ومَفْعَل فى باب العدَد، من واحد إلى أربعة اتفاقاً، وجاء فُعال من عشرة فى قول الكُمَيْت:

٢٣ = ولم يَسْتَرِثوك حتى رَمِيْ — ست فوق الرجال خصالاً عَشَرا (٢)
والمبرّد والكوفيّون يقيسون عليها إلى التسعة، نحو خُماس ومَخْمَس وسُدّاس ومَسْدَس، والسّمَاع مفقود.

بلى، يستعمل على وزن فُعال من واحد إلى عشرة، يائي النسب نحو: الخماسيّ والسّداسيّ والسّباعيّ والثّمانيّ والتّساعيّ.

وعند سيّويه أن منع الصّرف فى هذا للعدّل والوصف.

فإن قيل: الوصف فى هذا المكرّر عارضٌ كعروضه فى «أربع» فى نحو: نسوة أربع، فكيف أثر فيه ولم يؤثّر فى أربع؟

قلت: هذا التّركيب (٢) المعدول لم يوضع إلا وصفاً، ولم يستعمل إلا مع اعتبار معنى الوصف فيه، ووضع المعدول غير وضع المعدول عنه.

(١) هو الشاهد الثّانى والعشرون فى الخزانة.

البغدادى: «على أن «عشار» المعدول عن عشرة قد ورد فى قول الكميت.

يسترثوك: يجدونك رائثاً من الرّيث وهو البطء.

ورميت: زدت، يقال: رمى على الخمسين وأرمى، أى زاد.

من شواهد: المجاز لأبى عبيدة ١٥/١١٦، والخصائص ٣/١٨١. وانظر ديوان الكميت ١/١٩١.

(٢) فى «ط»: «هذا التراكيب» تحريف.

والفراء يُجيز صرفَ هذا المعدول إذا لم يَجْرَ على الموصوف، وليس بوجهٍ، إذ الموضوع على الوصفية كأحمر يؤثر فيه الوصف، وإن لم يتبع الموصوف.

وقال ابن السراج: (١) وإنما لم يتصرف لكون مثنى مثلاً معدولاً عن لفظ اثنين، وعن معناه أيضاً، لأنه عدلٌ عن معناه مرة واحدة إلى معنى اثنين اثنين ففيه عدلٌ لفظيٌّ، وعدلٌ معنويٌّ.

وقيل: إن فيه عدلاً مكرراً من حيث اللفظ، لأن أصله كان اثنين مرتين، فجعل مرة واحدة، ثم غير لفظ اثنين إلى مثنى.

وقال الكوفيون وابن كيسان (٢): إن فيه العدلَ والتعريف كما في «عمر»، إذ لا يدخله اللام، وإذا جرى على النكرة فمحمولٌ على البدل.

ولا دليل على / ما قالوا، ولو كان معرفةً، ولا شك أن فيه معنى الوصف لجرى ٤٢ على المعارف، وكيف يكون معرفة وهو يقع حالاً نحو جاءني القومى مثنى؟

وأما آخر فإنه جمعٌ أخرى التى هى مؤنث آخر، وهو أفعِل التفضيل بشهادة الصِّرف نحو: آخر: آخران، آخرون، وأواخر وأخرى: أخريان، وأخريات، وأخر، مثل: الأفضلان، الأفضلون، والأفاضل، والفضلى، والفضليان، والفضليات، والفضل. فمعنى «آخر» فى الأصل: أشدُّ تأخراً، وكان فى الأصل معنى جاءنى زيد (٣) ورجل آخر: أشدُّ تأخراً من زيد فى معنى من المعانى، ثم نُقل إلى معنى

(١) ابن السراج: هو محمد بن السرى البغدادي: أبو بكر بن السراج كان أحدث أصحاب المبرد سناً. ومن أشهر كتبه كتاب الأصول حتى قالوا ما زال النحو مجنوناً حتى عقله ابن السراج بأصوله. مات شاباً سنة ٣١٦ هـ وانظر البغية ١/ ١١٠.

(٢) ابن كيسان: محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان: أبو الحسن النحوى توفى لثمان خلون من ذى القعدة سنة ٢٩٩ هـ.

(٣) الشريف: «هذا معنى ما يقال من أن «آخر» كان فى الأصل موضوعاً للاختلاف فى الصفة، فنقل إلى الاختلاف فى الذات».

«غير» فمعنى رجل آخر : رجل غير زيد^(١).

ولا يُستعمل إلا فيما هو من جنس المذكور أولاً فلا يقال: جاءنى زيد وحمارٌ آخر، ولا امرأة أخرى.

وتُستعمل أُخريات فى المعنى الأول، ولا تُستعمل إلا مع اللام أو الإضافة كما هو حقها نحو: جاءنى فلان فى أخريات الناس، أى فى الجماعات المتأخرة. وكذا الأواخر فلما خرج آخر وسائر تصاريفه عن معنى التفضيل استعملت دون لوازم أفعال التفضيل، أعنى من الإضافة واللام. وطوبى بالمجرد عن اللام والإضافة ما هو له نحو: رجلان آخران ورجال آخرون، وامرأة أخرى، وامرأتان أخريان، ونسوة أخر.

قيل الدليل على عدل «أخر» أنه لو كان مع «من» المقدرة كما فى: الله أكبر للزم أن يقال: بنسوة آخر على وزن: أفعِل، لأن أفعِل التفضيل ما دام بـ«من» ظاهرة أو مقدرة لا تجوز مطابقتها لمن هوله، بل يجب افراده. ولا يجوز أن يكون بتقدير الإضافة، لأن المضاف إليه لا يحذف إلا مع بناء المضاف كما فى الغايات^(٢)، أو مع ساد مسد المضاف إليه، وهو التنوين كما فى: حينئذ، ﴿وَكُلًّا آتِينَ﴾^(٣)، أو مع دلالة ما أضيف إليه تابع ذلك المضاف^(٤) نحو قوله:

* إِنْ عُلِّلَتْ أَوْ بُدِئَتْ سَابِحٌ *^(٥)

٢٤

(١) الشريف: «إذا قيل: جاءنى زيد وآخر يفهم منه أن المراد رجل آخر بخلاف جاءنى زيد وغيره».

(٢) أى ما قطع عن الإضافة لفظاً لا معنى من الظروف المهمة كقيل وبعد مثل قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ الْأُمُورُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [الروم/ ٤] وانظر شرح شذور الذهب / ١٣٣

(٣) الأنبياء/ ٧٩.

(٤) فى «ط» و«ع»: «المضاف عليه» بزيادة: «عليه» بزيادة: «عليه» وفى بعض النسخ الأخرى بإسقاطها.

(٥) هو الشاهد الثالث والعشرون فى الحزنة والشاهد بتمامه:

إِنْ عُلِّلَتْ أَوْ بُدِئَتْ سَابِحٌ نَهْدَ الْجَزَارِ

البغدادى: على أن المضاف يحذف مع دلالة ما أضيف إليه تابع ذلك المضاف عليه.

وفى الشاهد «عللة» مضاف إلى المجرور الظاهر. وبداهة فى الأصل مضاف إلى ضميره. والتقدير =

أخذاً من استقراء كلامهم، فلم يبق إلا أن يكون أصله اللام.

والمانع أن يمنع الحصر فيما ذكر من الوجوه بما ذهب إليه الخليل في «أجمع» وأخواته من كونها معرفات بتقدير الإضافة مع عُرْيَها من تلك الوجوه، فالأولى أن يقال في امتناع كون آخر بتقدير الإضافة: إن المضاف إليه لا يُحذف إلا إذا جاز إظهاره، ولا يجوز إظهاره ههنا.

ومنع أبو علي من كون آخر معدولاً عن اللام استدلالاً بأنه لو كان كذا لوجب كونه معرفة كأمس وسَحَر المعدولين عن ذى اللام، وكان لا يقع صفةً للنكرات كما في قوله تعالى: ﴿مِنْ أَيَّامٍ أُخِرَ﴾^(١).

وأجيب بأنه معدول عن ذى اللام لفظاً ومعنى أى عدل عن التعريف إلى التنكير.

ومن أين له أنه لا يجوز تخالف المعدول والمعدول عنه تعريفاً وتنكيراً؟.

ولو كان معنى اللام في المعدول عن ذى اللام واجباً لوجب بناء سَحَر كما ذهب إليه بعضهم لتضمينه معنى الحرف، فتعريف سحر ليس لكونه معدولاً عن ذى اللام، بل لكونه علماً.

وذهب ابن جنى^(٢) إلى أن قياس «أخر» لما تجرد عن اللام والإضافة أن يستعمل

= إلا علالة سابح أو بداهته، ثم حذف الضمير، وجعل «بداهة» بين المتضايقين.

وذكر البغدادى أن: «علالة» استثناء منقطع من بيت سابق. والعلالة بضم العين: بقية جرى الفرس. والبداهة بضم الباء: أول جرى الفرس.

والسابح: الفرس الذى يدحو الأرض بيديه فى العدو.

والجزارة بضم الجيم: الرأس واليدان والرجلان، وسميت بذلك، لأن الجزار يأخذها فى مقابلة ذبحها. يريد الشاعر أن فى عنقه وقوائمه طولاً وارتفاعاً.

والشاهد من قصيدة للأعشى وهو من شواهد سيبويه ٩١/١، ٢٩٥، والمقتضب ٢٢٨/٤، والخصائص ٤٠٧/٢، والمقرب ١٨٠/١، والعينى ٤٥٣/٣، ودبوانه ١٥٥.

(١) البقرة / ١٨٤.

(٢) ابن جنى: هو عثمان بن جنى، أبو الفتح النحوى، من أحق أهل الأدب وأعلمهم بالنحو والتصريف، توفى للسيلتين بقيتا من شهر صفر سنة ٣٩٢ هـ له ترجمة وافية فى «بغية الوعاة» ١٣٢/٢.

من أشهر مؤلفاته الخصائص، وله فى مقدمة تحقيقه ترجمة وافية.

بـ«من» ويُفردُ لفظُهُ في جميع الأحوال، فأخر في قولك: بنسوة أخر معدولٌ عن «آخر من»^(١). ويلزمُ على هذا القول أن يكون آخران، وآخرون، وأواخر، وأخرى، وأخريات معدولات أيضاً عن «آخر من» إلا أن «أخرى» و«أواخر» غنيان عن اعتبار العدل بألف التانيث والجمعية. والمثنى والمجموع بالواو والنون لا يتبين فيهما حكمُ منع الصَّرف في موضعٍ نحو: أحمران وأجمعون - كما مر -.

وأما أخريات فاستمالها باللام والإضافة كما هو الأصل، ولو لم يكن أيضاً لم يَبْين فيه أثرُ منع الصَّرف لكونه كعرفات.

هذا^(٢)، وفي ادِّعاء كون ألفاظ المؤنث والمثنيين والمجموعين معدولةً عن لفظ الواحد المذكور: بُعدٌ، فالأولى أن لا يدعى كون آخر وتصاريفه معدولة عن أحد لوازم أفعال التفضيل على التعيين، بل نقول هي معدولةٌ عما كان حقها ولازمها في الأصل، أعني أحد الأشياء الثلاثة مطلقاً.

وإنما عدل عنه لتعريه عن معنى أفعال التفضيل الذي هو المستلزم لأحد - كما يجيء في باب أفعال التفضيل - وذلك لأنه صار بمعنى «غير» - كما ذكرنا - فعلى هذا لا يفسر العدل بما فسر به المصنّف^(٣)، أعني خروجه عن صيغته الأصلية بل نقول: العدل: إخراج اللفظ - كما ذكرنا -^(٤) عما الأصل أن يكون معه من الصيغة، أو استلزم كلمة أخرى، فيدخل فيه «سحر» و«أمس» ونحو: «ضحى»

(١) سقطت من نسخة «ع» كلمة «من».

(٢) سقطت من نسخة «ع» كلمة «هذا».

(٣) الشريف: إنما احتاج إلى هذا التفسير ليتصور العدل عن المضاف، فإن حذف المضاف إليه لا يخرج المضاف عن صيغته بخلاف حذف اللام، فإنها لشدة امتزاجها بمدخولها صارت من تنمة صيغته بخلاف المضاف إليه، وبخلاف لفظة «من» المحذوفة عن آخر على قول.

(٤) أى عند حديثه عن تعريف «العدل» قيل ذلك.

و«عَشِيَّة»، و«عَمَّة»^(١) و«مساء» و«بُكْرًا»^(٢) معينات، لأن الأصل فى تخصيص اللفظ المطلق بشىء معين مما كان يقع عليه وَضْعاً أن يكون باللام والإضافة. ويدخل فيه الغايات أيضاً نحو: قبلُ وبعدُ لقطعهما عن المضاف إليه الذى كان يقتضيه وَضْعاً.

فعلى هذا إذا كان المعدول مُعرباً وانضم إلى عدله سبب آخر امتنع صرفه فلم يمتنع «ضُحى» وأخواته لعدم اعتبار العلمية فيها كما أُعْتُبِرَتْ فى سَحَر - على ما يجىء.

وأما جُمع ومثله أخواته من كُتِعَ^(٣) وبُصِعَ^(٤) وَبَتِعَ^(٥) فالأكثر على أنه معدولٌ عن «جُمع» لأنه جَمَعَ جَمْعَاء، وقياسُ جَمْعِ فَعْلَاء أَفْعَلَ: فُعِلَ كحمراء، وحمُر.

قال أبو على ليس قياسُ كُلِّ فَعْلَاء أن يُجْمَعَ على فُعِلَ، بل قياسُ فَعْلَاء مؤنث أفعل المجموع على فُعِلَ أيضاً، وأجمع مجموع^(٦) على أجمعون لا جُمع، وقوله:

(١) «عَمَّة» سقطت من «ط» و«ع» والعَمَّة كما فى المعاجم اللغوية. وقت صلاة العشاء، وقال الخليل :

العَمَّة: الثلث الأول من الليل بعد غيوبه الشفق، وقد عَمَّ الليل من باب ضرب.

(٢) البُكْرَة بضم الباء: الغدوة، ففى اللسان: «بكر» قال سيبويه: «من العرب من يقول: أتيتك بكرة،

نكرة فنون، وهو يريد فى يومه أو غده، ويجمع بُكْرًا بضم الباء وأبكاراً.

وإذا كانت بكرة مراداً بها بكرة يومك أو غدك لم تصرفها.

وفى اللسان أيضاً أن بكراً بفتح الباء والكاف مثل بُكْرَة.

قال الجوهري: سير على فرسك بُكْرًا وبُكْرًا كما تقول: سحرًا.

(٣) كتع: جمع كتعاء فى توكيد المؤنث. ولا يقدمُ كتُع على جُمع، ولا يفرد، لأنه إتباع الجُمع.

وقيل: إنه مأخوذ من قولهم: أتى عليه حول كتيع أى تأم.

(٤) بصع مثل كتُع أيضاً. وبعضهم يقوله بالضاد المعجمة.

(٥) بُتِع مثل كتع من التأكيد بها.

(٦) فى ط: «المجموع» مكان: «المجموع» تحريف.

* حلائل أسودين وأحمرينا *^(١)

فى باب الجمع.

ولو كان «جُمع» معدولاً عن جُمع، وفُعل يَصْلُح لجمع المذكر والمؤنث لجاز جاءنى الرجال جُمع .

قال: والحق أن جَمَعَاء اسمٌ لا صفة، وقياس جُمع فعلاء اسماً: فَعَالَى فى التَّكْسِير، وفَعْلَاوَات فى التَّصْحِيح كصَحَارَى وصَحْرَوَات، فَجُمع معدولٌ عن أحدهما.

وَيَرْدُ عليه أن جَمَعَاء لو كان اسماً لكان أجمع أيضاً كذلك، فجمعهُ إِذَا على أجمعون شاذ، إِذْ لا يجمع بالواوات والتَّوْن إِلَّا العلم أو الوصف - كما يجىء فى باب الجمع.

وأما السَّبب الآخر فيه^(٢) وفى جمع فعن الخليل أنه تعريف إضافي. وكذا فى أجمع^(٣) لأن الأصل فى: جاءنى القوم أجمعون: أَجْمَعُهُمْ أى جميعُهُمْ، وقرأت الكتاب أجمع أى جميعه.

قل هو ضعيف، لأن تعريف الإضافة غير معتبر فى منع الصرف. وله أن يقول: إنما لم يعتبر ذلك مع وجود المضاف إليه، لأن حُكْم منع الصرف لا يتبيّن فيه - كما يجىء - وأما مع حذفه فما المانع من اعتباره؟

(١) هو الشاهد الرابع والعشرون فى الخزانة، وأوله:

* فما وجدت بنات بنى نزار *

البغدادى: على أن جمع أسود وأحمر جمع تصحيح - شاذ.

الحلائل: جمع حليل وهو الزوج، والحليلة: الزوجة. والشاهد من قصيدة لحكيم الأعور بن عيَّاش الكلبى.

من شواهد: ابن بعيش ٦٠/٥، وشرح شواهد الشافية / ١٤٣ والهمع والدور رقم ٧٣، والأشمونى ٨١/١.

(٢) = فيه: أى فى جمع.

(٣) = «فى أجمع» سقط من «ك».

وقال بعضهم: فيه التعريف الوضعي كالأعلام، أى وُضع تأكيداً للمعارف^(١) بلا علامة التعريف والمؤكد لا يكون إلا معرفة إلا ما جاوز الكوفيون من نحو قوله:

* قد صرّت البكرة يوماً أجمعا *^(٢)

= ٢٦

نما كان المؤكد فيه محدوداً، ففيهما على هذا القول شبه العلمية، ويرد عليه صباحاً ومساءً وبكراً وضحى وعمّة وضخوة^(٣) إذا كانت / معينات فإنهن^(٤) إذا ٤٤ معارف بلا علامة مخصصة بعد العموم كالأعلام الغالبة نحو: النجم والصّق^(٥) ففيهما^(٦) العدل عن اللام مع شبه العلمية مع أن جميعها منصرفة. وأيضاً شبه العَلَم لم يثبت جمعه بالواو والنون، بل المجموع هذا الجمع، إما العَلَم وإما الوصف.

(١) الشريف: «ربما يدعى كون ألفاظ التوكيد أعلاماً جنسية لمعانيها ففيها علمية. بخلاف نحو: صباح إذ فيه شبه العلمية.

(٢) هو الشاهد الخامس والعشرون فى الخزانة، وصدره عند العينية:
* إنا إذا خُطّافنا تَقَعّقنا *

استشهد به البغدادى فى الخزانة على أن الكوفيين جَوّزوا تأكيد النكرة المحدودة.

والبكرة بفتح الباء وسكون الكاف، إن كانت البكرة التى يستقى عليها الماء من البئر فصرّت بمعنى صوتت، وإن كانت الفتية من الإبل مؤنث البكر وهو الفتى منها فصرّت بالبناء للمفعول أى شد عليها الصرار وهو خيط يشد فوق الخلف لتلا يرضعها ولدها.
والخطاف بضم الخاء: حديدة معوجة تكون فى جانب البكرة فيها المحور.
والقعقعة: تحريك الشيء اليابس الصلب.
قائله مجهول

من شواهد المقرب ١/ ٢٤٠، وابن يعيش ٣/ ٨، ٤٥، والعينية ٤/ ٩٥، والأشمونى ٣/ ٧٨.
والهمع والدرر رقم ١٥٥٩ وقد ورد الشاهد فى الدرر على النحو التالى:

قد صرّت البكرة يوماً أجمعا حتى الضياء بالدجى تقنعا

(٣) الشريف: «قد صرح فيما بعد بأن صباحاً ومساءً وضحى إذا أريد بها معينات كانت معربة منصرفة. قال: وأما «سحر» إذا أريد به سحر بعينه فأمره مُشْكل سواء قلنا: إنه مبنى على الفتح أو معرب غير منصرف لمخالفته لأخواته المذكورة».

(٤) فى «ط» فقط: «فإنها».

(٥) الصّق بكسر العين: صفة بقع على كل من أصابه الصّق، ولكنه غلب عليه حتى صار بمنزلة زيد وعمرو علما كالنجم والنسب إليه صَعَقِي على القياس، وصَعَقِي على غير القياس..

(٦) فى «ط» و«ع» «ففيه».

وقال المصنّف فيه وفي «أجمع» مع العدل الوصف الأصلي، وإن صاراً بالغلبة في باب التأكيد، فهما عنده كأسود وأرقم^(١) ونحوهما.

وهذا قريب، لكن بقي الكلام في أن «أجمع» في الأصل من أى الصفات هو؟ أمن باب أحمر حمراء أم من باب الأفضل والفضلى؟

لا يجوز أن يكون من باب أحمر لجمعه على «أجمعون»، وجمعه بالنظر إلى أصله: فُعل، وبالنظر إلى نقله إلى الأسماء بالغلبة^(٢): أفاعل كاسأود وأداهم^(٣)، قال:

٢٧= أتاني وعيدُ الحوصِ من آل جعفرِ فيا عبدَ عمرو لو نهيتَ الأحوصا^(٤)
فـ«أفعلون» لايجوز فيه لا قَبْلَ الغلبة ولا بعدها. وأيضاً أفعال فعلاء لا يجيء في الأغلب إلّا في الألوان والخلق^(٥).

والأولى أن يقال: إنّه في الأصل أفعال التفضيل بشهادة: أجمعون وجمع، فكأن معنى قولنا: قرأت الكتاب أجمع في الأصل: أنه أتمّ جمعاً في قراءتي من كلّ شيء فهو تفضيل لقولهم: جميع، نحو: أحمدُ وأشهرُ في المحمود والمشهور، ثم جعل بمعنى جميعه، وأنمحي عنه معنى التفضيل، فعُدل في اللفظ عن لوازم أفعال

(١) الأرقم: الحية التي فيها سواد وبياض.

(٢) = في ط: «بالغبة» باسقاط اللام، تحريف.

(٣) = الأدهم: الدُّهْمَة: السَّوَاد، يقال: فرس أدهم وناقة دهماء. ويقال للقيد: الأدهم.

(٤) = من قصيدة لأعشي قيس، وهو الشاهد السادس والعشرون في الخزانة.

البغدادى: على أن الأحوص بالنظر إلى الوصفية جمع على الحوص. وبالنظر إلى نقله إلى الاسم بالغلبة جمع على الأحوص.

الوعيد: التهديد والخوف، والحوص والأحوص: أولاد الأحوص بن جعفر.

والحوص: ضيق في مؤخر العين.

من شواهد: ابن يعيش ٥/ ٦٢، ٦٣. وانظر ديوان الأعشي / ١٠٤.

(٥) الخلق بكسر الخاء: جمع خلقة، وفي القاموس: الخِلقة: الفِطْرَة كالخلق بفتح الخاء وأفعل فعلاء مثل: أحسن وحسنا وأعور وعوراء.

التفضيل الثلاثة، أعنى اللام، والإضافة، ومن، كما ذكرنا في «آخر» - فأجمع وآخر فيهما العدل والوصف والوزن، وأخر وجمع فيهما العدل والوصف. ويرد على جعل «أجمع» من باب الأفضل أن مؤنثه جمعاء، وحقه: جُمعَى كأخرى.

والجواب عنه: أنه لما اتحنى عنه معنى التفضيل جاز أن يُغَيَّر بعضُ تصاريفه عما هو قياسه.

ولما بقي فيه معنى الصفة مع أن وزنه أفعل صار كأحمر الذى هو على أفعل، وهو صفة، فجاز جمعاء كحمرء، وإذا جاز لك أن تقول: حَسَناء وخَسَناء وعَلَياء مع أن مذكراتها حَسَن، وخَسَن، وعَالٍ لكونها صفات، فكيف إذا انضم إلى الصفة وزن أفعل^(١)؟

هذا، وكان على المصنّف أن يذكُر «سَحَر» معيّنًا فى العدل المحقق، إذ هو غير منصرف فى القول المشهور، ويذكر أيضاً أَسْرَ رفعاً على لغة بنى تميم - كما يجىء فى الظروف المبنيّة - لقيام الدليل على عدلّهما، وهو أن كُلَّ لَفْظٍ جنس أطلق، وأريد به فرد من أفراد معين فلا بدّ فيه من لام العهد، سواء صار بالغلبة علماً نحو: النَجْم والصِّعق أو، لا، نحو: قوله تعالى: «فعصى فرعونُ الرّسول»^(٢) أخذاً من استقراء كلامهم^(٣)، فثبت عدلُ سَحَر وأَسْرَ محققاً. وأما علميتهما فمقدّرة - كما يجىء فى الظروف المبنيّة.

قوله: «أو تقديرًا»، قد مضى التقدير.

إعلم أن ما هو على وزن فُعَل من الأسماء على ثلاثة أضرب:

إما اسم جنس غير صفة وذلك على ضربين: مفرد كَصَرَد^(٤) وهُدَى^(٥)، وجمع كغُرَف وحَجَر، فهذه كلّها منصرفة وإن سُمِّي بها إذا كان المسمّى مذكراً.

(١) معنى أنه إذا انضم إلى الصفة المذكر الذى على وزن أفعل مثل: أحسن وأخشن، وأعلى، فهو من باب أولى.

(٢) المزمل / ١٦. (٣) فى «ك»: «لغتهم» مكان: «كلامهم».

(٤) صَرَد بضم الصاد، وفتح الراء: طائر ضخّم الرأس يصطاد العصافير.

(٥) فى «ع»: «هَدَل» باللام.

وإِذَا صَفَّاهُ وَذَلِكَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:

أحدها: مبالغة فاعل غير مختصة بالنداء كحُطِمَ^(١) وخُتِعَ^(٢) في مبالغة حاطم وخاتع فهو كضُروب في مبالغة ضارب.

وثانيها: مبالغة فاعل مختصة بالنداء نحو: يافُسَقَ وَيَالْكَعَ^(٣) فهو في المذكّر كفَعَال في المؤنث نحو: يافَساق وَيَالْكَاع - كما يجيء في باب النداء - وفُعَل وفَعَال المختصان بالنداء معدولان عند النّحاة بخلاف نحو حُطِمَ وخُتِعَ / قالوا: لم يكونا معدولين، بل كانا كحُطِمَ لم يختصا بالنداء بل ساوقاهما^(٤) لمبالغته في شيوع الاستعمال، كما ساوق حطم في الاستعمال حاطماً ولم يختص بباب دون باب.

وأنا لا أرى في نقصان بعض الأسماء^(٥) المشتركة في معنى عن بعض في التصرف دليلاً على أن الناقص معدولٌ عن الشائع - وسيجيء لهذا مزيد بحث في أسماء الأفعال.

ولما كان من مذهبهم أن جميع أنواع فعال مبنية كانت أو ممنوعة من الصِّرف معدولة. وكذا فعل المختص بالنداء فرعوا عليه أنك إذا سميت بها، ففعل لا ينصرف اتفاقاً نحو: فسق علماً للعدل والعلمية، وكذا فعال عند بني تميم نحو: نزال وفجار وفساق^(٦) أعلاماً.

وهذا الذى قالوا حق، لو ثبت لهم أن جميعها معدول، ولم يثبت، ودونه خُط
القتاد^(٧)، كما يجيء فى أسماء الأفعال.

(١) الحُطَم الراعى الظلوم للماشية، يهشم بعضها ببعض.

(٢) خُتِعَ كَصُرْدٍ: الضبع، والحاذق في الدلالة.

(٣) فى القاموس: لُكِعَ عليه الوسخ لُكْعًا: أى لَصُقَ به، ورجل لُكْعٌ: أى لثم وامرأة لُكَاعٌ، وهو من باب فرح، ويقال فى النداء: يالْكَع، وللاثنتين: يا ذَوِي لُكْعٍ، ولا يصرف فى المعرفة لأنه معدول من الُكْع. ويقال للفرس الذكر: لُكْعٌ، وللأنثى لُكْعَةٌ. وهذا ينصرف فى المعرفة لأنه ليس كذلك المعدول الذى يقال للمؤنث منه: لُكَاعٌ، وإنما هو كَصُرْدٍ ومصدر لُكِعَ: لُكْعًا، ولُكَاعَةٌ.

(٤) في «ط» و«ك»: ساوقا ماهما» تحريف.

(٥) في «ط» و«ك»: الأشياء «مكان»: «الأسماء».

(٧) في «ط»: «الفتاد» بالفاء تحريف، والفتاد: شجر له شوك.

وثالث الأقسام جمعُ فُعلَى أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ، وَلَا عَدَلَ فِيهَا إِلَّا فِي آخِرِ وَجْمَعٍ
وَأَتْبَاعِهِ - كما ذكرناهما.

وإِذَا عَلِمَ وَهُوَ - إِنْ جَمَعَ شَرْطَيْنِ: ثَبُوتُ فَاعِلٍ، وَعَدَمُ فِعْلٍ قَبْلَ الْعِلْمِيَّةِ فَهُوَ
غَيْرُ مَنْصَرَفٍ كَقُثْمٍ ^(١) وَجُحَى ^(٢) لِأَنَّهُ ثَبِتَ قَائِمٌ وَجَاحٌ ^(٣)، وَعُدِمَ قُثْمٌ وَجُحَى قَبْلَ
الْعِلْمِيَّةِ فَحَكَمْنَا بِكَوْنِهِ مَعْدُولاً عَنْ فَاعِلٍ جَنْساً ^(٤)، وَقَطَعْنَا بَعْدَهُ نَقْلَهُ عَنْ فِعْلٍ ^(٥)
الْجَنْسِيِّ، فَقُلْنَا هُوَ عَلَمٌ مُرْتَجِلٌ إِلَى غَيْرِ مَنْقُولٍ عَنْ شَيْءٍ، وَهُوَ مَعْدُولٌ. وَإِنَّمَا
حَمَلْنَاهُ عَلَى كَوْنِهِ مَعْدُولاً. وَلَمْ يَجْزُ ^(٦) أَنْ يَكُونَ مُرْتَجِلاً غَيْرَ مَعْدُولٍ كَعِمْرَانَ
وَسُعَادَ لِكَثْرَةِ كَوْنِ فِعْلٍ الْجَامِعِ لِلشَّرْطَيْنِ غَيْرِ مَنْصَرَفٍ، وَاضْطِرَّارُنَا حِينَئِذٍ إِلَى
تَقْدِيرِ الْعَدَلِ فِيهِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ لثَلَاثِ تَنْخَرُمُ الْقَاعِدَةُ الْمَهْدَةُ، فَكُلَّ فِعْلٍ عَلَمٌ جَامِعٌ
لِلشَّرْطَيْنِ يُجْهَلُ كَوْنُهُ ^(٧) فِي كَلَامِهِمْ مَنْصَرَفٌ أَوْ غَيْرُ مَنْصَرَفٍ فَعَلِينَا أَنْ نَقْدِرَ
الْعَدَلَ فِيهِ، وَنَمْنَعَهُ الصَّرْفَ إِحْقَاقاً لِلْمَشْكُوكِ فِيهِ بِالْأَغْلَبِ.

أَمَّا أَدَدٌ ^(٨) فَإِنَّهُ وَإِنْ جَمَعَ الشَّرْطَيْنِ لَكِنَّهُ سُمِعَ فِي كَلَامِهِمْ مَنْصَرَفٌ فَلَا نَقْدِرُ
الْعَدَلَ فِيهِ.

وَأِنْ اخْتَلَّ أَحَدُ الشَّرْطَيْنِ، وَذَلِكَ بِأَنْ لَا يَجِيءَ لَهُ فَاعِلٌ قَبْلَ الْعِلْمِيَّةِ، وَلَا فِعْلٌ
فَهُوَ مَنْصَرَفٌ، لَوْ جَاءَ مِثْلُ ذَلِكَ فِي كَلَامِهِمْ، وَلَا أَعْرِفُ لَهُ مِثْلاً، وَكَذَا إِنْ جَاءَ لَهُ

(١) قُثْمٌ: قُثْمٌ لَهُ مِنَ الْمَالِ: أَعْطَاهُ، وَهُوَ مِنْ بَابِ فَرَحٍ، وَكُرُمٌ قُثْمَةٌ بِالضَّمِّ، وَقُثْمًا مَحْرُكَةٌ. وَقُثْمٌ: اسْمُ
رَجُلٍ مَعْدُولٍ عَنْ قَائِمٍ، وَهُوَ الْمَعْطَى. وَقُثْمٌ كَزُفَرٍ: ابْنُ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمَطْلُبِ: صَحَابِيٌّ.

(٢) جُحَى: جَحَاهُ كَدَعَاهُ جَحْوًا: اسْتَأْصَلَهُ كَاجْتَاخِهِ. وَجُحَى كَهْدَى: لَقَبَ أَبِي الْغَضَنِ دُجَيْنَ بْنِ ثَابِتٍ.

(٣) فِي «ع» «حَاجٍ» تَحْرِيفٌ.

(٤) الشَّرِيفُ: «هَذَا مُخَالَفٌ لِمَا قَدْ قِيلَ مِنْ أَنَّ عِمْرَانَ مَنْقُولٌ عَنْ عَامِرٍ عَلَمًا».

(٥) الشَّرِيفُ: أَيْ اسْمُ الْجَنْسِ الصِّفَةِ.

(٦) «ط» لَمْ يَجُوزْ بِالْوَاوِ تَحْرِيفٌ.

(٧) فِي «ط» «بِكَوْنِهِ» بزيادة الباء.

(٨) الشَّرِيفُ: «أَدَّتِ النَّاقَةُ تَوَدَّ أَدًا: أَيْ رَجَعَتْ الْحَنِينَ فِي أَجْوَافِهَا. وَالْأَدُّ: الدَّاهِيَةُ بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ. وَالْأَدُّ
اسْمُ فَاعِلٍ، وَأَدَدٌ: أَبُو فَيْلَةَ، يَصْرِفُهُ الْعَرَبُ وَلَمْ يَجْعَلُوهُ كَعِمْرَانَ».

فاعلٌ قبل العملية مع ثبوت فعل أيضاً قبلها فهو منصرف كحُطِمَ وُخِيعَ عَلمين لجواز نقله عن فعل جنساً، وأن لا يكون معدولاً عن فاعل، ولا سيما أن النقل في الإعلام أكثر، وأغلب من العدل.

أما عمر. وزُفِرَ عَلمين فكان الواجب على هذا الأصل صَرَفَهُما، لأنه كما جاء لهما فاعلٌ قبل العلمية جاء فعل أيضاً نحو: عَمَرَ جَمَعَ عُمرة. والزُفِرَ: السيد، قال الأعشى:

* يَا بِي الظُّلَامَةَ مِنْهُ النُّوفْلُ الزُّفِرُ* (١)

= ٢٨

لكنهما لما سُمِعَا غير منصرفين حَكَمْنَا بأنهما حال العلمية غير منقولين عن فعل الجنس، بل هما معدولان عن فاعل.

وإن اختل الشَّرطان كلاهما فلا كلام في كونه منصرفاً أيضاً لو اتفق مجيئه.

فإن قيل: هَلَا حُكِمَ في المرتجلة التي هي نحو: مَوَهَّبٌ، ومَكُوزَةٌ، ومَحَبَّبٌ (٢) وحيوة: أنها معدولة عن موهب، ومكازة ومحب، وحية.

قلت: لأنها، وإن كانت خارجة عن القياس إلا أن هذه التغيرات رجوعٌ إلى الأصل من وجه، فكأنها ليست بمعدولة، إذ العدلُ خروجٌ عن الأصل، وهذا رجوعٌ إليه.

أما في مَحَبَّبٍ ومَكُوزَةٍ فظاهر، وأما مَوَهَّبٌ فإنه، وإن كان قياسُ معتلّ الفاء بالواو أن يُصاغ منه مَفْعَلٌ بكسر العين، لكن الأصل في يَفْعَلٍ مفتوح العين أن

(١) هو الشاهد السابع والعشرون في الخزنة.

وصدر الشاهد:

* أَخُو رَغَائِبَ يُعْطِيهَا وَيُسْأَلُهَا *

البغدادي: على أن الزُّفِرَ بمعنى السيد. والأخ هنا بمعنى الملابس والملازم للشيء. والرغائب: جمع رغبة وهي العطايا الكثيرة، ويسألها بالبناء للمجهول من السؤال. والظلامة ومثله الظليمة، والمظلمة بكسر اللام وضمها: هو ما تطلبه عند الظالم. والنوفل: البحر، والكثير العطاء. والزُفِرَ: السيد: لأنه يزدر أي يتحمل بالأموال في الحملات من دين ودية مطيقاً لها.

والبيت منسوب لأعشى باهلة.

(٢) في ط فقط: «ومحب» بالإدغام، تحريف.

يُنْتَبِى مِنْهُ مَفْعَلٌ ^(١) بِالْفَتْحِ، فَالْعُدُولُ إِلَى الْكَسْرِ فِي نَحْوِ مَوْضِعٍ وَمَوْجِلٍ مُخَالَفَةٌ لِلأَصْلِ.

وَإِنَّمَا خُولِفَ حَمَلًا عَلَى الْأَكْثَرِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمَعْتَلَّ ^(٢) الْفَاءَ الْوَاوَى أَكْثَرَ مِنْ بَابِ يَفْعَلٍ بِكَسْرِ الْعَيْنِ، وَالْمَوْضِعُ مَبْنِيٌّ عَلَى الْمَضَارِعِ.

وَقَدْ/ حَكَّى الْكُوفِيُّونَ «مَوْضِعَ» ^(٣) بِفَتْحِ الضَّادِ عَلَى الْأَصْلِ.

وَأَمَّا مَوْزَقٌ ^(٤) فِي اسْمِ رَجُلٍ فَإِنَّمَا صُرِفَ، إِذَا بَنَاءً عَلَى أَنَّهُ فَوَعَلَ ^(٥)، أَوْ عَلَى أَنَّهُ مَفْعَلٌ، لَكِنْ كَوْنُهُ عَلَى فَوَعَلَ أَكْثَرُ مِنْ مَفْعَلٍ ^(٦) - كَمَا يَجِئُ فِي التَّصْرِيفِ ^(٧) - أَوْ هَمَّهُمْ أَنَّهُ غَيْرُ مَعْدُولٍ عَنِ مَفْعَلٍ بِالْكَسْرِ. وَكَذَلِكَ مَوْكَلٌ عِلْمًا، وَأَمَّا:

* شَمْسُ بْنُ مَالِكٍ * ^(٨)

بِضْمِ الشَّيْنِ، فَلَمَّا لَمْ يَلْزَمْ لَمْ يَعتَبَرِ فِي الْوِزْنِ، وَلَوْ سَلَمْنَا لَزُومَهُ قُلْنَا: إِنَّهُ

(١) الشَّرِيفُ: أَيْ مَعْتَلُ الْفَاءِ الْوَاوَى مِنْ بَابِ يَفْعَلٍ بِالْكَسْرِ أَكْثَرُ مِنْ بَابِ يَفْعَلٍ بِالْفَتْحِ.

(٢) فِي «ط» لِأَنَّ «الْمَثَل» مَكَانٌ «لِأَنَّ الْمَعْتَلَّ» تَحْرِيفُ ظَاهِرٍ.

(٣) سَقَطَتْ كَلِمَةُ: «مَوْضِعٌ» مِنْ «ع».

(٤) الشَّرِيفُ: قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: مَوْزَقٌ شَاذٌ كَمَوْحَدٍ.

(٥) فِي هَامِشِ نَسْخِهِ «ط» أَيْ لَا يَكُونُ اسْمُ مَوْضِعٍ.

(٦) اخْتَلَفَتْ النُّسخُ فِي هَذَا التَّعْبِيرِ، فَفِي «ع» بَعْدَ قَوْلِهِ: «فَوَعَلَ» وَرَدَّتِ الْعِبَارَةُ كَمَا يَلِي: «أَوْ عَلَى أَنَّهُ مَفْعَلٌ، لَكِنْ غَلَبَتْ هَذَا الْوِزْنَ أَوْ هَمَّهُمْ كَوْنُهُ أَكْثَرُ مِنْ مَفْعَلٍ كَمَا يَجِئُ فِي التَّصْرِيفِ.

وَفِي ط: «لَكِنْ كَوْنُهُ مِنْ مَفْعَلٍ كَمَا يَجِئُ فِي التَّصْرِيفِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ أَوْ هَمَّهُمْ... إلخ.

وَفِي هَامِشِ نَسْخَةِ «ع» بَعْدَ قَوْلِهِ: «أَوْ عَلَى أَنَّهُ مَفْعَلٌ» جَاءَتِ الْعِبَارَةُ عَلَى النَّحْوِ التَّالِي:

«كَوْنُهُ عَلَى فَوَعَلَ أَكْثَرُ مِنْ مَفْعَلٍ كَمَا يَجِئُ فِي التَّصْرِيفِ أَوْ هَمَّهُمْ».

وَفِي ط: «أَوْ عَلَى أَنَّهُ مَفْعَلٌ، لَكِنْ كَوْنُهُ أَكْثَرُ مِنْ مَفْعَلٍ كَمَا يَجِئُ فِي التَّصْرِيفِ أَوْ هَمَّهُمْ... إلخ».

(٧) الشَّرِيفُ: «أَيْ مَفْعَلٌ بِالْفَتْحِ أَكْثَرُ مِنَ الْكَلَامِ مِنْ مَفْعَلٍ بِالْكَسْرِ».

(٨) قِطْعَةٌ مِنْ بَيْتٍ وَهُوَ الشَّاهِدُ الثَّامِنُ وَالْعَشْرُونَ فِي الْخِزَانَةِ، وَالْبَيْتُ بِتَمَامِهِ هُوَ:

إِنِّي لَمَهْدٌ مِنْ ثَنَائِي وَقَاصِدٌ بِهِ لَابِنُ عَمِّ الصَّدِّقِ شَمْسِ بْنِ مَالِكٍ

الْبَغْدَادِي: «عَلَى أَنَّهُ مُصْرُوفٌ مَعَ أَنَّهُ مَعْدُولٌ عَنْ شَمْسٍ بِالْفَتْحِ، وَإِنَّمَا صُرِفَ لِكَوْنِهِ لَمْ يَلْزَمْ الضَّمُّ فَإِنَّهُ

سَمِعَ فِيهِ الْفَتْحَ، فَلَمَّا لَمْ يَلْزَمْ الضَّمُّ لَمْ يَعتَبَرِ عَدْلُهُ، وَلَوْلَزِمَ الضَّمُّ لَصُرِفَ أَيْضًا، لِأَنَّهُ يَكُونُ حِينَئِذٍ

مَنْقُولًا مِنْ جَمْعِ شَمْسٍ لَا مَعْدُولًا عَنْ شَمْسٍ بِالْفَتْحِ».

مِنْ شَوَاهِدِ الْحَمَاسَةِ ٩٢/١. وَالشَّاهِدُ لِنَايِطِ شَرَأَ، دِيَوَانُهُ ١١٥.

منقول عن جمع شمس، وإلا لزم جواز صرفه، وترك صرفه كما فى هند، لأن أمر العدل ظاهر، وليس كالعجمة فى نوح، ولوط حتى يقال: إنه لا يؤثر فى الثلاثى الساكن الأوسط.

وأما حيوة^(١) فإن الصيغة لم تتغير، والعدل خروج عن الصيغة الأصلية فوزن حية وحيوة جميعاً: فعلة، فلنا^(٢) أن نرتكب كونها معدولة.

قوله: «وقطام فى تميم» أى فى لغة تميم. أما فى لغة أهل الحجاز ففيها أيضاً عدلٌ مقدّر عند النحاة، لكنها مبنية وكلامه فى المعربات غير المنصرفة.

ونعنى بباب قطام ما هو على وزن فعال من أعلام الأعيان المؤنثة.

وذلك أن فعال على أربعة أقسام - كما يجىء:

اسمُ فعل كنزال، وبنائوه ظاهر.

وعلمٌ للمصادر على رأى النحاة كفجار للفجرة.

وصفة للمؤنث كفساق بمعنى فاسقة، وهما أيضاً مبنيان باتفاق، قالوا لمشابهة^(٣) باب نزال عدلاً ووزناً، ولم يكتفوا فى المشابهة بالوزن، لئلا يرد نحو: سحاب، وجهام^(٤)، وكلام، وكهام^(٥) فإنها معربة، فقالوا كما أن نزال معدول عن: انزل، ففساق، وفجار فى التقدير معدولتان عن فاسقة والفجرة.

والقسم الرابع: علم الأعيان المؤنثة، فلغة الحجازيين بنائوه كله، قيل لمشابهتها أيضاً لنزال وزناً وعدلاً مقدراً.

(١) الأصل: حية، قلبت الياء التى هى لام الفعل واواً، فزال الإدغام لكن لم تتغير الصيغة.

(٢) فى «ط» قلنا أن نرتكب الخ بالقاف

(٣) فى «ط» و«ظ»: لمشابهته.

والمراد لمشابهة بابى علم المصادر، وصفة المؤنثات لياب نزال. ولو قال: «لمشابهتهما» لكان أوضح.

(٤) الجهام: السحاب الذى لاماء فيه.

(٥) الكهام: يقال رجل كهام كسحاب: قليل عيب، بطيء مسن لا غناء عنده.

وبنو تميم افترقوا فرقتين: أكثرهم على أن ذات الرأ من هذا القسم مبنية على الكسر للوزن والعدل المقدر كحضار، وإنما قدرُوا العدل فيها تحصيلًا للكسر اللازم بسبب البناء، إذ كسرُ الراء مصححٌ للإمالة المطلوبة المستحسنة.

وغير ذات الراء كقطام معربةٌ غير منصرفة للتأنيث والعلمية، ولم يحتاجوا في ترك الصّرف ههنا إلى تقدير العدل كما احتيج إليه في عُمر، إلا أن بعض النّحاة يقدّرونه فيه من غير ضرورة، لأنه من باب حضار الذي وجب تقدير العدل فيه لغرض البناء الذي هو سببُ الإمالة، فقدّروه فيه أيضًا طردًا للباب.

وأقلّهم^(١) على أن جميع هذا القسم غيرُ منصرف من ذوات الراء كان أو، لا - وسيجيء الكلام على تقدير العدل في مثله في^(٢) أسماء الأفعال.

[الوصف]

(ص): الوصف: شرطه أن يكون صفة^(٣) في الأصل، فلا تضره الغلبة، فلذلك صُرف: مررت بنسوة أربع وامتنع أسود وأرقم للحية، وأدهم للقيد، وضعف منع أفعى للحية، وأجدل للصقر، وأخيل لطائر.

(ش): «الوصف»: تقدير الكلام، شرطه: أن يكون في الأصل صفة^(٤) فلذلك صُرف: مررت بنسوة أربع، ولا تضره الغلبة، فلذلك امتنع أسود وأرقم. وأنا إلى الآن لم يقم لي دليلٌ قاطعٌ على أن الوصف العارض غيرُ معتدّ به في منع الصّرف.

أما قولهم: مررت بنسوة أربع مصروفًا فيجوز أن يكن الصّرف لعدم شرط وزن

(١) أي أقل بني تميم.

(٢) سقطت كلمة «في» من ط، وهذا تحريف.

(٣) سقطت كلمة: «صفة» من ط، و«ظ».

(٤) سقطت كلمة: «صفة» من ط، وهذا تحريف.

الفاعل على ما يذكُر، وهو عدم قبوله للتاء، فإنه يقبلُها لقولهم: أربعة، لا لعدم شرط الوصف^(١).

وليس قولهم: إن التاء في أربعة ليست بطارئة على أربع، لأن أربعة للمذكر وأربعاً للمؤنث والمذكر في الرتبة قبل المؤنث بخلاف، «يَعْمَلُ»^(٢) و«يَعْمَلَةُ» فإن «يَعْمَلَةُ» للمؤنث، فالتاء طارئة بشيء^(٣)، وإن دققوا فيه النظر، لأنه إذا جاز ٤٧ أن لا يعتدّ / بالوزن الأصليّ في «يَعْمَلُ» لكونه قد يعرض له بعد^(٤) ما يُخرجه عن الاعتبار، وهو التاء في المؤنث، فكيف يعتدّ بالوزن العارض في أربع مع كونه قبل على حالة خرج بها عن شرط اعتبار الوزن العارض^(٥) في أربع، وهى اتصاله بالهاء؟ فإذا كان الوزن في الحال حاصلًا فيهما، والمُخرج عن اعتباره في حال أخرى، فسواء كانت تلك الحال قبل أو بعد، بل الأول ينبغي أن يكون أضعف، لأنه عارض غير لازم، إذ قد يجوز في أربع للمؤنث استعمال الأصل، أعني أربعة للمذكر. وفي الثاني أعني يعملًا وزن الفعل أصلٌ لكنّه غير لازم، لأنه يقال للمؤنث: يعملة، فالوزنان متساويان في عدم اللزوم، وأربع يزيد ضعفًا بعروض الوزن على «يَعْمَلُ».

(١) في الأشباه والنظائر للسيوطي ٦٢/٣: بتحقيقى: «أن الأصل في الأسماء الصرف ولذا لم يمنع السبب الواحد اتفاقاً ما لم يعتضد بآخر يجذبه عن الأصالة إلى الفرعية. ومن فروع ذلك أنه يكفي في عوده إلى الأصل أدنى شبهة، ولذا صرف أربع من قولك: مرتت بنسوة أربع مع أن فيه الوصف والوزن اعتباراً لأصل وصفه وهو «العدد». وفي الأشموني ٢٣٦/٣: «أربع من أسماء العدد، لكن العرب وصفت به في نحو: مرتت بنسوة أربع، ولذلك يلغى عارض الوصفية، ويصرف نظراً إلى الأصل.

على أن الرضى ناقش ابن الحاجب في أن الصرف لأربع لفقدان شرط وزن الفعل، وهو أن الوصف يمنع من الصرف إذا كان مؤنثه لا يقبل التاء، ولفظ أربع مؤنثه يقبل التاء فتقول أربعة، ومن هنا صرف أربع لعدم تحقق هذا الشرط، وليس الصرف فيه لفقدان الوصفية. (٢) «يَعْمَلُ»: الجمل السريع ومؤنثه يَعْمَلَةُ، فإنَّ يعمل يصرف لأن مؤنثه بالتاء وشرط المنع كما قال ابن مالك:

ووصف أصليّ ووزن أفعلاً في الفعل تا أنثى به لن توصلا

(٣) «شيء» خبر ليس أى وليس قولهم: أن التاء .. إلخ بشيء.

(٤) الشريف: «أى بعد كون الوزن الأصلي معتدّاً به في «يَعْمَلُ».

(٥) العارض في أربع سقط من «ط» و«ظ».

قوله: «فلا تضر الغلبة»، معنى الغلبة. أن يكون اللفظ في أصل الوضع عامًّا في أشياء، ثم يصير بكثرة الاستعمال في أحدها أشهر به، بحيث لا يحتاج لذلك الشيء إلى قرينة بخلاف سائر ما كان واقعًا عليه كابن عباس، فإنه كان عامًّا يقع على كل واحد من بنى العباس، ثم صار أشهر في عبدالله، فلا يحتاج له إلى قرينة بخلاف سائر أخواته، وكذا النجم في الثريا والبيت في الكعبة، فكذا أسود كان عامًّا في كل ما فيه سوادٌ فكثر استعماله في الحية السوداء حتى لا يحتاج فيها إلى قرينة من الموصوف أو غيره إذا عنيت به ذلك النوع من الحيات بخلاف سائر السود، فإنه لابد لكلٍّ منها إذا قصدته من قرينة، إما الموصوف نحو: ليل أسود، أو غيره نحو: عندى أسود من الرجال.

وبهذا الشرح يتبين لك: أنه لا تخرج الأوصاف العامة بالغلبة عن معنى الوصفية، ولا سيما إذا لم تصر أعلامًا بالغلبة، فإن اعتبار الوصف مع العلمية فيه نظر - كما يجيء - وكيف يخرج عن الوصف؟

ومعنى الغلبة تخصيص اللفظ ببعض ما وضع له فلا يخرج عن مطلق الوصف، بل إنما يخرج عن الوصف العام، أى لا يطلق على كل ما وضع له بلى (١) يخرج الوصف لفظًا عن كونه وصفًا أى لا يتبع الموصوف لفظًا فلا يقال: قيد (٢) أدهم، لكن المقصود فى باب مالا ينصرف الوصف من حيث المعنى، لا من حيث اللفظ، فبان بهذا ضعف قول المصنف فى شرح قوله بعد:

وخالف سيبويه الأخفش، وهو قوله: ومذهب سيبويه أولى لما ثبت متقدمًا من اعتبار الوصفية الأصلية، وإن زال تحققها (٣) معنى، بل لا استدلال له فى باب أحمر إذا نكر بعد العلمية بباب أسود الغالب، لأن معنى الوصف فى أحمر إذا زال بالعلمية تحقيقًا لم يعد بعد التنكير، لأن معنى: رب أحمر إذا .. رب مسمى

(١) فى «ع» «بل» مكان: «بلى».

(٢) فى «ط»: «قيد» بالفاء مكان: «قيد» تحريف.

(٣) فى «ط» «تحقيقها».

بأحمر، كان فيه الحمرة أو، لا، حتى يجوز في السُّود أن المسمّى كُلّ واحد منهم باحمر: رَبّ أحمر لقيته، فإذا لم يعدّ تحقيقاً لم يعتبر في منع الصّرف.

ويجوز مع العلميّة أيضاً بقاء معنى^(١) الوصف - كما يجيء - فيجوز أن يعتبر بعدها، فليس اعتبار الوصف بعد العلميّة بلازم، وهو في الوصف الغالب من دون العلميّة كأسود لازماً لبقائه بحاله قطعاً.

ويعضد بقاء معنى الوصف في مثله عندهم قولُ أبي علي في كتاب الشعر: العلميّة^(٢) الأبرق والأبطح، وأن استعمالاً استعمال الأسماء وكسراً تكسيرها لم يُخلع عنهما معنى الوصف بدلالة أنهم لم يصرفوهما ولا نحوهما ٤٨ في النكرة، فعلمت أن معنى الوصف مُقرّ / فيهما، وإذا أقر فيهما معنى الوصف علقت الحال والظرف بهما، هذا لفظه.

ونحن نعلم أن معنى أسود: الغالب حيّة سوداء، ومعنى أرقم: حيّة فيها سوادٌ وبياضٌ، ومعنى أدهم: قيّد فيه دُهْمَةٌ^(٣) أى سواد، أى قيّد من حديد، لأن الحديد أسود.

فلم يثبت بنحو أسود أن الوصفية الأصلية تعتبر بعد زوالها، فلا حجة إذا لسيويوه في منع صرف أحمر المنكر بعد العلميّة كما أنه لم يثبت بأربع: أن الوصفية العارضة لا تُعتبر.

وقال بعضهم: ربما لم تُعتبر الصفة الغالبة نحو أبطح^(٤)، ونحوه من الغالبات فتُصرف، وذلك لنقصانها عن سائر الصفات لفظاً لعدم جرّيها على الموصوف، وإن كان معنى الوصف باقياً فيها.

(١) سقطت كلمة «معنى» من «ع».

(٢) كتاب الشعر: رواه تلميذه ابن جني المتوفى ٣٩٢، وهو تفسيرات لمواضع من الشعر. نشر رودجر، قطعة منه في H.J.Roediger, denominibus Verdorum arabicis Halis 1869. انظر

مقدمة تحقيق «الإيضاح» العسدي لابن علي الفارسي للدكتور حسن شاذلي فرهود.

(٣) الدّهمة: السّواد، يقال: فرس أدهم، وبغير أدهم، وناقّة دهماء. وادهام الشيء ادهاماً أى: اسودّ.

(٤) الأبطح: سيل واسع فيه دقاق الحصى، والجمع: الأباطح والبطاح بالكسر.

قوله: «وضَعُفٌ منع أفعى»، معطوف على قوله: «صرف» أى ولكون الوصف الأصلي معتبراً ضعف منع أفعى» لأنه لم يتحقق كونه وصفاً فى أصل^(١) الوضع. ولا يثبت أيضاً فى الاستعمال نحو أيم^(٢): أفعى، بل توهم أنها موضوعة للصفة لما رأوا^(٣) أنها للحية الخبيثة الشديدة من قولهم^(٤): فعوة السم أى شدته.

وكذا توهم الصفة^(٥) فى الأجدل الذى هو الصقر: أنه موضع فى الأصل للوصف أى طائر ذو جدل^(٦) وهو الإحكام، وقد قيل للدرع: جدلاء فكأنها مونث أجدل.

وكذا توهم فى أخيل^(٧): أن معناه الأصلى طائر ذو خيلان^(٨) ولم يثبت ماتوهموه تحقيقاً.

ولنا أن نقول: صرف هذه الكلمات ونحوها، لأن مستعملها لا يقصد معنى الوصف مطلقاً، لا عارضاً، ولا أصلياً، فأفعى، وإن كانت فى نفسها خبيثة، وأجدل طائراً ذا^(٩) قوة، وأخيل طائراً ذا خيلان إلا أنك إذا قلت مثلاً: لقيت أجدلاً فمعناه هذا الجنس من الطير من غير أن تقصد معنى القوة كما تقول: رأيت عقاباً^(١٠) لا تقصد فيها معنى الوصف بالشدّة، وإن كانت أقوى من الصقر، وليس صرفها لكونها غير موضوعة للوصف تحقيقاً - كما أشار إليها المصنف. فأما منع صرف مثله فغلطٌ ووهمٌ.

(١) فى «ع» «فى الأصل» فكان: «فى أصل الوضع».

(٢) فى القاموس: أيم كـ «كيس»: الحية الأبيض اللطيف أو عام كالإيم بالكسر، وفى هامش القاموس: الصواب: أيم بالفتح مخفف أيم.

(٣) فى «ط» «رؤا» بهزة على الواو: تحريف.

(٤) فى «ظ»: «فعوة» بالغين، تحريف وفعا الشيء: انتشر كما فى القاموس.

(٥) سقطت كلمة «الصفة» من «ع».

(٦) الأجدل = الصقر، وجمعه: أجادل.

(٧) الأخيل: طائر مشثوم وهو الصرد.

(٨) الخال من معانيه الكبير، وجمعه: خيلان.

(٩) فى «ع» طائر بالرفع فى كليهما، ووجه النصب خبر كان المحذوفة الدالة عليها كان السابقة.

(١٠) العقاب بالضم: طائر جمعه: أعقب، وعقبان وجمع الجمع: عقابين.

[شُرُوطُ التَّأْنِيثِ الْمَانِعِ مِنَ الصَّرْفِ]

(ص): «التَّأْنِيثُ بِالتَّاءِ شَرْطُهُ الْعِلْمِيَّةُ. وَالْمَعْنَى كَذَلِكَ. وَشَرْطُ تَحْتَمُّ تَأْثِيرِهِ زِيَادَةُ عَلَى الثَّلَاثَةِ، أَوْ تَحْرُكُ الْوَسْطِ^(١) أَوْ الْعُجْمَةُ، فَهَذَا يَجُوزُ صَرْفُهُ، وَزَيْنَبُ، وَسَقَرُ وَمَاهُ وَوَجُورٌ مَمْتَنَعٌ، فَإِنْ سُمِّيَ بِهِ مَذْكَرٌ فَشَرْطُهُ الزِّيَادَةُ عَلَى الثَّلَاثَةِ^(٢). فـ «قَدَمٌ» مِنْصَرَفٌ، وَعَقْرَبٌ مَمْتَنَعٌ».

(ش): «أَعْلَمُ أَنَّ التَّأْنِيثَ عَلَى ضَرْبَيْنِ: تَأْنِيثٌ بِالْأَلْفِ، وَتَأْنِيثٌ بِالتَّاءِ فَمَا هُوَ بِالْأَلْفِ مَتَحْتَمُّ التَّأْثِيرِ بِلَا شَرْطٍ لِلزُّومِ الْأَلْفِ وَضَعًا - عَلَى مَا مَرَّ - وَلِذَا قَامَ مَقَامُ سَبَبِينَ».

ونريد ببناء التَّأْنِيثِ تَاءً زَائِدَةً فِي آخِرِ الْأَسْمِ مَفْتُوحًا مَا قَبْلَهَا، تَنْقَلِبُ هَاءُ فِي الْوَقْفِ، فَنَحْوُ: أُخْتُ وَبِنْتُ، لَيْسَ مُؤَنَّثًا بِالتَّاءِ، بَلِ التَّاءُ بَدَلٌ مِنَ اللَّامِ، لَكِنَّهُ اخْتَصَّ هَذَا الْإِبْدَالُ بِالْمَوْثُوثِ دُونَ الْمَذْكَرِ لِمُنَاسَبَةِ التَّاءِ لِلتَّأْنِيثِ، فَعَلَى هَذَا لَوْ سُمِّيَتْ: بِنْتُ^(٣) وَأُخْتُ وَهَنْتُ^(٤) مَذْكَرًا لَصَرَفَتْهَا.

والتَّأْنِيثُ بِالتَّاءِ عَلَى ضَرْبَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ التَّاءُ فِيهِ ظَاهِرًا، فَشَرْطُهُ الْعِلْمِيَّةُ سِوَاكَ كَانَ مَذْكَرًا حَقِيقًا كَحَمْرَةٍ، أَوْ مُؤَنَّثًا حَقِيقًا كَعَمْرَةٍ، أَوْ لَا هَذَا وَلَا ذَاكَ كَعَمْرَةٍ^(٥) فَالْعِلْمِيَّةُ شَرْطُ تَأْثِيرِهِ مُتَحْتَمًّا، فَلَا يُوَثِّرُ مِنْ دُونَ الْعِلْمِيَّةِ بِدَلِيلٍ نَحْوُ: امْرَأَةٌ قَائِمَةٌ، وَفِي «قَائِمَةٌ» الْوَصْفُ الْأَصْلِيُّ وَالتَّأْنِيثُ بِالتَّاءِ، فَالْحَلُّ لَمْ يَجِءْ إِلَّا مِنَ التَّأْنِيثِ، لِأَنَّ شَرْطَ الْوَصْفِ وَهُوَ كَوْنُهُ وَضْعِيًّا - عَلَى مَا ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ - حَاصِلٌ،

(١) فِي «ط»: الْأَوْسَطُ.

(٢) «عَلَى الثَّلَاثَةِ» سَقَطَ مِنْ «ط».

(٣) فِي «ط»: «بِنْتُ» بِدُونِ الْبَاءِ الْجَارَةِ، تَحْرِيفٌ.

(٤) فِي الْقَامُوسِ: «هَنْ كَأَخٍ مَعْنَاهُ: شَيْءٌ، تَقُولُ: هَذَا هُنَاكَ أَيْ شَيْئَكَ».

وَهِيَ الْمَرْأَةُ: فَرَجَهَا. يَرِيدُ الرِّضَى أَنَّ التَّاءَ فِي هَذِهِ الْكَلِمَاتِ الثَّلَاثِ بَدَلٌ مِنَ الْوَاوِ الَّتِي هِيَ لَامُ الْكَلِمَةِ. وَهَنْتُ بِفَتْحِ الْهَاءِ لُغَةً جَمَعَهَا: هِنَاتٌ، وَهِنَاتٌ.

(٥) فِي «ع» كَعَمْرَةٍ بِالزَّايِ، تَحْرِيفٌ وَالْفَرَّةُ مِنَ الْهَلَالِ: طَلْعَتُهُ. وَمِنَ الشَّهْرِ: لَيْلَةُ اسْتِهْلَالِ الْقَمَرِ، وَمِنَ الْأَسْنَانِ: بَيَاضُهَا، وَمِنَ الْمَتَاعِ: خِيَارُهُ، وَمِنَ الْقَوْمِ: شَرِيفُهُمْ.

وذلك الخلل أن وضع تاء التأنيث في الأصل على العروض، وعدم الثبات، تقول في قائمة قائم، فلم يُعْتَدَ بالعارض^(١).

وإنما قلنا: «في الأصل»، لأن أصل وضعها للفرق بين المذكر والمؤنث، ولا تجيء^(٢) لهذا المعنى في الصفات والأسماء إلا غير لازمة / للكلمة كضاربة وضروبة وحسنة وامرأة ورجلة. وحمارة.

وأما في غير هذا المعنى فقد تكون لازمة كما في حجارة وغرفة - كما يجيء في باب التأنيث.

ثم إن العلمية حيث كانت الكلمة من الكلمات العربية صيرتها مصونة عن النقصان فتلزم التاء بسببها، فناء عائشة كراء جعفر صارت لازمة لا تحذف إلا في الترخيم كما يحذف الحرف الأصلي.

وإنما ذلك، لأن التسمية باللفظ وضع له، وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة، فقولك: عائشة في الجنس ليس موضوعاً مع التاء، فإذا سميت به فقد وضعته وضعاً ثانياً مع التاء، فصار التاء كلام الكلمة في هذا الوضع.

وأما إن كانت العلمية في غير الكلم العربية فربما تصرف العرب فيها بالنقص، وتغيير الحركة، وقلب الحرف إن استقلوها كما في جبرائيل^(٣) وميكائيل وأرسطاطا ليس، فقالوا جبريل وجبرال وجبرين، وميكال وأرسطو، وأرسطا ليس، ونحو ذلك، وذلك لورودها على غير أوزان كلمهم الخفيفة، وتركيب حروفها المناسبة مع عدم مبالاتهم بما ليس من أوضاعهم، ولذلك قالوا: أعجمي، فالعب به ماشئت.

(١) في «ع» به «مكان»: «العارض».

(٢) في «ط»: «ولا يجيء» بالياء.

(٣) جبرائيل معناه: عبدالله، وفيه لغات متعددة منها: جبرعيل - جبرعل - جبراعل... إلخ انظر القاموس «جبر».

وأما الزيادة في الأعلام فنقول: إن كان الحرف الزائد لا يُفيد معنى كآلف التأنيث في نحو: «بُشْرَى، وذَكَرَى، وتاء التأنيث في نحو: غُرْفَةٌ، وألف الإلحاق في نحو مغزى^(١) لم يَجْزُ زيادته، لأنّ مثل ذلك لا يكون إلّا حالّ الوضع، وكلامنا فيما يزداد على العلم بعد وضعه إذا استعمل على وضعه العلميّ.

وكذا الحكم إن لم تُفد الزيادة إلّا ما أفاد العلم كناء الوحدة ولام التعريف من غير اشتراك العلم.

وإن أفادت الزيادة معنى آخر، فإن لم يقع لفظ العلم بذلك المعنى على ما وضع له أولاً لم يَجْزُ لزوال الوضع العلميّ، فلا تزيد عليه التاء المفيدة لمعنى التأنيث.

وإن بقي لفظ العلم مع تلك الزيادة واقعاً على ما كان موضوعاً له جازت مطلقاً إن لم يخرج العلم بها عن التعيين كياء النسبة، وياء التصغير، وتنوين التمكن نحو: هاشميّ وطلّيحة، وإن خرج بها عن التعيين جازت بشرط جبران التعيين بعلامته كما في الزيدان والزيدون - على ما يجيء في باب الأعلام.

فإن قيل: فإذا صار التاء بالعلمية لازماً فهلاً قيل في نحو حمزة: إنه قائم مقام سبين كالآلف، فتكون العلمية شرط قيامه مقام سبين ولا تكون سبباً.

قلت: لما ذكرنا من أن وضع التاء في الأصل على العروض فلزومه عارضٌ، فلم يبلغ مبلغ الألف التي وضعها على اللزوم.

وثانيهما: أن يكون التاء مقدراً، وهو الذي سماه المصنّف: بالمعنويّ سواء كان حقيقياً كهند وزينب أو غير حقيقي كحلب ومصر.

والآلف لا تُقدّر كالتاء إذ الألف للزومها لا تحذف حتى تُقدّر، ولا تؤثر التاء مقدرةً أيضاً إلا مع العلمية.

ولا يصح الاستدلال على كون التأنيث المعنويّ أيضاً مشروطاً بالعلمية^(٢)

(١) مغزى: المعزى خلاف الضأن من الغنم، ويُمَدّ.

(٢) في «ع»: «بالعلمية أيضاً» بزيادة: «أيضاً».

بانصراف نحو: حائض، وامرأة جريح، كما فعل المصنف في شرحه^(١) لأن المراد بالمؤنث المعنوي ما كان التاء فيه مقدراً - كما مر - لا المؤنث الحقيقي، وفي نحو حائض لا تاء مقدراً، إذ لو كان كذلك لكان غير منصرف مع كونه علماً للمذكر كعقرب، وليس كذلك، لأنك^(٢) تقول في تصغيره تصغير الترخيم: حَيْضَة، كما تقول في سماء^(٣) سُمِيَة، وليس كذلك لأنك تقول فيه: حَيْض، ألا ترى إلى نحو: حائض منصرفاً مع التأنيث والوصف، ومثله مع العلمية أيضاً منصرف - كما يجيء.

وإنما شرط فيه العلميّة أيضاً، لأن / المقدّر عندهم أضعف من الظاهر، وشرط ٥٠ الظاهر العلميّة.

والفرق بينهما: أنّ العلميّة تصيّر التاء الظاهرة متحتمة التأثير مطلقاً، وإن كانت الكلمة على ثلاثة ساكنة الأوسط كشاة علماً، لأن العلامة ظاهرة، وأمّا التاء المقدّر فضعيف، فإن سدّ مسدّه في اللفظ حرف آخر أثر وجوباً، وإلا ففيه الخلاف - كما يجيء - وما يسدّ مسدّه الحرف الأخير في الزائد على الثلاثة، لأنّ موضع التاء في كلامهم فوق الثلاثة، ولا تزداد ثلاثة.

وأمّا نحو ثبة^(٤) وشاة، فمحذوف اللام، ودليل سدّه مسدّ التاء تصغيرهم عقرباً على: عَقِيب من دون التاء بخلاف «قدر» فإن تصغيره: قُدِيرَة، فالمؤنث بالتاء المقدرة حقيقياً كان أو، لا، إذا زاد على الثلاثة وسميت به لم ينصرف سواء سميت به مذكراً حقيقياً أو مؤنثاً حقيقياً أو، لا، هذا ولا ذاك، وذلك لأنّ فيه تاء مقدرة، وحرّفاً ساداً مسدّها فهو بمنزلة حمزة.

(١) المراد: شرح الكافية لابن الحاجب، لأن ابن الحاجب رأى في مقدمة الكافية بعض الصعوبات التي يجب أن تذلل فألف لها شرحاً. انظر كشف الظنون مجلد ٣ نهر ١٣٧ وما بعده. والمدرسة النحوية في مصر والشام للمحقق / ٦٠، ٦١.

(٢) في «ط» «لكنّ» مكان: «لأنك».

(٣) في «ع» «أسماء» مكان: «سمية» تحريف.

(٤) الشريف: «الثبة»: الجماعة، وأصلها: ثبي، والجمع: ثبات وثبون وأثابي.

والثبة أيضاً: وسط الحوض الذي يثوب إليه الماء. والهاء هاهنا عوض عن الواو الذاهبة من وسطه، لأن أصله ثوب كما قالوا: إقامة قعوضوا الهاء من الواو الذاهبة من الوسط.

وإن كان ثلاثياً فإما أن يكون متحرك الأوسط أو، لا.

والأول: إن سمّيته مؤنثاً حقيقياً كـ«قَدَم» في اسم امرأة أو غير حقيقى كـ«سقر» لجهنم فجميع التحوّين على مَنع صَرَفه للتاء المقدرة، ولقيام تحرك الوسط مقام الحرف الرابع القائم مقام التاء.

والدليل على قيام حركة الوسط مقام الحرف الرابع: أنك تقول في حُبلى: حُبْلَى وَحُبْلَوَى، ولا تقول في جَمَزَى إِلَّا جَمَزَى^(١)، كما لا تقول في جمادى إلا جُمَادَى.

خالفهم ابن الأنبارى^(٢) فجعل سقر كهند في جواز الأمرين نظراً إلى ضعف السّاد مسد التاء.

وإن سمّيت به مذكراً حقيقياً أو غير حقيقى فلا خلاف عندهم في وجوب صَرَفه، لعدم تقدير تاء التأنيث، وذلك كرجل سمّيته بِسقر، وكتاب سمّيته بِقَدَم. وإنما لم يُقدّر لطرآن^(٣) التذكير في الوضع الثانى على ما ضَعُف تَأْنِيثُهُ في الوضع الأول، فعلى هذا تقول في تصغير سقر اسم رجل: سُقِير، وأما أُذَيْنَةٌ وَعَيْنَةٌ لِرَجُلَيْنِ فَسُمِّيَ بهما بعد التّصغير.

وإن لم يَسُدَّ مسدّ التاء، ولا مسدّ السّاد مسده شىء، وذلك إذا كان ثلاثياً ساكن الأوسط، فلا يخلو، إمّا أن يكون فيه عُجْمَةٌ أو، لا، فإن لم يكن، فإن سمّيت به مذكراً، سواء كان حقيقياً أو لا كهند إذا جعلته اسم رجل أو أَسْمَ سَيْف مثلاً فلا خلاف في صَرَفه، وإن سمّيت به مؤنثاً حقيقياً أو غيره فالزّجاج^(٤)

(١) الشريف: «حمار جمزى: أى سريع.

(٢) ابن الأنبارى. عبدالرحمن بن محمد بن عبدالله بن أى سعيد الإمام أبوالبركات كمال الدين الأنبارى المتوفى ليلة الجمعة تاسع شعبان سنة ٥٧٧هـ.

(٣) فى «ط» و«ظ» رسمت الكلمة هكذا: «طراءن» وفى النسخ الأخرى «طريان» بالياء. وفى المعاجم اللغوية مصدر طراء: طراءاً وطروءاً، والرّضى يستعمل هذه الكلمة كثيراً، ولعله قاسها على الجولان، والغليان.

(٤) الزّجاج: إبراهيم بن السّرى بن سهل أبوإسحاق الزّجاج توفى سنة ٣١١هـ.

وسيويوه والمبرد^(١) جزموا بامتناعه من الصّرف لكونه مؤنثاً بالوضعين: اللغوى والعلمى فظهر فيه أمر التأنيث.

وغيرهم خيروا فيه بين الصّرف وتركه لفوات السّاد مسدّ حرف التأنيث، وما يسدّ مسدّ السّاد. وكذا الخلاف فيما سكن حشوه للإعلال، لاوضّعاً كدار ونار. وفى الثنائى ك«يد» اسم امرأة.

وإن كان فيه العُجْمة كماه^(٢) وجور^(٣) فإن سُميت به مذكراً حقيقياً أو، لا فالصّرف لا غير إذ هما كنوح ولوط - كما يجىء.

وإن سُميت به مؤنثاً حقيقياً أو، لا، فترك الصّرف لا غير، لأن العُجْمة، وإن لم تكن سبباً فى الثلاثى الساكن الأوسط - كما يجىء - لكن مع سقوطها عن السببية لا تقصّر^(٤) عن تقوية السببين حتى يصبر الاسم بهما متحتم المنع.

فظهر بهذا التفصيل أن المؤنث إذا سُمى به مذكراً حقيقياً أو غير حقيقى يُعتبر فى منع صرفه: زيادة على ثلاثة أحرف، ولا يعتبر تحرك الأوسط ولا العُجْمة. وههنا شروط أخر لمنع صرف المؤنث إذا سُمى به مذكراً تركها المصنّف.

أحدها: أن لا يكون ذاك المؤنث منقولاً عن مذكّر، فإن ربابا اسم امرأة لكن إذا سميت به مذكراً انصرف، لأن الرباب قبل تسميته المؤنث به / كان مذكراً بمعنى الغيم^(٥)، وكذا لو سُميت بنحو: حائض، وطالق مذكراً انصرف، لأنه فى الأصل لفظ مذكّر وُصف به المؤنث، إذ معناه فى الأصل: شخص حائض، لأن الأصل المطرد فى الصفات أن يكون المجرد من التاء منها صيغة المذكر، وذو التاء موضوعاً للمؤنث، فكل نعت لمؤنث بغير التاء فهو صيغة موضوعة للمذكر استعملت للمؤنث.

(١) المبرد: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي البصرى: أبو العباس المبرد توفى سنة ٢٨٥هـ.

(٢) ماه: اسم بلد.

(٣) جور: اسم بلد انظر فيهما الأشمونى وحاشية الصبان ٢٥٣/٣.

(٤) قصر عن الشيء: عجز عنه ولم يبلغه، وباب «دخل».

(٥) فى القاموس. الرباب: السحاب الأبيض واحدته بهاء: «ربابة».

وثانيها: أن لا يكون تأنيث المؤنث الذي سُمي به المذكر تأنيثاً يحتاج إلى تأويل غير لازم، فإن نساءً ورجالاً، وكل جمع مكسر خال من علامة التأنيث لو سميت به^(١) مذكراً انصرفت، لأن تأنيثها لأجل تأويلها بجماعة، ولا يلزم هذا التأويل، بل لنا أن نؤولها بالجمع فيكون مذكراً، ولم يبق التأنيث الحقيقي الذي كان في المفرد، ولا التذكير الحقيقي في نحو: نساء ورجال، بل تأنيثهما باعتبار التأويل بالجماعة، وهو غير لازم - كما ذكرنا.

وثالثها: أن لا يغلب استعماله في تسمية المذكر به^(٢) وذلك لأن الأسماء المؤنثة السماعية كذراع وعناق^(٣)، وشمال^(٤) وجنوب على أربعة أضرب: قسمة عقلية: إما أن يتساوى استعمالها مذكراً ومؤنثاً، فإذا سُمي بها مذكراً جاز فيها الصِّرف وتركه.

أو يغلب^(٥) استعمالها مذكراً فلا يجوز بعد تسمية المذكر بها إلا الصِّرف. أو يغلب استعمالها مؤنثاً^(٦) فالوجه ترك الصِّرف إذا سُمي بها مذكراً وجاز الصِّرف أيضاً.

أولاً تُستعمل إلا المؤنثة فليس فيها بعد تسمية المذكر بها إلا منع الصِّرف. أما إن عكست الأمر، أعني سميت المؤنث باسم المذكر حَقِيقَيْن^(٧) كانا أو، لا،

(١) في «ط» «بها» مكان: «به».

(٢) في «ع» وردت العبارة على النحو التالي: «أن لا يغلب استعماله في المذكر قبل تسمية المذكر به».

(٣) العناق: الأنثى من أولاد المعز، وتجمع على أعنق، وعُنُق وفي المثل: العُنُق مثل النوق يضرب في الضيق بعد السعة. وفي «ع» «عائق».

(٤) الشمال بكسر الشين: خلاف اليمين، ويفتحها: الريح التي تهب من ناحية القطب، وفيها لغات: شَمَل، وشَمَال وشَمَّال، والجمع: شمالات وشمائل.

(٥) سقط من «ع» الضرب الثاني وهو: «أو يغلب استعمالها مذكراً إلى قوله: «إلا الصِّرف».

(٦) وذلك كذراع، وفرس.

(٧) في «ط» «حققن» بقاءين، تحريف، وفي «ع» حَقِيقَتَيْن.

فإن كان الاسم ثلاثياً متحرك الأوسط كجبل وحسن، أو زائداً على الثلاثة كجعفر فلا كلام في منع صرْفهما لظهور أمر التأنيث بالطرآن^(١) مع ساد مسدّ التاء أو ساد مسدّ السّاد.

وإن كان ثلاثياً ساكن الأوسط كزبد ويخر يسمّى بمثلهما امرأة، فالخليل وسيبويه وأبو عمرو^(٢) يمنعونه الصرْف متحتماً كماه وجور لظهور أمر التأنيث بالطرآن.

وأبوزيد^(٣) وعيسى^(٤) والجرمي يجعلونه مثل هند في جواز الأمرين، ويرجّحون صرْفه على صرْف هند نظراً إلى أصله.

قوله: «وشرط تحتّم تأثيره» أى تأثير المعنوى، والمراد به: تأنيث ما التاء فيه مقدرة سواء كان حقيقياً كزنب أو لا كعقرب.

قوله: «زيادة على الثلاثة أو تحرك الأوسط أو العجمة»، أى إذا سمى به^(٥) المؤنث، وذلك لما ذكرنا أن آخر حروف الزائد على الثلاثة يقوم مقام التاء، وتحرك الأوسط يقوم مقام الزائد السّاد مسدّ التاء.

وأما العجمة فإنّها وإن لم تَسدّ مسدّ التاء ولا مسدّ الزائد المذكور، وليست

(١) في «ع» بالطريان بالياء، وقد أشرت إلى هذه الصيغة التي يكثر الرّضي من استعمالها آنفاً. وعلق الشريف على هذه العبارة بقوله: «فإن الطاريء له جدة وطراوة وظهور، وليس ذلك للأمر الأصلي، بل هو بمنزلة أمر بال».

(٢) أبو عمرو بن العلاء: اختلف في اسمه وكُنيتة على أحد وعشرين قولاً. ولد بمكة سنة ثمان أو خمس وستين من الهجرة. وتوفي سنة ١٥٤ هـ في طريق الشام. انظر ترجمة في: غاية النهاية ٢٨٩/١، وطبقات النحويين واللغويين ٣٥/١، ومعجم الأدباء ١١/١٥٦ وقيمت بدراسته دراسة وافية في كتابي: الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي.

(٣) أبوزيد: سعيد بن أوس بن ثابت نبه بشير.. من الخزرج أبوزيد الأنصاري. الإمام المشهور. توفي ٢١٥ هـ وقيل غير ذلك.

(٤) عيسى: عيسى بن عمر، كنيته أبو سليمان، ويقال: أبو عمرو وقد توفي عيسى في سنة ١٤٩ هـ. وانظر نزّهة الألباء، ١٣ - ١٤ ولة ترجمة وافية في الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي من تألفي.

(٥) في «ع» «بها».

أيضاً سبباً في الثلاثي الساكن الأوسط - كما يجيء - لكنها مقويةٌ للتأنيث الضعيف تأثيره، لكون علامته مقدرةً بلا نائب، فالضعف من قبله لا من قبل العلمية، فهو المحتاج إلى التقوية لا العلمية، فلذا قال: «وشرط تحتم تأثيره» أي تأثير التأنيث المعنوي^(١).

قوله "فهندٌ يجوز صرْفه" لخلوه من جميع شرائط التحتم الثلاث، وزينب ممتنع للزيادة، وسقر لتحرك الأوسط، وماه، وجور للمعجمة.

قوله: «فإن سُمي به مذكر»، أي بالمؤنث المقدّر تأؤه الذي عبر عنه بالمعنوي.

قوله: «فشرطه الزيادة»، أي الزيادة على الثلاثة ولا يفيد^(٢) تحرك الأوسط ولا العُجْمة لضعف أمر التأنيث في الأصل بسبب تقدير علامته، فيزيل التذكير الطاريء في الوضع العلميّ ذلك / الأمر الضعيف^(٣) إلا إذا سدّ مسدّ علامته حرفٌ، ولا تقاومه الحركة القائمة مقام السادّ، ويكون ماه وجور إذا كنوح ولوط، لأن الجميع علمُ المذكر^(٤) فلا تكون التاء مقدرةً. وسيجيء أن العُجْمة لا تأثير لها في الثلاثي الساكن الأوسط بالسببية، بل إنّما تؤثر بالشرطية بعد ثبوت سببين دونها، فقدم وجور منصرفان لعدم الحرف الزائد، وعقرب ممتنع، لأن الباء قام مقام تاء التأنيث.

[أسماء القبائل والبلدان]

وأما أسماء القبائل والبلدان فإن كان فيها مع العلمية سبب ظاهر بشروطه فلا كلام في منع صرفها كباهلة وتغلب وبغداد وخراسان، ونحو ذلك.

وإن لم يكن فالأصل فيها الاستقراء، فإن وجدتهم سلكوا في صرفها أوترك

(١) في «ط»: «المعنوي به» زيادة: «به».

(٢) في «ع» «ولا يقيد» بالقاف تحريف.

(٣) في «ط»: «ضعيف» بدون «ال» تحريف.

(٤) «المذكر» سقط من «ع».

صَرَفَهَا طَرِيقَةً وَاحِدَةً فَلَا تَخَالَفُهُمْ كَصَرَفِهِمْ ثَقِيفًا وَمَعْدًا وَحَنِينًا وَدَابِقًا^(١)، وَتَرَكَ صَرَفَهُمْ سَدُوسَ، وَخَنْدَفَ، وَهَجَرَ، وَعُمَانَ^(٢)، فَالْصَّرَفُ فِي الْقَبَائِلِ بِتَأْوِيلِ الْأَبِ إِنْ كَانَ اسْمُهُ كـ «ثَقِيفٍ»، أَوْ الْحَيِّ، وَفِي الْأَمَاكِنِ بِتَأْوِيلِ الْمَكَانِ وَالْمَوْضُوعِ وَنَحْوَهُمَا، وَتَرَكَ الصَّرَفُ فِي الْقَبَائِلِ بِتَأْوِيلِ الْأُمِّ إِنْ كَانَ فِي الْأَصْلِ كَخَنْدَفٍ^(٣) أَوْ الْقَبِيلَةِ وَفِي الْأَمَاكِنِ بِتَأْوِيلِ الْبَقْعَةِ وَالْبَلَدَةِ وَنَحْوَهُمَا.

وَإِنْ جَوَزُوا صَرَفَهَا، وَتَرَكَ صَرَفَهَا كَمَا فِي ثُمُودٍ وَوَاسِطٍ وَقَرِيشٍ^(٤) فَجَوَزَهُمَا أَيْضًا عَلَى التَّأْوِيلِ الْمَذْكُورِ.

وَإِنْ جَهَلْتَ كَيْفِيَّةَ اسْتِعْمَالِهِمْ لَهَا فَلِكَ فِيهَا الْوَجْهَانِ.

هَذَا وَرُبَّمَا جَعَلُوا الْأَبَ مُؤَوَّلًا بِالْقَبِيلَةِ، فَمَنْعُوهُ الصَّرَفَ قَالَ:

وَهُمْ قَرِيشُ الْأَكْرَمُونَ إِذَا انْتَمَوْا طَابُوا فِرْعَوًا فِي الْعُلَا وَعُرُوقًا^(٥) ٣٠ =

(١) الشَّارِيفُ: قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: حَنِينٌ: مَوْضِعٌ يَذْكُرُ وَيُؤَنَّثُ. فَإِنْ قَصَدْتَ الْبَلَدَ وَالْمَوْضِعَ ذَكَرْتَهُ وَصَرَفْتَهُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «يَوْمَ حَنِينٍ» [التَّوْبَةُ/ ٢٥].

وَإِنْ قَصَدْتَ الْبَقْعَةَ وَالْبَلَدَةَ أَثْنَتْهُ.

وَدَابِقٌ: اسْمُ مَوْضِعٍ، وَالْأَعْلَبُ عَلَيْهِ التَّذْكِيرُ وَالصَّرَفُ، لِأَنَّهُ فِي الْأَصْلِ اسْمُ نَهْرٍ، وَقَدْ يُؤَنَّثُ وَلَا يَصْرَفُ.

(٢) الشَّارِيفُ: «سَدُوسٌ بِالْفَتْحِ: أَبُوقَبِيلَةٍ، وَخَنْدَفٌ: اسْمُ امْرَأَةِ الْيَاسِ بْنِ مُضَرَ، وَنَسَبٌ وَلَدَ الْيَاسِ إِلَيْهَا. وَهَجَرَ: اسْمُ بَلَدٍ مَذْكَرٌ مَصْرُوفٌ، وَفِي الْمَثَلِ: «كَمُبْضَعٍ نَمَرَ إِلَى هَجَرَ»، وَالنَّسَبُ إِلَيْهِ: هَاجَرَ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ.

وَعَمِنَ بِالْمَكَانِ: أَقَامَ، وَعُمَانٌ بِالتَّخْفِيفِ: بَلَدٌ وَأَمَّا الَّذِي بِالشَّامِ فَهُوَ عَمَّانُ بِالْفَتْحِ وَالتَّشْدِيدِ.

(٣) فِي «ع» كَخَنْدَقٍ بِالْقَافِ، تَحْرِيفٌ.

(٤) قَرِيشٌ: «الْقَرَشُ: الْكَسْبُ وَالْجَمْعُ، وَقَدْ قَرَشَ يَقْرُشُهُ: قَطَعَهُ وَجَمَعَهُ مِنْ هَهْنَا وَهَهْنَا، وَمِنْهُ قَرِيشٌ لِتَجْمَعَهُمْ إِلَى الْحَرَمِ.

قَالَ الشَّارِيفُ: «قَالَ الْفَرَاءُ: وَبِهِ سَمِيَتْ قَرِيشٌ، وَهِيَ قَبِيلَةُ وَأَبُوهُمْ النَّضَرُ بْنُ كِنَانَةَ بْنِ خَزِيمَةَ بْنِ مَدْرَكَةَ بْنِ الْيَاسِ بْنِ مُضَرَ، فَكُلٌّ مِنْ كَانَ مِنْ وَلَدِ النَّضَرِ فَهُوَ قَرِيشٌ دُونَ وَلَدِ كِنَانَةَ وَمِنْ فَوْقِهِ، فَإِنْ أَرَدْتَ بِقَرِيشٍ الْحَيَّ صَرَفْتَهُ، وَإِنْ أَرَدْتَ بِهِ الْقَبِيلَةَ لَمْ تَصْرَفْهُ.

(٥) هُوَ الشَّاهِدُ التَّاسِعُ وَالْعَشْرُونَ فِي الْخَزَانَةِ.

الْبَغْدَادِيُّ «عَلَى أَنْ: «الْأَبَ» رُبَّمَا جَعَلَهُ مُؤَوَّلًا بِالْقَبِيلَةِ فَمَنْعَ الصَّرَفِ، كَمَا مَنَعَ قَرِيشَ الصَّرَفِ لِتَأْوِيلِهِ بِالْقَبِيلَةِ. وَالْأَكْرَمُونَ صِفَةُ لِقَرِيشٍ.

قَاتِلُهُ مَجْهُولٌ. وَهُوَ مِنَ الشَّوَاهِدِ الَّتِي انْفَرَدَ بِهَا الرُّضِيُّ.

ويصفونه بينت نحو: تميم بنت مرّ، وقيس بنت عيلان^(١).

وكذا قد يؤولون اسم الأم بالحيّ فيصفونه بابن نحو: باهلة بن أعصر^(٢) وباهلة^(٣) امرأة.

وقد يؤنث ما أسند إلى اسم الأب مع صرفه بتأويل حذف مضاف مؤنث نحو جاءتنى قريش مصروفًا أى أولاد قريش، قال الله تعالى: «كذّبت ثمودُ المرسلين»^(٤) بصرف ثمود على ما قرئ به^(٥).

فيُعتبر المضاف المحذوف كما فى قوله تعالى: ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾^(٦).

ويجوز أن يكون صرف مثله لتأويله بالحيّ، وتأنيث المسند لتأويله بالقبيلة فهو مؤول بالمذكر والمؤنث باعتبار شيئين: الإسناد والصرف ولا منع فيه.

وأما نحو قولهم: قرأت هودًا فإن جعلته اسم النّبي صلّى الله تعالى عليه وسلّم على حذف المضاف، أى سورة هود فالصرف، وإن جعلته اسم السّورة فترك الصرف، لأنه كماه وجور.

وأما أسماء الكلم المبنية فى الأصل نحو: إن تنصب وترفع، وضرب فعل ماضى فالأكثر الحكاية، وإن أعربتْها فلك الصرف بتأويل اللفظ، وتركه بتأويل الكلمة واللفظة.

(١) العيلان: الذكر من الضباع، وبلا لام: أبوقيس أو الصواب قيس عيلان مضافًا، وليس له سميّ، وهو فى الأصل اسم فرسه.

(٢) يعصر كينصر أو أعصر: أبوقبيلة منها باهلة.

(٣) باهلة: اسم امرأة من همدان كانت تحت معن بن أعصر بن سعد بن قيس بن عيلان، نسب ولده إليها.

(٤) الشعراء/ ١٤١.

(٥) «به» سقطت من «ط»: القارىء مجهول وانظر مسلسل رقم ٢٥٨٦، ٣٦٠٣، ٦١٩٣ من معجم القراءات.

(٦) الأعراف / ٤.

ويجىء بسط القول فيها، وفي أسماء حروف التهجى إذا سُمِّتَ بها السُّورُ
أو غيرها في باب الأعلام - إن شاء الله تعالى.

[شرط المعرفة]

(ص): «المعرفة شرطها: أن تكون علمية».

(ش): وذلك لأن المعارف خمس:

المضمرات، والمبهمات، وهما / مبتَيَّان فلا مدخل لهما في غير المنصرف إذ هو ٥٣
مُعْرَبٌ.

أما ذو الالام والمضاف فلا يمكن فيهما منع الصِّرف عند من قال: «غَيْرُ
الْمُنْصَرَفِ: ما حُذِفَ منه التَّنْوِينُ والكسْرُ تَبَعاً للتَّنْوِينِ»^(١). وإذا لم يدخلهما
التَّنْوِينُ لم يَحْذَفْ^(٢)، فكيف تَبَعَهُ الكسْرُ؟ وكذا عند من قال: هو ما حُذِفَ
منه^(٣) الكسر والتَّنْوِينُ معاً.

وأما عند المصنف فيمكن منع صرفهما، لانه قال: هو ما فيه عِلْتَانُ أو واحدةٌ
قائمةٌ مقامهما لَكِنَّهُ لا يظهر فيهما عنده حُكْمُ منع الصِّرف وهو أن لا كسراً ولا
تَنْوِيناً لمُشَابَهَتِهِ الفِعْلَ، فلم يبق من جملة المعارف إلا الْعَلَمُ.

وإنما اعتبر الخليل في «أجمع» وأخواته تعريف الإضافة لسقوط المضاف إليه
منها، وتعرض المضاف لدخول التَّنْوِينِ، فيظهر أثر منع الصِّرف.

[شرط العجمة]

(ص): «العجمة شرطها علمية في العجمية، وتحرك الأوسط، أو زيادة على

(١) في نسخة «ع» بعد قوله: للتَّنْوِينِ زيادة جاءت على النحو التالي: «للسببين، وفيهما لم يَحْذَفِ
التَّنْوِينُ للسببين فكيف تبعه الكسر؟».

وفي هامش «ط» أشار إلى هذه الزيادة عندما أورد العبارة وذيلها بقوله: «نسخة» أى نسخة أخرى
غير النسخة المطبوعة. ولعله يريد نسخة «ع».

(٢) في «ط» ليحذف باللام.

(٣) سقط: «منه» من «ع».

الثلاثة، ف «نوح» منصرف، وشت^(١) وإبراهيم ممتنع.

(ش) قوله: «علمية في العُجْمة»^(٢) أى كون الاسم علماً في اللغة العجمية، أى يكون قبل استعمال العرب له علماً، وليس هذا الشرط بلازم، بل الواجب أن لا يُستعمل في كلام العرب أولاً إلا مع العلمية، سواء كان قبل استعماله فيه أيضاً علماً كإبراهيم وإسماعيل أو، لا، كقالون، فإنه الجيد بلسان الروم، سمى نافع^(٣) به راوية عيسى^(٤) لجودة قراءته^(٥).

وإنما اشترط استعمال العرب له أولاً مع العلمية، لأن العجمة في الأعجمي تقتضى أن لا يتصرف فيه تصرف كلام العرب، ووقوعه في كلامهم يقتضى أن يتصرف فيه تصرف كلامهم، فإذا وقع أولاً فيه مع العلمية وهى منافية للام والإضافة، فامتنع معها جاز أن يمتنع ما يعاقبهما أيضاً، أعنى التثوين رعاية لحق العُجْمة حين أمكنت، فيتبع الكسر التثوين على ما هو عادته، وبقي الاسم بعد ذلك قابلاً لسائر تصرفات كلامهم على ما يقتضيه^(٦) وقوعه فيه، لما تقرر أن الطاريء يزِيل حُكْمَ المطروء عليه، فيقبل الإعراب، وياء النسبة، وياء التصغير، ويخفف ما يستثقل فيه بحذف بعض الحروف، وقلب بعضها نحو: جرجان وأذريجان في «كركان» و«آذربايجان»، ونحو ذلك.

وأما إذا لم يقع الأعجمي في كلام العرب أولاً مع العلمية قبل اللام والإضافة - إذ لا مانع - فيقبل التثوين أيضاً مع الجر مع سائر التصرفات كاللجام

(١) «شت»: في القاموس: شتر: قلعة بأرآن بين بردعة وكنجة.

(٢) في «ط»: «العجمية».

(٣) نافع: هو نافع بن عبد الرحمن بن أبى نعيم إمام دار الهجرة، يكنى أبارؤيم. أصله من أصبهان، ولد سنة سبعين وتوفى سنة ١٦٩ هـ: انظر. لطائف الإشارات ١/ ٩٤.

(٤) عيسى: هو أبو موسى. قالون بن مينا المدني النحوى.

ولد سنة عشرين ومائة، وتوفى سنة خمسين ومائتين. انظر: لطائف الإشارات ١/ ١٠٠.

(٥) في «ط» قرأته: «تحريف».

(٦) في «ع»: «يقتضى» مكان: «يقتضيه».

والفرند^(١) والبرق^(٢) والبذح^(٣)، فيصير كالكلمة العربية، فإن جعل بعد ذلك علماً كان كأنه جعلت الكلمة العربية علماً، فينظر إن كان فيه مع العلمية سبب آخر غير العجمة منع الصّرف كترجس وبقم^(٤) ففيهما الوزن وكذا أجر مخففاً، وإن لم يكن صرفت كلجاء علماً.

ففى العجمة على ما قال المصنّف مجموع الشرطين واجب: العلمية فى العجمية^(٥) مع أحد الشرطين الباقيين، وهما إما الزيادة أو تحرك الأوسط.

وعند سيويه وأكثر النحاة تحرك الأوسط لا تأثير له فى العجمة فنحو: لَمَك^(٦) عندهم منصرف متحتماً كنوح ولوط، فهم يعتبرون الشرطين المعينين.. كون الأعجمي علماً فى أول استعمال العرب له، والزيادة على الثلاثة.

وهو أولى، وذلك أن تحرك الأوسط فى المؤنث نحو: «سقر» إنما أثر لقيامه مقام السّاد مسدّ علامة التّأنيث.

وأما العجمة فلا علامة لها حتى يسد مسدّها شيء، بل الأعجمي بمجرد كونه ثلاثياً سكّن وسطه أو تحرك يشابه كلام العرب، ويصير كأنه خارج عن وضع كلام العجم، لأن أكثر كلامهم على الطّول، ولا يراعون الأوزان الخفيفة بخلاف كلام العرب /.

(١) الفرند: السيف.

(٢) فى اللسان البرق: بتحريك الراء وفتحها: الحَمَل معرّب برة، وجمعه: أبراق وبرقان بالضم والكسر.

(٣) فى النسخ المخطوطة وط: «البذح» بالذال والحاء، ولم أجد فى المعاجم «بذح» أو «بذح» أو بذخ أنها كلمات أعجمية بل هى كلمات عربية.

وربما تكون الكلمة محرّفة عن: «برخ» والبرخ كما فى اللسان قيل: هى بالبرانية أو السريانية، ويراد بها السمر الرخيص على أنه فى هامش «ظ» المخطوطة فسّر البذح بأنه ولد الشاة، وجمعة بُذحان، ولم أجد هذا المعنى فى اللسان وفى القاموس.

(٤) بقم: قال فى اللسان: شجر يصبغ به: دخيل معرّب.

(٥) فى «ط»: وردت العبارة على النحو التالى: «فى العجمة على ما قال المصنّف مجموع الشرطين واجب:

وفى «ع» فى العجمة على ما قال المصنّف الشرطان معا واجبان».

(٦) لك: فى القاموس: لك محرك وكهاجر أبونوح النبى ﷺ.

والزمخشري^(١) تجاوز عما ذهب إليه المصنف بأن جعل الأعجمي إذا كان ثلاثياً ساكن الأوسط جائزاً صرفه، وترك صرفه، مع ترجيح الصرف، فقد جاوز تأثير العجمة مع سكون الوسط أيضاً، فكيف لا يؤثر مع تحركه؟ وليس بشيء، لأنه لم يسمع نحو: لوط غير منصرف في شيء من الكلام، والقياس المذكور أيضاً يمنعه.

والذي غره تحتّم منع صرف: ماه وجور، ولولا العجمة لكان مثل هند ودعد يجوز صرفه وترك صرفه، وزهل عن أن تأثير الشيء على ضربين: إما لكونه شرطاً كالزيادة على الثلاثة في التأنيث المعنوي، وإما لكونه سبباً كالعدل في ثلاث، والعجمة في: ماه وجور من القسم الأول، إذ لو كانت سبباً في الثلاثي الساكن الأوسط لسمع نحو: لوط غير منصرف في كلام فيصيح أو غير فصيح.

ويتبين بما تقدم علّة وجوب صرف نحو: لوط، وجواز منع نحو: هند مع أن كل واحد منهما ثلاثي ساكن الأوسط، وذلك أن خفة الأول ألحقته بالعربي، وأيضاً فالتأنيث له معنى ثبوتي في الأصل^(٢)، وله علامة مقدرة، تظهر في بعض التصرفات، وهو «التصغر، بخلاف العجمة، فإنه لا معنى لها ثبوتي، بل معناها أمر عديمي، وهو أن الكلمة ليست من أوضاع العرب، ولا علامة لها مقدرة، فالتأنيث أقوى منها.

قوله: «وشر» وهو حصن بـ«أران». ويجوز أن يقال: إن امتناعه من الصرف لأجل تأويله بالبقعة أو القلعة إلا أن يقول: إنه لا يستعمل إلا مذكراً، فلا يرجع إليه إلا ضمير المذكر، لكن ذلك مما لم يثبت، فالمثال الصحيح «لَمْك» لأنه اسم أبي نوح النبي عليه السلام.

(١) الزمخشري: محمود بن عمر بن محمد... أبو القاسم الزمخشري، جار الله، ولد في رجب سنة ٤٦٧هـ، وتوفي يوم عرفة ٥٣٨هـ.

(٢) في الأصل «سقط من ع».

[صيغة منتهى الجموع]

(ص): «الجمع شرطه صيغة منتهى الجموع بغير هاء كمساجد ومصابيح. وأما نحو: فرازنة فمنصرف، وحضاجر علماً للضبع غير منصرف، لأنه منقول عن الجمع. وسراويل إذا لم يُصْرَف، وهو الأكثر فقد قيل: أعجمي حُمِلَ على مُوازنه، وقيل: عربى جمع سرّوالة تقديرًا. وإذا صرف فلا إشكال. ونحو: جوارٍ رفعاً وجراً كقاضٍ».

(ش): قوله: «صيغة منتهى الجموع» أى وزن غاية جموع التّكسير، لأنّه يُجمع الاسمُ جَمْعُ التّكسير جمعاً بعد جَمْع، فإذا وصل إلى هذا الوزن امتنع جمعه جمع التّكسير كجمع: كَلْب: على أَكْلَب، وجمع أَكَلَب: على أَكَالَب، وكجمع نَعَم على أنعام، وجمع أنعام على أناعيم.

وإنّما قيّدنا بغاية جُموع التّكسير، لأنّه لا يمتنع جمعه جمع السّلامة، وإن لم يكن قياساً مطّرداً - على ما يجىء فى التصريف فى باب الجمع - نحو قوله صلى الله عليه سلم: «إنّكن صواحبات يوسف» وقوله:

* جَذَبَ الصَّرَارِيْنَ بِالْكُرُورِ * (١)

وقوله:

وَإِذَا الرِّجَالُ رَأَوْا يُزِيدَ رَأْيَتَهُمْ خُضْعَ الرِّقَابِ نَوَاسِي الْأَبْصَارِ (٢)

(١) البغدادى: «على أن جمع التّكسير لا يمتنع جمعه جمع سلامة. فإن الصّرارى جمع: صرّاء، وهو جمع تكسير، وقد جمع على الصرارين جمع سلامة». هذا وتقدم ذكر هذا الشاهد، والحديث عنه فى الشاهد رقم ٢٢. (٢) هو الشاهد الثلاثون فى الخزّانة.

البغدادى: «على أن جمع التّكسير نحو: نواكسى لا يمتنع جمعه جمع سلامة كـ«نواكسين» كما ذكره أبو علي فى الحجة». هذا، ونواكس مفردة. ناكس، وهو صفة لمذكر عاقل، لا يجمع على فواعل، وجمع فى بيت الشاعر على فواعل جمعاً شاذاً.

والشاهد من قصيدة للفرزدق يمدح بها آل الملهب، وخصّ من بينهم ابنه يزيد. من شواهد: سيويه ٢٠٧/٢، والمقتضب ١٢١/١، ٢١٩/٢، وابن يعيش ٥٦/٥. هذا وقد روى الشاهد بالياء فى نواكس، وبدونها. وانظر ديوانه ٣٠٤/١.

كما ذكره أبو علي في الحجة.

وضابط هذه الصيغة: أن يكون أولها مفتوحاً، وثالثها ألفاً، وبعدها حرفان أدغم أحدهما في الآخر أو، لا، كمساجد ودواب، أو ثلاثة ساكن الوسط كمصاييح.

فلوفات هذه الصيغة لم تؤثر الجمعية كما في حُمُر وحِسان، مع أن في كُلِّ واحد منهما الجمعية والصفة.

وإنما شرط في هذه الصيغة أن تكون بغيره احترازاً من نحو: «ملائكة» لأن التاء تقرب اللَّفْظ من وزن المفرد نحو: كراهية وطواعية وعلانية فتكسر من قوة جمعيتها، فلا يقوم مقام السببين، ولا سيما على مذهب من قال: إن قيامه مقامهما لكونه لا نظير له في الأحاد - كما ذكرنا قبل.

ولا يلزم منع ثمان ورباع وخراب^(١) وإن حصلت فيها صيغة منتهى الجموع، لأن هذه الصيغة شرط السبب / والمؤثر هو المشروط مع الشرط.

قوله: «وحضاجر^(٢) علماً للضبع غير منصرف»، أي لا ينصرف في حال كونه علماً للضبع، والضبع لا يُطلق إلا على الأنثى. والذكر ضبعان.

وذلك لأنه لا يبقى فيه إذاً^(٣) معنى الجمع، إذ يقع على كُلِّ واحدة منها، وهي علم للجنس، لا لواحدة معينة، فهي كإسماء للأسد - على ما يجيء في باب الاعلام.

ففيه إذاً الشرط وحده وهو الصيغة من دون معنى الجمع، فكان ينبغي أن يكون منصرفاً كثمان ورباع.

والجواب عنه عند المصنّف: أن الجمع الأقصى إذا سُمِّي به لا ينصرف، لأن

(١) في «ط» «وَحَرَاب» بالخاء والزاي، وفي القاموس هي جمع حزب وحزباء بكسرهما، وهي الأرض الغليظة وفي «ك» و«خَرَاب» بالخاء والزاي، وفي ظ: و«خَرَاب» بالخاء والراء.

(٢) الحضّر بكسر الحاء، وفتح الضاد: العظيم البطن الواسع وجمعه: حضاجر. والحضاجر: اسم للضبع أو لولدها معرفة لا ينصرف، لأنه اسم لواحد على بنية الجمع. انظر القاموس.

(٣) في «ط»: لا يبقى إذن فيه.

المُعْتَبَرُ فِي الْجَمْعِ عِنْدَهُ أَنْ يَكُونَ فِي الْأَصْل - كَمَا ذَكَرْنَا فِي الْوَصْف - فَلَا يَضُرُّ زَوَالُ الْجَمْعِ بِالْعِلْمِيَّةِ لِعَرُوضِ الزَّوَالِ، فَلَا أَثَرَ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ لِلْعِلْمِيَّةِ فِي مَنَعَ مَسَاجِدَ عِلْمًا، بَلِ الْمُؤَثِّرُ الْجَمْعِيَّةُ الْأَصْلِيَّةُ الْقَائِمَةُ مَقَامَ سَبِيْن.

فَإِنْ قِيلَ: أَلَيْسَ بَيْنَ الْجَمْعِيَّةِ وَالْعِلْمِيَّةِ تَضَادٌ^(١) كَمَا يَذْكُرُ الْمُصَنِّفُ بَعْدُ مِنْ تَضَادِّ الْوَصْفِ وَالْعِلْمِيَّةِ؟

فَالْجَوَابُ لَيْسَتْا بِمُتَضَادَّتَيْنِ، وَيَصِحَّ اعْتِبَارُ حَقِيقَةِ الْجَمْعِيَّةِ مَعَ الْعِلْمِيَّةِ كَمَا تُسَمَّى جَمَاعَةً مَعِينَةً مِنَ الرِّجَالِ بِكَرَامٍ مَثَلًا، فَيَكُونُ مَعْنَاهُ هَذِهِ الْجَمَاعَةُ الْمُسَمَّاةُ بِهَذَا اللَّفْظِ، فَيَكُونُ مَعْنَى الْجَمْعِيَّةِ بَاقِيًا، وَهَذَا كَمَا سُمِّيَ «أَبَانِيْن» جَبْلَان، فَرُوعِي مَعَ الْعِلْمِيَّةِ مَعْنَى التَّثْنِيَّةِ، فَهَمَا، وَإِنْ جُعِلَا كَشْيَاءً وَاحِدَ مَسْمًى بِلَفْظِ التَّثْنِيَّةِ، لَكِنَّهُ يُفْهَمُ مَعْنَى التَّثْنِيَّةِ مِنْ لَفْظِ «أَبَانِيْن»^(٢)، إِذْ مَعْنَاهُ: هَذَانِ الْجَبْلَانِ الْمَعِينَانِ، فَلَا تَنَافٍ بَيْنَ الْعِلْمِيَّةِ وَالْجَمْعِيَّةِ وَالتَّثْنِيَّةِ.

وَالْأَوَّلَى عِنْدِي أَنْ لَا تَنَافٍ أَيْضًا بَيْنَ الْوَصْفِ وَالْعِلْمِيَّةِ.

وَأَمَّا قَوْلُ الْمُصَنِّفِ بَعْدُ فِي الشَّرْحِ: إِنْ الْعِلْمِيَّةُ تَفِيدُ الْخُصُوصَ وَالصَّفَّةَ تَفِيدُ الْعُمُومَ فَتَنَافِيَا، فَنَقُولُ: الْإِطْلَاقُ لَا يَنَافِي الْخُصُوصَ إِلَّا إِذَا كَانَ الْإِطْلَاقُ قَيْدًا كَمَا يُقَالُ: الْوَصْفُ لَا بُدَّ فِيهِ أَنْ لَا يَكُونَ لَا عَامًّا وَلَا خَاصًّا، بَلِ لَا بُدَّ فِيهِ مِنَ الْإِطْلَاقِ، وَلَا نَسْلَمُ أَنَّ هَذَا الْقَيْدَ^(٣) شَرْطٌ فِي الصَّفَّةِ، لِأَنَّكَ تَقُولُ: هَذَا الْعَالَمُ، وَكُلُّ عَالَمٍ، وَالْأَوَّلُ خَاصٌّ، وَالثَّانِي عَامٌّ وَكِلَاهُمَا وَصْفَانِ.

(١) الشَّرِيفُ: «لَمْ يَقْصِدْ بِهَذَا السُّؤَالُ أَنْ اعْتِبَارَ الْجَمْعِيَّةُ الْأَصْلِيَّةُ بَعْدَ زَوَالِهَا بِتَوَقُّفٍ عَلَى عَدَمِ التَّنَافِي بَيْنَ الْجَمْعِيَّةِ وَالْعِلْمِيَّةِ، فَلَا يَصِحُّ اعْتِبَارُهَا فِي مَسَاجِدَ بَعْدَ الْعِلْمِيَّةِ فَإِنَّهُ ظَاهِرُ الْفُسَادِ، بَلِ أَرَادَ فِي هَذَا الْمَقَامِ أَنْ تَحْقُقَ: أَنَّ الْجَمْعِيَّةَ يُمْكِنُ أَنْ تُجَامَعَ الْعِلْمِيَّةُ، وَأَنَّهَا لَا تُعْتَبَرُ فِي مَنَعَ الصَّرْفِ، فَكَيْفَ تُعْتَبَرُ إِذَا زَالَتْ بِالْكَلِيَّةِ، لِيَتَحَقَّقَ أَنَّ الْعِلْمِيَّةَ مُعْتَبَرَةً فِي مَنَعَ صَرْفِ مَسَاجِدَ دُونَ الْجَمْعِيَّةِ عَلَى خِلَافِ مَا اخْتَارَهُ الْمُصَنِّفُ؟»

(٢) وَرَدَتِ الْعِبَارَةُ فِي «ط» فَقَطْ: «لَكِنَّهُ يُفْهَمُ مِنْ مَعْنَى أَبَانِيْن مَعْنَى التَّثْنِيَّةِ». وَالْعِبَارَةُ مُضْطَرِبَةٌ، صَوَابُهَا مِنْ النُّسخِ الْمَخْطُوطَةِ.

(٣) وَهُوَ «الْإِطْلَاقُ».

وإن أراد المصنف بالإطلاق العموم قلنا: لا نُسلّم أن ما هيّة الوصف لابدّ فيها
٥٦ من معنى العموم، بل الصّفة المرادة في باب منع / الصّرف أن يكون الاسم وُضع
دالاً على معنى غير الشمول، وصاحبه صحيح التّبعيّة لما تخصّص ذلك الصّاحب
- كما يجيء في باب الوصف - فإذا ثبت في اسم إن دلّته على ما ذكرنا، وصحة
تبعيّة لذلك المخصّص وضعيتان فلا يضرّه في منع الصرف عرُوض ما يمنع جريّه
على ذلك المخصّص وتبعيّة له.

ألا ترى أن نحو: أسود وأرقم عرّض فيه ما يمنع الجريّ وهو الغلبة، لكن لما
كان المعنى الموضوع له الوصف وهو العرّض، وصاحبه باقياً لم يضرّه ذلك
العارض.

على أن لى في اعتبار كون دلالة الاسم على المعنى وصاحبه وضعيّة في باب
منع الصّرف نظراً كما ذكرنا في «أربع» فنقول: يمكن أن يعتبر في حاتم^(١) معنى
الحتم فيكون دالاً على معنى وصاحبه، لكن عرّض له المانع من الجريّ وهو
العلميّة، كما عرض في نحو أسود وأرقم الغلبة المانعة^(٢) من الجريّ.

فالعلميّة^(٣) ههنا كالغلبة هناك لا فرق بينهما إلا أن الكلمة بالعلميّة تصير
أخص منها بالغلبة وحدها، لأن العلميّة تخصّصها بذات واحدة، والغلبة بنوع
واحد، بل الفرق بين العلميّة والغلبة مطلقاً: أن الغلبة لا تنفك عن مراعاة معنى
الوصف كما في أسود وأرقم، والأكثر في العلميّة عدم مراعاته، والدليل على
إمكان لمّح الوصف كما في أسود وأرقم، والأكثر في العلميّة عدم مراعاته،
والدليل على إمكان لمّح الوصف مع العلميّة قولهم: إنما سُميت هائناً لتهناً، وقول
حسان:

٣٣ = وشقّ له من اسمِهِ ليُجلِّه فذو العرش محمودٌ، وهذا محمّد^(٤)

(١) في «ع» فقط: «خاتم معنى الحتم» بالخاء والتاء فيهما.

(٢) في «ط» «المانعية» بالياء، تحريف.

(٣) في ط: «فالعلمة» مكان «فالعلميّة» تحريف.

(٤) هو الشاهد الحادى والثلاثون في الخزانة. البغداديّ. «على أنه يمكن لمّح الوصف مع العلميّة» أى =

وأيضاً فنحن نعلم أن القلب كالمظفر وقفة من الأعلام.

والقلب^(١) هو الذى يعتبر فيه المدح أو الذم، فيمكن فيه معنى الوصف الأصلي.

ويؤكد هذا قول النحاة: إنما تدخل الّلام على الأعلام التى أصلها المصادر والصفات كالفضل والعباس للمح الوصفية الأصلية، فلو لم يجتمع الوصف مع العلمية كيف كانت تلمح^(٢)؟.

[ولو كانت^(٣) الصفة من حيث هى تقتضى العموم، وتنافى الخصوص لم يجز نحو: هذا العالم، فإنه خاص بالضرورة مع اعتبار معنى الوصف فيه].

فإن قلت: فإذا لم يكن بينهما تناف فلم^(٤) لم يمتنع هانىء ومحمد فى المثل والبيت المذكورين^(٥)، وكذا كل علم ملموح فيه الوصف الأصلي؟

قلت: كذا كان يجب إلا أن المقصود الأهم الأعم فى وضع الأعلام لما كان تخصيص المسمى بها سواء لُمح فيها المعنى الأصلي كما فى القلب، أو لم يلمح كتسميتهم الأحمر بالأسود وبالعكس، وكان المعنى الأصلي إنما يلمح لمحا خفياً ويوماً إليه إيماءً مختلساً فى بعض الأعلام لم يُعند بذلك الوصف الأصلي لكونه كالمسوخ مع لُمحه.

وكذا نقول فى الجمعية فى نحو: مساجد علماً إنما لم تعتبر، وإن لم تنافها العلمية، وأمكن لمحاها فى بعض الأعلام، لأن المقصود الأهم فى وضع العلم غير معنى الجمعية.

= يمكن أن يلاحظ بعد العلمية الوصف الذى كان قبلها، وبملاحظته يُوضع علماً، فإن محمداً وضع علماً لنبيّنا صلى الله عليه وسلم بملاحظة معناه.

من شواهد: التصريح ١١/١، وانظر ديوانه/٣٠٦.

(١) فى ط: «والقلب» تحريف ظاهر.

(٢) فى «ع»: و«ط»: «كيف لمح».

(٣) ما بين معقوفين سقط من «ع».

(٤) فى «ع»: فلم لا يمنع.

(٥) أى من الصّرف، لأن «هانىء»، و«محمد» مصروفان.

فإذا ثبت أن معنى الوصف والجمعية لا يعتبران في الموضع الذي يصح^(١) لمجهما فيه فكيف بالاعتبار في نحو مساجد اسم رجل الذي لم يلمح فيه معنى الجمع، وفي حاتم^(٢) إذا / لم يلمح فيه معنى الوصف؟.

فالأولى إذا في منع الصّرف مساجد علماً ما قال أبو عليّ: وهو أن فيه العلمية وشبه العجمة حيث لم يكن له في الأحاد نظير كما^(٣) أن الأعجمي ليس يشبه العربيّ، فيزيد عنده في الأسباب شبه العجمة.

وعند الجزوليّ فيه سببان تامان غير مبنيّ أحدهما على سبب آخر كما قال أبو عليّ: إن فيه شبه العجمة، وذلك أن الجزوليّ يعدّ عدمّ النظير في الأحاد سبباً من الأسباب كالعلمية والوصفية وغيرهما، ولم يعدّه شرط السبب كما فعل غيره. وكان سعيد بن مسعدة الأخفش^(٤) يصرف نحو: مساجد علماً لزوال السبب وهو الجمع، وهو خلاف المستعمل عندهم.

قوله: «وسراويل» الأكثرون على أنه غير منصرف قال:

* فتى فارسيّ في سراويل رامج *^(٥)

= ٣٤

(١) كلمة: «يصح» سقطت من «ع».

(٢) في «ك» و«ع»: «حاتم» بالحاء، وفي «ط»، و«ظ». خاتم بالناء والأرجح، في «ك» و«ع».

(٣) في «ع» «لما» باللام مكان «كما» بالكاف.

(٤) في «ط»، و«ع» و«ظ» سعيد بن الأخفش، والتصويب من ك، وقد تقدمت ترجمته.

(٥) هو الشاهد الثاني والثلاثون في الخزانة، وصدره:

* أتى دونها ذب الرياد كأنه *

البغدادى: «على أن «سراويل» غير منصرف عند الأكثرين.

من قصيدة لتميم بن مقبل يصف الثور الوحشى، وضمير دونها لأثاء، ودون بمعنى: قدام.

والذب: هو الثور الوحشى، ويقال له: ذب الرياد، لأنه يروى، أى يذهب ويبنى.

شبه الشاعر ما على قوائم الثور الوحشى من الشعر بالسراويل، وهو من لباس الفرس، وشبه قرنه بالرمح، ولهذا قال: رامج أى ذو رمح.

من شواهد: الجمهرة ١/ ٢٧، واللسان: «ذبب، رود، وابن يعيش ١/ ٦٤، وأما لى القالى ٢/ ١٦٤،

ديوانه/ ٤١.

واختلف في تعليله: فعند سيوييه وتبعه أبو علي أنه اسم أعجمي مفرد عربّ كما عربّ الآجر، ولكنه أشبه من كلامهم ما لا ينصرف قطعاً نحو: قناديل، فحمل على ما يناسبه، فمِنع الصّرف، ولم يمنع الآجر مخفّفاً، لأنّ جمع ما وازنه ليس ممنوعاً من الصّرف، ألا ترى إلى نحو أكلب وأبحر.

فعلى قوله ليس فيه من الأسباب شيء، لأنّ العجمة شرطها العلميّة وفيه التّأنيث المعنويّ، وشرطه أيضاً العلميّة. وأمّا الصّيغة فليست سبباً بل هي شرط لسبب الجمعيّة إلا عند الجزوليّ.

فسيوييه يمنعه الصّرف لا لسبب بل لموازنة غير المنصرف.

وقال الجزوليّ فيه عدم النّظير والعجمة الجنسيّة، وعدم النّظير عنده سببٌ - كما مرّ - لكنّ الكلام في العجمة الجنسيّة. ويجوز له أن يعتبرها في هذا الوزن خاصّة لا في غيره لا طرّاد منع صرف جميع ما على هذا الوزن.

وقال المبرّد: هو عربيّ جمع: سرّوالة، والسّرّوالة: قطعة خرقة، قال:

عَلَيْهِ مِنَ اللَّؤْمِ سِرْوَالَةٌ فَلَيْسَ يَرِقُّ لِمُسْتَعْطَفٍ^(١)

ويشكل عليه بأنّ إطلاق لفظ الجَمْع على الواحد لم يجيء في الأجناس فلا يقال لرجل: رجال، بلى^(٢) جاء ذلك في الأعلام كمدائن في مدينة معيّنة.

وجوابه: أنّ الجمع فيه مقدّر لا محقّق كعدّل عمر، وذلك أنّ لنا قاعدة ممّهدة أن

(١) هو الشاهد الثالث والثلاثون في الخزانة.

والشاهد مجهول، وقيل: إنه مصنوع.

البغداديّ على أنّ السراويل عند المبرّد عربيّ وهو جمع سرّوالة، والسّرّوالة: قطعة خرقة، وكيف تكون سرّوالة بمعنى قطعة خرقة مع الحكم بأنّها واحدة السراويل؟ هذا لا يكون

من شواهد المقتضب: ٣/ ٣٤٦، وابن يعيش ١/ ٦٤، والشافعية / ١٠٠ وهامش العيني على الخزانة ٤/ ٣٥٤، والتّصريح ٢: ٢١٢، والهمع والدرر رقم / ٢٣، والأشمونى ٣/ ٢٤٧، واللسان:

«سرل».

(٢) في المخطوطات: «بل» مكان: «بلى».

ما على هذا الوزن لا ينصرف إلا للجمعية، ولم تتحقق فيه لكونه لآلة مفردة^(١) فقدرتاها لثلاث تنخرم القاعدة، وأيضاً إذا اشتمل الشيء على الأقطاعات^(٢) جاز لك أن تطلق اسم تلك الأقطاعات على المجتمع منها كبرمة أعشار^(٣).

وليس للخصم أن يقول: إن مثل هذا مختصّ بوزن أفعال لأنه قد جاء نحو قوله:

٣٦ = جاء الشتاء وقميصي أخلاق شراذم يعجب منه التواق^(٤)

وشراذم: لفظ جمع بالاتفاق. والتواق ابنه.

وقد نسب إلى سيبويه أن أفعالاً مفرد.

وقال أبو الحسن^(٥): إن من العرب من يصرف سراويل لكونه مفرداً.

ونسب بعضهم إلى سيبويه: أنه يقول بانصرافه أيضاً نظراً إلى قوله: «عرب كما عرب الأجر» وهو غلط لأن تشبيه سيبويه له بالأجر لأجل التعريب فقط، لا لكونه منصرفاً مثله، ألا ترى قوله بعد: «إلا أنه أشبه من كلامهم ما لا ينصرف».

قوله: «إذا صرف فلا إشكال» لأن السبب أعنى الجمعية غير حاصل فلا يفيد الشرط وحده.

(١) المراد: اللباس المعين، وهو السروال.

(٢) الأقطاعات: المراد بها الأجزاء، والقطعة من الشيء: الطائفة منه. والجمع: أقطاع، وأقاطيع، وقُطعان.

(٣) البرمة بضم الباء: قدر من حجارة جمعها: برم بالضم وك «صرد» وجبال.

وأعشار: أى مكسرة على عشر قطع، أو عظيمة لا يحملها إلا عشرة.

(٤) هو الشاهد الرابع والثلاثون فى الخزانة.

= نسب أبو حنيفة الدينورى فى كتاب النبات هذا البيت إلى بعض الأعراب:

البغدادى: «على أن شراذم لفظه جمع بالاتفاق.

= الأخلاق: يقال: خلق الثوب بالضم خلوقه، أى بلى، وثوب أخلاق إذا كانت الخلوقه فيه - كلة.

= والشراذم: جمع شرذمة، والشرذمة: الطائفة من الناس، والقطعة من الشيء، وثوب شراذم أى قطع.

والتواق: اسم ابن الشاعر، وأصله مبالغة: نائق من نائق نفسه إلى الشيء بمعنى: اشتاقت.

(٥) أبو الحسن: كنية الأخفش.

هذا ويمكن تقدير الجمع في «سراويل» مطلقاً صُرِفَ أو لم يُصْرَفَ، وذلك لاختصاص هذا الوزن بالجمع، فمن لم يَصْرَفْه فنظر إلى ذلك المقدّر، ومن صرّف فلزواله بوقوعه على الواحدة. وكذا يجوز في نحو حمار حزاب أن يقدر الجمع، وذلك لتجوز بعضهم فيه الصّرْف وتتركه نحو: رأيت حماراً حَزَابِيَّ وحَزَابِيَّ، فنقول: / هو جمع حَزَبَاءِ أى الأرض الغليظة والجمع الحَزَابِي كَالصَّحَارِي ٥٨ بالتخفيف.

قوله: «ونحو: جوارٍ رفعاً وجرّاً»^(١) أى المنقوص من هذا الجمع.

اعلم أن الأكثر على أن «جوارٍ» فى اللَّفْظ كقاضٍ رفعاً وجرّاً، وقد جاء عن بعض العرب فى الجرّ جوارى، قال الفرزدق:

فلو كان عبدالله مولى هجوتَه ولكنَّ عبدالله مولى مواليا^(٢) = ٣٧ وقال آخر:

* سماء الله فوق سبع سمائيا*^(٣) = ٣٨

(١) «رفعاً وجرّاً» سقط من ط.

(٢) هو الشاهد الخامس والثلاثون فى الخزنة.

البغدادى: «على أن بعض العرب يجرّ نحو: جوارٍ بالفتحة فيقول: مررت بجوارى كما قال الفرزدق: مولى مواليا بإضافة موالى إلى مولى.

والمولى: الحليف، وعبدالله هو عبدالله بن أبى إسحاق. له ترجمة وافية، ودراسة فى كتابى: الحلقة المفقودة فى تاريخ النحر العربى» من ص ١٠٧ - ١٣٣.

من شواهد: سيويه ٥٨/٢ - ٥٩، والمقتضب ١٤٣/١ وابن يعيش ٦٤/١، وطبقات الزبيدى ٣٢/ والهمع والدرر «رقم/ ٣٩، والتصريح ٢٢٩/٢، والأشمونى ٢٧٣/٢، واللسان: «ولى»، والموشح/ ١٦٥ - ١٦٦.

(٣) هو الشاهد السادس والثلاثون فى الخزنة، وصدره:

* له ما رأت عين البصير وفوقه *

استشهد به على أن بعض العرب جرّ بالفتحة «سمائيا» والوجه الجرّ وقد خرج على أنه جمع سماء على فعائل تشبيهاً بشمال وشمائل، والجمع المعروف إنما هو: سمى على فعول. ونظيره: عناق وعنوق.

والشاهد من قصيدة لأمية بن أبى الصلت مطلعها.

= ألا كل شيءٍ هالكٌ غيرَ ربِّنا ولله ميراث الذى كان فانيا

وهي قليلة، واختارها الكسائي وأبوزيد، وعيسى بن عمر.

ولاخلاف في النّصب أنه جوارى، وأنه غير منصرف.

ثم اختلفوا في كون جوار رفعاً وجرا منصرفاً أو غير منصرف: فقال الزجاج: إن تنوينه للصرف، وذلك أن الإعلال مُقَدَّم على منع الصّرف، لأن الإعلال سببه قوَى وهو الاستثقال الظاهر المحسوس في الكلمة.

وأما منع الصّرف فسببه ضعيفٌ، إذ هو مشابهة غير ظاهرة بين الاسم والفعل على ما تبين قبل، قالوا: فسقط الاسم بعد الإعلال عن وزن^(١) أقصى الجموع الذي هو الشرط، فصار منصرفاً.

والاعتراض عليه أن الياء الساقطة^(٢) في حُكْم الثابت بدليل كسرة الرّاء في جاءتنى^(٣) جوار، وكسر الرّاء حكم لفظي كمنع الصرف، فاعتبار أحدهما دون الآخر تحكُّم، وكلّ ما حُذِف لإعلال مُوجِب فهو بمنزلة الباقي كـ «عم» و«شج»، وإلا كان كالمعدوم كيدودم، ومن ثم صُرِفَ جَنَدَل^(٤) وذلك^(٥) مقصوري^(٦) جنادل وذلاذل.

وقال المبرد: التّنوين عوضٌ من حركة الياء، ومنعُ الصّرف مقدّمٌ على الإعلال،

= من شواهد: سيويه ٥٩/٢، والمقتضب ١٤٤/١ والخصائص ٢١١/١، ٣٤٨/٢، والمنصف ٦٦٢، ٦٨، واللسان: «سما»، والإشباه والنظائر رقم ٢٣٤، وانظر ديوان أمية بن أبي الصلت/ ٨٨ وهو مطلع القصيدة

(١) وزن: مصدر وازن.

(٢) في «ط» «الساقط».

(٣) في «ع» في «نحو: جوار» مكان: جاءتنى.

(٤) جندل بفتح الجيم والنون وكسر الدال، ويقال كذلك بضم الجيم فيما حكاه كراع: هو الموضع الكثير الحجارة.

(٥) في القاموس: الذلاذل، والذلّذل، والذلّذلة بفتح ذالهما الأولى ولاهما، وكعُلبط، وعُلبطة، وهدهد وزبرج وزبرجه: أسافل القميص الطويل.

(٦) في المخطوطات: «مقصور» بدون ياء التشينة.

وأصله: جَوَارِيٌّ بالتَّنوين، ثم جَوَارِيٌ بحذفها: ثم جَوَارِيٌ بحذف الحركة، ثم جَوَارٍ بتعويض التَّنوين من الحركة، ليخفف الثقل بحذف الياء للساكنين.

وقال سيبويه والخليل: إنَّ التَّنوين عوضٌ من الياء ففسَّر بعضهم هذا القول بأن منع الصَّرف مقدَّم على الإعلال، فأصله: جَوَارِيٌّ بالتَّنوين، ثم جَوَارِيٌ بحذفها، ثم جَوَارِيٌ بحذف الحركة للاستثقال، ثم جَوَارٍ بحذف الياء لاستثقال الياء المكسور ما قبلها في غير المنصرف الثقيل بسبب الفرعية:

وإنَّما أُبدل التَّنوين من الياء ليقطع التَّنوين الحاصل طمع الياء الساقط في الرجوع إذ^(١) يلزم اجتماع الساكنين لو رجعت.

والاعتراض عليه وعلى مذهب المبرد: أنه لو كان منع الصَّرف مقدِّماً على الإعلال لوجب الفتح في قوله مررت بجواري كما في اللفظة القليلة الخبيثة، وذلك لأن منع الصَّرف يقتضى شيئين: حذف التَّنوين، وتبعية الكسر له في السقوط، وصيرورته فتحاً.

وأيضاً يلزم أن يقال: جاءني الجوار، ومررت بالجوار عند سيبويه بحذف الياء، لأن الكلمة لاتخف بالالف واللام، وثقل الفرعية باقٍ معهما.

وفسر السيرافي وهو الحق قول سيبويه بأن أصله: جَوَارِيٌّ بالتَّنوين، والإعلال مقدَّم على منع الصَّرف - لما ذكرنا - فحذف الياء لالتقاء الساكنين، ثم وُجد بعد الإعلال صيغة الجمع الأقصى حاصلةً تقديراً، لأن المحذوف للإعلال كالثابت، بخلاف المحذوف نسيّاً - كما ذكرنا - فحذف تنوين الصَّرف، ثم خافوا رجوع الياء لزوال الساكنين في غير المنصرف المُستثقل لفظاً بكونه منقوصاً ومعنىً بالفرعية فعوض التَّنوين من الياء/ بخلاف نحو: أحوى وأشقى فإنه قدَّم ٥٩ الإعلال في مثلهما أيضاً، ووجد علة منع الصَّرف بعد الإعلال حاصلة، لأن الف «أحوى» المنون ثابت تقديراً فهو على وزن أفعل، فحذف تنوين الصَّرف، لكن لم

(١) في «ط»: «أى» مكان: «إذ».

يعوّض التّنوين من الألف المحذوفة، ولا من حركة اللام كما فعل في جوارٍ، لأن «أحوى» بالألف أخف منه بالتّنوين.

وأما «جوار» فهو بالتّنوين أخفّ منه بالياء، والخفّة اللفظيّة مقصودة في غير المنصرف بقدر ما يكون تنبيهاً بذلك على ثقله المعنويّ بكونه متّصفاً بالفرعين^(١)، ألا ترى انك تقول: خطايا، وبرايا، وأداوى^(٢) بلا تنوين اتفاقاً لما انقلبت الياء ألفاً في الجمع الأقصى.

وكلّ غير منصرف منقوص، حكمه حكم جوار - فيما ذكرنا -، ويجيء فيه الخلاف المذكور نحو: قاضٍ اسم امرأة، وأُعيلَ: تصغير أعلى.

وإذا جعل هذا النوع أعنى جوارٍ وأُعيلَ علماً فيونس يجعل حاله مخالفاً لحاله في التّكثير، وذلك بأنّه يقدم منع الصّرف على الإعلال، فتبقى الياء ساكنةً في الرفع، ومفتوحة في النّصب والجرّ نحو: جاءتنى جوارى، وقاضى وأُعيلى بياء ساكنة، ورأيت جوارى وقاضى وأُعيلى ومررت بجوارى وقاضى وأُعيلى بياء مفتوحة في الحالين.

وإنما قدّم منع الصرف لأنّ العلميّة سبب قويّ في باب منع الصّرف حتى منع الكوفيّون الصرف لها وحدها في نحو قوله:

* يفوقان مرداس في مجّمع *^(٣)

= ٣٩

كما تقدم. وأما عند سيّويه والخليل فحال نحو: جوارٍ وأُعيلَ علماً كان أو نكرة سواءً.

(١) في «ع»: «الفرعيتين».

(٢) أدأوى: مفردها: إداوة وهي المطهرة. قال ابن سيده وغيره: الإداوة للماء، وجمعها أدأوى مثل المطايا... وكان قياسه: أدأى مثل رسالة ورسائل، فتجنّبوه وفعلوا به ما فعلوا بالمطايا والخطايا، فجعلوا فعائل: فعألَى، وأبدلوا هنا الواو ليدل على أنّه قد كانت في الواحدة وأواً ظاهرة، فقالوا: أدأوى، فهذه الواو بدل من الألف الزائدة في إداوة، والألف التي في آخر الأدأوى بدل من الواو التي في إداوة، وألزموا الواو هاهنا لما ألزموا الياء في المطايا. انظر اللسان: «أدا».

(٣) تقدم الكلام عيه في الشاهد رقم / ١٨.

واعلم أنك إذا صغرّت نحو: أُحْوَى قلت: أُحَىَّ بحذف الياء الأخيرة نسيًا لكونها متطرفةً بعد ياء مكسورة مشددة في غير فعل أو جار مجراه كأحْيَى والمُحَيِّ، وقياس مثلها الحذف نسيًا كما يجيء في التصريف - إن شاء الله تعالى - فسيبويه بعد حذف الياء^(١) نسيًا يمنع الصرف، لأنه بقي في أوله زيادة دالة على وزن الفعل.

وعيسى بن عمر يصرفه لنقصانه عن الوزن بحذف الياء نسيًا، بخلاف نحو جوار فإن الياء كالثابت بدليل كسرة الراء - كما ذكرنا - فلم يسقط عن وزن أقصى الجموع.

والأولى قول سيبويه، ألا ترى أنك لا تنصرف نحو: يَعد ويضع علمًا، وإن كان قد سقط حرف من وزن الفعل.

وأبو عمرو بن العلاء لا يحذف الياء الثالثة من نحو: أُحَيَّ نسيًا بل يُعَلِّه إعلال أُعِيلَ، وذلك لأن في أول الكلمة الزيادة التي في الفعل، وهي الهمزة بخلاف عَطِيَّ تصغير عطاء، لجعله^(٢) كالجارى مجرى الفعل، أعنى المحيَّ في الإعلال فأحىَّ عنده كأعِيل سواء في الإعلال، ومنع الصرف وتعويض التنوين من الياء - كما ذكرنا.

وبعضهم يقول: أُحَيَّوْ في تصغير أحوى كأسيَّود في تصغير أسود.

- كما يجيء في التصريف.

ويكون في الصرف وتركه كأعِيل على الخلاف المذكور.



(١) في «ع»: «حذفها» مكان: «حذف الياء».

(٢) «ط»: فجعله «بالفاء».

شروط التركيب

(ص): «التركيب شرطه العلمية وألا يكون بإضافة ولا إسناد مثل بعلبك».

(ش): إنما كان شرط التركيب العلمية، لأن الكلمتين معاً تدخلان في وضع^(١) العلم، فيؤمن حذف أحدهما، إذ العلمية - كما قلنا - تؤمن من النقصان، ولولاها لكان التركيب عرضة للانفكاك والزوال.

قوله: «وأن لا يكون بإضافة ولا إسناد»، لأنه لو كان بأحدهما وجب إبقاء الجزأين على حالهما قبل العلمية - كما يجيء في باء المبنيات وكان عليه أن يقول: ولا معرباً جزؤه الأخير قبل العلمية ليُخرج نحو: «إن زيدا» علماً. وكذلك نحو: «مازيد».

٦٠ ويقول أيضاً: وأن لا يكون الثاني / مما يُبنى قبل العلمية ليُخرج نحو: سبويه وخمسة عشرة علماً، فإن الأفصح إذاً مراعاة البناء الأول على ما يجيء في باب المبنيات.

شروط المختوم بالألف والنون

(ص): «ما فيه ألف ونون^(٢) إن كان اسماً فشرطه العلمية كعمران، أو وصفه» فانتهاء فعلاية. وقيل: وجود فعلى، ومن ثم اختلف في «رحمن» دون سكران وندمان».

(ش): اعلم أن الألف والنون إنما تؤثران لمشابهتهما ألف التأنيث الممدودة من

(١) في «ع» موضع «بالميم».

(٢) في «ع» «الألف والنون إن كانتا».

جهة امتناع دخول تاء التانيث عليهما معاً^(١)، وبفوات هذه الجهة يسقط الألف والنون عن التأثير.

وتشابهها أيضاً بوجوه آخر لا يضره فواتها نحو: تساوى الصدرين وزناً، فسكّر من سكران كحمر من حمراء، وكون الزائدين في نحو: سكران مُختصّين بالمذكر كما أن الزائدين في نحو: حمراء مختصّان بالمؤنث وكون المؤنث في نحو: سكران صيغة أخرى مخالفة للمذكر، كما أن المذكر في نحو حمراء كذلك. وهذه الأوجه الثلاثة موجودة في فعّلان فعلى غير حاصلة في عمران وعثمان وغطفان ونحوها. وتشابهها أيضاً بوجهين آخرين لا يفيدان من دون الامتناع من التاء، وهما زيادة الألف والنون كزيادة زائدى حمراء معاً، وكون الزائد الأول في الموضعين ألفاً، فإنه اجتمع الوجهان في ندمان وعريان مع انصرافهما، فالأصل على هذا هو الامتناع من تاء التانيث.

وقال المبرد: جهة الشبه أن النون كانت في الأصل همزة بدليل قلبها إليه في صنعاني وبهراني في النسب إلى صنعاء وبهراء^(٢).

وليس بوجه، إذ لا مناسبة بين الهمزة والنون حتى يقال: إن النون أبدل منها. وأما صنعاني وبهراني فالقياس: صنعاوى وبهراوى كحمراوى، فأبدلوا النون من الواوى شاذاً، وذلك للمناسبة التى بينهما، ألا ترى إلى إدغام النون فى الواو، وجراًهم على هذا الإبدال قولهم فى النسب إلى اللحية والرقبة: لحيانى، ورقبانى بزيادة النون من غير أن تبدل من حرف، فزيادتها مع كونها مبدلة من حرف يناسبها أولى.

ثم إنهم بعد اتفاقهم على أن تأثير الألف والنون لأجل مشابهة ألف التانيث اختلفوا:

(١) «معاً» سقطت من «ع».

(٢) بهراء: قبيلة من قضاة.

فقال الأكثرون تحتاج إلى سبب آخر، ولا تقوم بنفسها مقام سببين كالألف لنقصان المشبه عن المشبه به، وذلك الآخر إما العلمية كعمران، وأما الصفة كما في سكران.

وذهب بعضهم: إلى أنها كالألف غير محتاجة إلى سبب آخر، فالعلمية عنده في نحو عمران ليست: سبباً بل شرط الألف والتون، إذ بها يمتنع عن زيادة التاء. وهذا الانتفاء هو شرطها سواء كانت مع العلمية أو الوصف، والوصف عنده في نحو: سكران لاسبب ولا شرط.

والأول أولى لضعفها فلا تقوم مقام علتين.

قوله: إن كان اسماً أى غير صفة، وإنما شرط فيه العلمية ليؤمن بها عن دخول التاء - كما ذكرنا في التأنيث بالتاء.

قوله: «أو صفة، فانتفاء فعْلانة» عطف بأو على عاملين مختلفين، عطف «صفة» على كان^(١).

وقوله: فانتفاء على إن^(٢) لأن التقدير: أو إن كان صفة فشرطه انتفاء فعْلانة.

وليس هذا مما جور المصنف مثله - كما يجيء في باب العطف.

وقوله: «وقيل وجود فعلى» والأول أولى، لأن وجود «فعلى» ليس مقصوداً لذاته^(٣)، بل المطلوب منه انتفاء التاء، لأن كل ما يجيء منه فعلى لا يجيء منه فعْلانة في لغتهم إلا عند بعض بنى أسد، فإنهم يقولون في كل فعْلان جاء منه فعلى: فعْلانة أيضاً نحو: غضبانة وسكرانة، فيصرفون إذاً فعْلان فعلى، وهذا دليل قوي على أنه المعتبر في تأثير الألف والتون انتفاء التاء لا وجود فعلى. فإذا كان/ المقصود من وجود فعلى انتقاء التاء، وقد حصل هذا المقصود في «رحمن» لا بواسطة وجود رَحْمى، بل لأنهم خصصوا هذه اللفظة بالبارى تعالى، فلم

(١) في هامش ط: أى مع خبر كان.

(٣) في ظ: «بذاته بالباء».

(٣) في هامش «ك» علق بقوله: «أى على جزاء إن».

يطلقوه على غيره، ولم يضعوا منه مؤنثاً لا من لفظه أعنى بالتاء، ولا من غيره لفظه أعنى فعلى، فيجب أن يكون غير منصرف.

فإن قلت: لانسلم أن وجود فعلى مطلوب ليتطرق به إلى انتفاء فعلانة، بل هو مقصود لذاته^(١) لأنه يحصل بوجودها مشابهة بين الألف والنون، وبين ألف التأنيث لكون مؤنث «هذا» على غير لفظه كما أن مذكر «ذاك» على غير لفظه.

قلت: هذا الوجه وإن كان يحصل به بينهما مشابهة إلا أنه ليس وجهاً للمشابهة ضرورياً بحيث لا يؤثر الألف والنون بدونه، بل الوجه الضروري - كما ذكرنا - فى التأثير انتفاء التاء ألا ترى إلى عدم انصراف مروان وعثمان بمجرد انتفاء التاء من دون وجود فعلى.

ثم نقول: منع الصرف فى رَحْمَنَ أولى، لأن الممنوع من الصرف مما هو على هذا الوزن وصفاً فى كلام العرب أكثر من المصروف، فيثبت بهذا أيضاً أن اشتراط التاء انتفاء التاء أولى من اشتراط وجود فعلى.

وللخصم أن يقول: بل الصرف فيما يشك فيه، هل صرفته العرب، أولاً، أو، لا^(٢)، لأنه الأصل.

وهكذا الخلاف بينهم قائم فى إعلان صفة، هل انتفى منه فعلانة أو لا؟ وهل وجد له فعلى أو، لا؟، فبعضهم يصرفه، لأن الصرف هو الأصل، وبعضهم يمنعه الصرف، لأنه الغالب فى إعلان.

وقد جاء عريان فى ضرورة الشعر ممنوع الصرف تشبيهاً بباب سكران قال:

كَمْ دُونَ مِئَةٍ مِنْ خَرَقٍ وَمَنْ عِلْمٍ كَأَنَّهُ لَامَعَ عُرْيَانُ مَسْلُوبٌ^(٣) ٤٠ =

وقد جاءت ألفاظ تحتل نونها الأصالة، فتكون مصروفة إذا سميت بها،

(١) فى ط: «بذاته» بالباء.

(٢) فى ط أولاً أولى صوابه من المخطوطات.

(٣) هو الشاهد السابع والثلاثون فى الخزانة.

وتحتمل الزيادة فلا تنصرف نحو: حسّان وقبّان، فهما أمّا من الحُسْن والقَبْن^(١) فيصرفان وإما من الحسّ والقَبّ^(٢) فلا يصرّفان. وكذا نحو: شيطان^(٣) ورُمّان^(٤).

وقال الأخفش: إذا سميت بـ «أصيلال» منعت الصّرف، لأنّ السّلام بدلٌ من النون، كما لا تنصرف إذا سميت بهراق^(٥) إذ الهاء بدل من الهمزة.

قوله: «ومن ثمّ اختلف في رحمن» يعنى ومن أجل الاختلاف في الشرط، فمن قال: الشرط انتفاء فعّالة لم يصرّفه فى قولك: الله رحمنٌ رحيمٌ^(٦) لحصول الشرط، إذ لم يجرىء رحمانه^(٧).

ومن قال: الشرط وجود فعلى صرّفه إذ لم يجرىء رحمى.

ولم يُختلف فى منع سكران لحصول الشرط على المذهبين، ولا فى صرف ندمان لانتفاء الشرط على المذهبين.

= البغدادى: «على أن عريان جاء فى ضرورة الشعر ممنوع الصرف تشبيها بباب سكران. وهذا الشاهد من قصيدة لذى الرّمة.

= والخرق بسكون الراء: الأرض الواسعة التى تنخرق فيها الرياح.

= واللامع: من لمع الرجل بيده إذا أشار.

هذا وفى النسخ المخطوطة والنسخة المطبوعة: «بيشة» مكان «امية» وقد أشار إلى ذلك البغدادى وبين أنه من خطأ، وتحريف الكتاب وبيشة: واد عظيم من أودية نجد.

والمعنى: أنه شبهه برجل عريان سلب ثوبه فهو يشير إلى القوم، والموصوف محذوف أى رجل لامع. انظر ديوان ذى الرّمة / ٥١.

(١) القبان: القسطاس (معرب)، وقبّان يقبّوناً: ذهب فى الأرض، وأقبّان: انهزم من العدو.

(٢) قبّ القوم يقبّون قبوباً: صخبوا فى الخصومة.

(٣) شطن عنه أى بعد، وشاط يشيط أى هلك.

(٤) الشريف: «قيل: فعال كتنفاج، وإن لم يكن تركيب «رمن» مستعملاً، وقيل: فعلان من رمّ.

(٥) فى المُمْتنع ١/ ١٧١: هَرَقْتُ، وَهَرَحْتُ أصلها أَرَقْتُ وأُرِحت والهاء بدل من الهمزة، وهذه أشياء شَدَّتْ ولم تطرُدْ بابها».

(٦) فى «ط» «الرحيم» بـ «ال» تحريف.

(٧) فى «ط» «الرحمانية» بـ «ال» تحريف.

[شروط وزن الفعل]

(ص): «وزن الفعل شرطه: أن يختصّ بالفعل كشمّر وضرب أو يكون أوله زيادة كزيادته غير قابل للتاء، ومن ثمّ امتنع أحمر، وانصرف يَعْمَلُ^(١)، لمجىء يَعْمَلُ بالتاء^(٢)».

(ش): قوله: «يختصّ بالفعل نحو: شمّر، فإن هذا الوزن لم يأت في الأسماء إلا عجمياً نحو «بَقَم» ونحو «سَلَم»^(٣) لبيت المقدس - وكلامنا في كلام العرب - أو منقولاً عن الفعل نحو «شمّر» لفرس، و«بذّر» لماء، و«عثر» لموضع، و«خضّم»^(٤) لرجل، فأصل هذه الكلمات كلها أفعال. ونحو: يزيد، ويشكر، ونرجس، خواصّ لعدم هذه الأوزان في أجناس أسماء العربية، فيزيد ويشكر في الأسماء منقولان، ونرجس أعجمي، ونحو: تَنْضُبُ^(٥)، وَيَرْمَعُ^(٦)، وَأَعَصُرُ^(٧) وَأَصْبَع، وتُدرَأُ^(٨)، وإِثْمِدُ^(٩) من الغالبة في الفعل.

وأما فَعِلَ فمن الخواصّ إذ لم يأت / فَعِلَ في أسماء الأجناس إلا «دُئِلَ»^{٦٢} لدويّة.

وقيل: إن العرب قد تنقلّ الفعل إلى أسماء الأجناس، وإن كان قليلاً كقوله صلى الله عليه وسلم: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى نَهَاكُم عَنْ قِيلٍ وَقَالَ»، وقولهم لطائر: تُبَشِّرُ، ولآخر: تُنَوِّطُ لتنويطه عُسَّة، فيجوز في دُئِلَ بمعنى دويّة أن يكون منقولاً من فَعِلَ ما لم يُسَمِّ فاعله من قولهم دُئِلَ فيه أي أُسْرِعَ، والدَّأُ لان: مشى سريع.

(١) في «ع»: «انصرف يعمل، وامتنع أحمر» المعنى نفسه مع اختلاف في الترتيب.

(٢) لمجىء بعمله بالتاء زيادة في ط ليست في المخطوطات.

(٣) في القاموس. سَلَمَ ك «بَقَم»، وك «كِنَف» وجَبَل: اسم بيت المقدس ممنوع للعجمة وهو بالعبرانية: أوشليم.

(٤) الشريف: «هو اسم العنبر بن عمر بن قميم، وقد غلب على القبيلة. قيل: سمّوا بذلك لكثرة خضّمهم».

(٥) تنضب: شجر تتخذ منه السهام، والتاء زائدة.

(٦) يرمع: حجارة بيض رقاق تلمع.

(٨) يقال: رجل ذو تُدرَأٍ وتُدرَأةٍ: مدافع ذو عزة ومنعة.

(٧) أَعَصُرُ: أبوقيلة منها باهلة.

(٩) اِثْمِدُ: حجر يكتحل به.

وأما دُئلَ عِلْمًا فيجوز أن يكون من ذلك. ويجوز أن يكون منقولاً من دأل، والتغيير دلالة النقل إلى العِلْم كما قيل: شُمس بن مالك، فيكون في دئل علماً: الوزن، والعدل مع العلمية.

وإن صحَّ ما نُقل أن الوَعْل لغة في الوَعِل، والرُّثْم بمعنى الاست فهما شاذان.

قوله: «أو يكون أوله زيادة كزيادته»، أى أول وزن الفعل الذى فى الاسم زيادة كزيادة الفعل من حروف «أتين» وغيرها، «فأولق»^(١) المشتق منه مألوق إذا سمى به انصرف، لأن الهمزة أصلية وكذا «أيقق»^(٢) علماً لكونه ملحَقاً بجعفر كـ «مهدد» فالهمزة أصلية، ولو كان أفعل لوجب الإدغام كـ «أشد» وأحب.

وأما ألبب علماً فممنوع من الصرف لكونه منقولاً من جمع «لب»، والفك شاذة ولم يأت فى الكلام فعْلٌ حتى يكون ملحَقاً به. ونون نهشل^(٣) أصلية لصرفه مع العلمية.

والنحاة قالوا فى موضع قول المصنّف: «أو يكون أوله زيادة كزيادته أو يغلب عليه» أى يكون ذلك الوزن فى الأفعال أكثر منه فى الأسماء حتى يصحّ أن يقال: وزن الفعل، فيضاف إلى الفعل إذ لو غلب الوزن فى الأسماء، وتساوى^(٤) فيه الفعل والاسم لم يقل: أو وزن الفعل.

والذى حمل المصنّف على مخالفتهم شيثان.

أحدهما: أنه رأى «فاعل» فى الأفعال أغلب.

ولو سميت بخاتم لانصرف اتفاقاً، فلو كانت الغلبة فى الأفعال معتبرة لم ينصرف. والدليل على غلبته فى الأفعال أن باب المفاعلة أكثر من أن يحصى،

(١) أولق: الأولق: الجنون وشبهه.

(٢) فى اللسان: الأيق: الوظيف، وقيل: عظمه. وقيل: هو المربط بين الثنت. وأم القردان من باطن الرّسع، وقال أبو عبيد: الأيقان: موضع القيد.

(٣) النهشل: الذئب والصقر وهو مثل جعفر.

(٤) «ظ» «تساوى» بدون واو العطف، تحريف.

والماضى منه فاعل. وفاعل الاسمي أقل قليل كخاتم وعالم وساسم^(١).

والثاني: أنه رأى أن نحو أحمد وأحمر لا ينصرف، وعنده أن هذا الوزن في الاسم أكثر منه في الفعل قال: لأن كل فعل ثلاثي ليس من الألوان والعيوب يجيء منه أفعل التفضيل، ومنهما يجيء أفعل فعلاء كأحمر وأعور، وكلاهما اسمان.

وأما أفعل الفعلى فلم يجيء منه إلا ماضياً للإفعال من بعض الأفعال الثلاثية كأخرج وأذهب، لامن كلها، فلم يُسمع نحو: أقتل وأنصر، ولذا ردّ على الأخفش قياس أحسب وأخال وأظن وأوجد وأزعم على أعلم وأرى.

قال: ويجيء أفعل ماضياً للأفعال من غير ما جاء منه فعل ثلاثي قليلاً كأشحم وألحم وأتمر.

ويقابله في الأسماء من^(٢) غير الفعل الثلاثي أيضاً في القلة نحو: أيدع^(٣) وأفكل^(٤) وأرنب.

ولقائل أن يقول على قوله: أفعل فعلاء لم يجيء من جميع الأفعال الثلاثية بل^(٥) جاء على ما اخترت أنت من مذهب البصر بين، وهو أن أفعل التعجب فعل. ومن كل ما يجيء منه أفعل التفضيل الاسمي يجيء منه أفعل التعجب الفعلى، والذي جاء في فعل يفعل مفتوح العين، وفي فعل يفعل بكسر العين في الماضى وفتحها في المضارع من حكاية النفس^(٦) في المضارع نحو: أذهب وأحمد يزيد على أفعل فعلاء، إذ لا يجيء من غير باب فعل يفعل إلا^(٧) قليلاً

(١) ساسم بفتح السين: شجر أسود، وفي «ع» «ساهم» بالهاء، تحريف.

(٢) في «ط» و«من» بزيادة الواو، وفي «ع»: «في غير الفعل».

(٣) الأيدع: الزعفران، ودم الأخوين، وصمغ أحمر.

(٤) الأفكل: الرعدة، والجماعة، وقد جاءوا بأفكلهم، وأبو يظن. انظر القاموس.

(٥) في «ط» «بلى».

(٦) أى الحديث عن النفس.

(٧) علق الشريف بقوله: «وربما يقال: باب الأفعال ليس بقليل فإذا قيل أفعل التعجب بأفعل التفضيل بقي هناك في الأسماء: أفعل فعلاء، وأفعل الاسمي من غير فعل كأرنب وأخوانه، وبقي في الأفعال=

كأشيب^(١) - على ما يجيء في التصريف، إن شاء الله تعالى.

لكن الإنصاف أن الغلبة في أفعال الفعلية ليست بظاهرة، إذ كون الوزن غالباً في أحد القبيلين لا يمكن الحكم به إلا بعد الإحاطة بجميع أوزان القبيلين، وهو إما متعذر أو متعسر، ولا سيما على المبتدئ، فلا يصح أن تجعل الغلبة شرط وزن الفعل.

وفيه نظر، إذ ربما يمكن معرفة ذلك بمجرد كون ذلك الوزن قياساً في أحدهما دون الآخر كما يعرف مثلاً أن أفعل في الفعل مثلاً قياساً في الأمر من يفعل الكثير الغالب كأذهب، وأحمد، وليس في الاسم قياساً في شيء كـ«أصنع» وأيضاً كون الوزن خاصاً بأحد القبيلين، وهو القائل به في نحو: شمر وضرب لا يمكن إلا بالإحاطة بجميع أوزان القبيل الآخر، وهو متعذر أو متعسر.

وانما اشترط في وزن الفعل تصديره بالزيادة المذكورة، لكون هذه الزيادة قياسية في جميع الأفعال المتصرفة دون الأسماء، إذ لا فعل متصرف إلا وله مضارع، ولا يخلو المضارع من الزيادة في أوله.

وأما غير المتصرف كنعم وبئس وعسى فأقل قليل، فصارت هذه الزيادة لا طرادها في جميع الأفعال دون الأسماء أشد اختصاصاً بالفعل، فجرت الوزن، وإن كان مشتركاً كأفعل إلى جانب الفعل حتى صح أن يقال: هو وزن الفعل، وأيضاً فإن هذه الزوائد في الفعل لا تكون إلا لمعنى، وأما في الأسماء فقد تكون

= ماضى الإفعال، ومضارع تفعل من فَعَلَ ومن فَعِلَ وهذه الثلاثة تزيد على أفعل فعلاء، وأفعل الاسمي زيادة ظاهرة.

(١) أشيب وصف للمذكر ولا فعلاء له: وفي هامش القاموس. أنه وصف على غير قياس، لأن الوصف على أفعل إنما يكون من فَعَلَ كَفَرَح، وشرطه الدلالة على العيوب أو الألوان. ورأيت بخط شيخ شيوخنا الشهاب الخفاجي أنه على وزن الوصف من المعايب الخلقية، فعذوه من العيوب. ولأبي الحسن الزوزنى:

كفى الشيب عيباً أن صاحبه إذا أردت به وصفاً له قلت أشيبُ
وكان قياس الأصل - لو قلت - شائباً ولكنني في جملة العيب يُحسبُ

لمعنى كأحمر وأفضل منك، وقد لا تكون كأرنب وأفكل وأيدع، فكأنها لم تزد فيها فصارت بالفعل أشهر وأخص، لأن أصل الزيادات أن تكون لمعنى.

وإنما اشترط مع هذا الشرط أن لا يكون الوزن مما يلحقه تاء التانيث، ولا يكون عرضة له، لأن الوزن بهذه التاء يخرج من أوزان الفعل، إذ الفعل لا تلحقه هذه التاء، فكما تجر الزيادة المصدرة الوزن إلى جانب الفعل تجره التاء إلى جانب الاسم لاختصاصها^(١) بالاسم.

وترجع التاء في الجر، إذ الوزن في الاسم^(٢)، [فانصرف «أرمل»، و«يعمل» مع الوصف الأصلي السليم من الخلل والوزن المشروط بتصدر الزيادة] لجواز إلحاق التاء نحو: أرملة ويعملة.

أما إلحاق التاء بأسودة في الحية فلا يضّر، لأن هذا إلحاق عارض بسبب غلبة هذا اللفظ في الأسماء، والأصل أن يقال في مؤنثه: سوداء.

هذا والأوزان الخاصة بالفعل كثيرة نحو استَفْعَل واستَفْعِل واستَفْعِلْ، واستبرق أعجمي. ومنها تفاعل وتُفْعِل^(٣)، ودُحِرَج ودَحِرَج وافْتَعَل وافْتَعِل وافْتَعِلْ وكذا انْفَعَل وانْفَعِل وانْفَعِلْ، وغير ذلك.

وإذا سَمِيت بنرجس بكسر النون، وتُرتب بضم التاء الأولى^(٤) فالصرف واجب لعدم الوزن، والزيادة المذكورة شرط الوزن، فلا تؤثر من دون المشروط.

ولم يصرفهما^(٥) الزجّاج نظراً إلى وزنيهما المشهورين أعنى نَرْجِس على وزن: نَضْرَب، وتُرتب على وزن تَقْتُل.

(١) في «ط»: «لاختصاصه»، تحريف.

(٢) ما بين معقوفين سقط من ط والتصويب من النسخ المخطوطة.

(٣) بعد: «تفوعل» في «ط» زيادة: «تفاعل» وهي تكرار لصيغة تفاعل السابقة.

(٤) الشريف: «وبضم التاء الثانية أيضاً. وأما تُرتب بضم التاء الأولى وفتح الثانية على ما في الصحاح ففيه وزن الفعل.

(٥) في «ط» اضطرب الكلام، واختل الأسلوب، فبعد: «ولم يصرفهما» جاء الأسلوب على النحو التالي: ولم يصرفهما فانصرف أرمل وتعمل مع الوصف الأصلي السليم من الخلل والوزن =

وإذا غُيِّرَ وزن الفعل عمّا كان عليه، فإن كان بإبدال الزيادة المعتبرة في أوّل الوزن حرفاً آخر كَهَرَقَ وَهَرَقَ فإنه لا يضرّ ذلك بوزن الفعل، وإن كان الهاء لا اختصاص له بالفعل كالهزمة وذلك لعدم لزوم ذلك الإبدال، لأن الأكثر في الاستعمال أراق وأرق.

وإن كان التغيّر بغير ذلك فإن كان بعد التغيّر الزيادة المصدّرة المعتبرة حاصلةً فلا يضرّ بذلك التغيّر أيضاً، لأنها تُحرز^(١) وزن الفعل وتدلّ عليه نحو: يعد ويهبُ وكذا المحذوف اللّام نحو: يَخْشَى، وَيَرْمِ، وَيَغْزُو. كذا اخش، وارم، واغز، لأن هزمة الوصل بالفعل / أيضاً أخص لأنها مطّردة في الفعل، إذ لا فعل ثلاثيّ متصرّف إلا وقياس أمره أن يكون بهزمة الوصل نحو: عد، وقل، أصله الهزمة لو لم يتحرّك في المضارع ما بعد حرف المضارعة.

فإذا سميت بفعل محذوف العين أو اللّام لأجل الجزم أو الوقف رددت المحذوف، لأن سقوطه إنما كان للجزم، والوقف الجارى مجراه، والجزم لا يكون في الأسماء، فنقول في المسمّى بـ «تَقُلُّ»، واخش: جاءنى تقول واخشى، وكذا في المسمّى بقلّ وبع جاءنى قول وبيع.

وإن لم يكن في المغيّر الزيادة المعتبرة المصدّرة، وكان التغيّر لازماً كالمسمّى بقل وبع وعدا، وبقيـل وبيع لم يعتبر الوزن الغائب الأصليّ تقول: جاءنى قيل وبيع وفى قل وبع وخف جاءنى قول وبيع وخاف.

وإن لم يكن التغيّر لازماً كما يقال فى عِلْم: علّم فهو عند سيبويه يضرّ أيضاً بالوزن كما فى ردّ وبيع.

وقال المبرّد: إن كان التغيّر قبل النقل أحلّ بالوزن، لأنه لا يجامع إذا العليّة.

= المشروط بتصدر الزجاج نظراً إلى وزنيهما المشهورين أعنى ترّجس على وزن نَضْرَبَ وترُئِبَ على وزن تَقْتُلُ وهذه العبارة سقطت من قبل من ط ثم حشرها هنا الناسخ بدون ترتيب.
(١) فى «ع» و«ك» تجرّ مكان: «تحرز».

وأما إن كان بعد النقل والتسمية كما إذا سُمي بـعلم، ثم خفف فالوزن معتبر، لأنه جامع مع (١) الوزن العلمية، وزوال الوزن فيه يكون عارضاً غير لازم. وأما التغيير في الأول فهو في العلمية لازم، إذ لم يصادفه الوزن العلمي إلا مخففاً.

هذا، واعلم أن الوزن المشترك فيه بين الاسم والفعل الذي لا اختصاص له بالفعل بوجه لا يؤثر مطلقاً خلافاً ليونس، فإنه اعتبر وزن الفعل مطلقاً سواء غلب على الفعل أو لم يغلب فمَنع الصَّرف في نحو جَبَل، وَعَضُدٌ وَكَتِفٌ وَجَعْفَرٌ، وحاتم أعلاماً.

واعتبره عيسى بن عمر بشرط كونه منقولاً عن الفعل نحو كَعَسَبَ (٢)، واستدل بقوله:

أنا ابن جلا وطلاع الثنايا متى أضع العمامة تعرفوني (٣) = ٤ ١
والجواب: أنه إن كان علماً فمحكي لكون الفعل سُمي به مع الضمير فيكون جملة كيزيد في قوله:

نُبئتُ أخوالي بني يزيد ظُلماً علينا لهم فديدٌ (٤) = ٤ ٢

(١) «مع» سقطت من «ط».

(٢) كعسب: عدا، وهرب، ومشى سريعاً أو مشى مشية السكران، وكعَسَبَ: اسم.

(٣) البغدادي: «على أن جلا» منصرف عند عيسى بن عمر. لأنه منقول من الفعل، ولم يشترط غلبة الوزن بالفعل.

الجلا بالقصر: انحسار مقدم الرأس من الشعر أو نصف الرأس. وهو دون الصَّلَع، جَلَى كَرَضِيَ جَلاً.

الثنايا: جمع ثنية، وهي الطريق في الجبل، والطريق في الرمل. وإنما أراد أنه جلد يطلع الثنايا في ارتفاعها وصعوبتها.

والشاهد لسحيم بن ثيل، وهو الشاهد الثامن والثلاثون في الخزانة.

من شواهد: سيبويه ٧/٢، ومجالس ثعلب/ ١٧٦، وأمالى القالى ٢٤٦/١، وابن يعيش ٦١/١، ٥٩/٣، ٦٢، ١٠٥/٤، والمغنى ١/١٣٨، ٢/٢١، ١٦٦، والعينى ٣٥٦/٤، وجمع الهوامع والدرر رقم ٣٧، والأشمونى ٣/٢٦٠، والتصريح ٢/٢٢١، وحاشية بسن ٢/١١٢، والأصمعيات/ ١٧.

(٤) هو الشاهد التاسع والثلاثون في الخزانة.

وإن لم يكن علماً فهو صفة موصوف مقدر، أى أنا ابن رجل جلا أمره أى انكشف، أو جلا الأمور أى كشفها، وفيه ضعف، لأن الموصوف بالجمل لا يقدر إلا بشرط نذكره فى باب الصفة. وأما بغير ذلك فقليل نادر، ولا سيما إذا لزم منه إضافة غير الظرف إلى الجملة.

[الممنوع من الصرف فى مجال التنكير]

(ص): «وما فيه علمية مؤثرة، إذ نكر صرف» لما تبين من أنها لا تجمع مؤثرة إلا ما هى شرط فيه إلا العدل، ووزن الفعل، وهما متضادان، فلا يكون إلا أحدهما. فإذا نكر بقى بلا سبب أو على سبب واحد».

(ش): يعنى بكون العلمية مؤثرة: أن يكون منع صرف الاسم موقوفاً عليها، وذلك على ثلاثة اضرب: لأنها إما أن تكون سبباً لاغير، أو شرطاً لاغير، أو شرطاً وسبباً معاً.

فالأول فى موضعين اتفاقاً:

أحدهما: أن تكون مع العدل فى اسم لم يوضع إلا علماً كعمر وقطام فى تميم^(١).

والثانى: أن يكون مع الوزن سواء كان الاسم ممنوع الصرف قبل العلمية كأحمر أو، لا، كأصبع وإئمد، ويزيد، ويشكر.

= البغدادى: «على أن «يزيد» علم «محكى، لكونه سمي بالفعل مع ضميره المستتر من قولك: المال يزيد ولو كان من قولك: يزيد المال لوجب منعه من الصرف. وكان هنا مجروراً بالفتحة». ومفعول بُنِيتُ ضمير المتكلم النائب عن الفاعل، والمفعول التالى: أخوالى، والمفعول الثالث جملة لهم فديد.

والفديد الصوت، وهو مصدر فَدَيْدٌ.

والشاهد نسب إلى روبة، وذكر البغدادى أنه فتش عنه فى ديوان رؤية قلم يجده.

من شواهد: ابن يعيش ٢٨/١، والمغنى ٦٩٣/٢، والعينى ٣٨٨/١، ٣٧٠/٤، والتصريح ١١٧/١، ٢٢١/٢، والأشمونى ١٣٢/١، ٢٦٠/٣، واللسان: فدد، «وملحق ديوان رؤية / ١٧٢.

(١) أى قبيلة تميم.

وفى موضعين على الخلاف.

الأول: باب مساجد علماء، فإن العلمية سببٌ فيه عند أبي عليّ والجزولى.
والسبب الثانى عند أبى عليّ: شبه العُجْمة، وعند الجزولى عدم النظر فى الآحاد.

وليست سبباً عند المصنّف لاعتباره الجمع الأصلى، فىكون إذاً نحو ثمان، وربّاع علمين منصرفاً عند المصنّف، غير منصرف عند غيره.

وأما سراويل علماً فعند سيبويه فى العلمية والتأنيث المعنوى، وقد يذكر لكن التأنيث أغلب، فلذلك اعتبر - كما مر فى التأنيث.

فقال: سراويل كعقرب / إذا سمى به. وعند الجزولى فى العلمية والتأنيث ٦٥ والعجْمة، وعدمُ النظر.

وكان القياس يقتضى أن لا تؤثر العلمية عنده لحصول الاكتفاء بالعُجْمة الجنسية عنده، وعدم النظر، لكن عادته أن لا يُلغى سبباً فيقول فى حمراء علماً سبيان.

الثانى من الموضعين: كلّ عدلّ كان قبل العلمية ممنوع الصّرف نحو: مثنى وثلاث، فالأخفش وأبو عليّ وأكثر النحاة يصرفونه لزوال الوصف بالعلمية وزوال العدل بطلان معنى العدد.

وذهب الجرّمى وابن بابشاذ^(١) إلى منع صرفه اعتباراً للعدل الأصلى مع العلمية، وهو قياس قول سيبويه فى أحمر المنكر بعد العلمية، ولا تنافى بين العدل والعلمية بدليل عمر.

وأما آخر وجمع علمين فغير منصرفين عند سيبويه اعتباراً للعدل الأصلى مع العلمية، وكذا لكع، لأن فيه العدل كما ذكرنا عندهم.

(١) طاهر بن أحمد بن باب شاذ. وباب شاذ معناه: الفرح والسرور، أبو الحسن النحوى المصرى.
توفى سنة تسع وستين، وقبل: أربع وخمسين وأربعمئة. انظر البغية ١٧/٣.

وأما إن سميت بـ «فُضِّلَ» من قولك: «الفُضِّلَ» فإنه ينصرف إذ لا عدل في الأصل.

والاخفش والكوفيون يصرفون آخر وجمع ولُكِعَ أعلامًا، إذ العلمية وضع آخر.

وقول سيبويه أقرب لأن العدل أمر لفظي، وبالعلمية لم يتغير اللفظ.

وعكس سيبويه الأمر في سَحَرَ إذا سُمِّيَ به غير ما وضع له أولاً من ظرف زمان، أو ظرف مكان، أو رجل أو غيره فجَعَلَهُ مُنْصَرَفًا، ولعل ذلك لظهور فعل في باب العدل نحو "عمر وزُفِرَ ولُكِعَ عندهم بخلاف فعل.

والثاني: أعني كون العلمية شرطاً لا غير ففي موضع واحد على الخلاف وهو الألف والتّون مع العلمية [فإنه^(١) سبب مقام سببين عند بعضهم، والعلمية شرطه.

وفي الحقيقة الشرط انتفاء التاء وهو معتل^(٢) بأحد ثلاثة أشياء: العلمية كما في عمران، ووجود فعلى كما في سكران، واختصاص اللفظ كما في رحمن.

وعند الباقيين الألف والنون سبب، والعلمية سبب آخر - كما مر [فإن العلمية شرطهما عند بعضهم في الاسم نحو: عمران وعثمان، لأنه يمتنع بها من التاء فتشابه ألف التّأنيث فيقوم مثلها مقام سببين.

وعند الباقيين العلمية سبب معها - كما مر.

والثالث: أعني أن تكون العلمية شرطاً وسبباً معاً في أربعة مواضع اتفاقاً.

في المؤنث بالتاء لفظاً أو تقديرًا، وفي الأعجمي، وفي المركب، وفي ذى الألف الزائدة المقصورة.

(١) ما بين معقوفين سقط من «ع».

(٢) في ط: «معتل» بالطاء، تحريف.

وحال العلمية غير المؤثرة على ضربين.

إمّا أن لا تجماع السبب، وذلك مع الوصف على ما ذكره المصنّف - وقد ذكرنا أنّها تجماعه - لكن الوصف لا يُعتبر معها.

وإمّا أن^(١) تجماع ولا تؤثر، وهو إذا كان مع ألف التأنيث نحو صحراء وبُشْرى خلافاً للجزْولى، فإنه لا يلغى سبباً.

فهذا حال العلميّة في جميع باب ما لا ينصرف.

رجعنا إلى شرح كلام المصنّف فنقول: إنّما انصرف كلّ ما فيه علمية مؤثرة إذا نُكّر، لأن جميع ما العلميّة المؤثرة شرطٌ فيه فقط أو شرطٌ وسببٌ معاً خمسة أشياء: التأنيث بالتاء، والعُجْمة، والتركيب، والألف المقصورة الزائدة، والألف والنون في الاسم.

فلو فرضنا اجتماعها في اسم مع استحالة مجامعة الألف المقصورة للألف والنون، وأقصى ما يمكن اجتماعه من هذه العلميّة والتأنيث والعُجْمة والتركيب والألف والنون كما في «أذربيجان» لكان^(٢) يزول تأثير الجمع بزوال العلميّة، لأنّ المشروط لا يؤثر بدون الشرط.

وجميع ما العلميّة المؤثرة سبب فيه ثلاثة أشياء.

العدل، والوزن، وشبه العُجْمة أو عدم النظير في الأحاد في باب مساجد على الخلاف المذكور.

ولا يجتمع اثنان منها مع العلميّة المؤثرة لوجهين:

الأول: أن كلّ واحد منها يضادّ الآخرين / لأن أوزان العدل إمّا فُعال، أو ٦٦ مَفْعَل، أو فَعْل، أو فَعْل أو فَعْل أو فَعَال كَثَلات، ومثَلث، وأُخْرَ وسَحَر، وأَمَس عند تميم، وقَطام عندهم أيضاً، وليس شيء منها وزن الفعل، ولا أوزان الجمع الأقصى وليس الجمع أيضاً من أوزان الفعل.

(١) في «ع» أن لا تجماع «بزيادة» لا «النافية».

(٢) «الكان» جواب «لو» الشرطية.

الثاني: أنه لو لم يتضاد الثلاثة أيضاً لم يجتمع مع العلمية المؤثرة اثنان منها، إذ العلم يكون إذاً منقولاً مما اجتمع فيه اثنان منها، فلم تكن العلمية الطارئة مؤثرة لاستقلالهما بمنع الصِّرف قبل ورود العلمية.

فإذا ثبت أنه لا يجتمع مع العلمية المؤثرة^(١) اثنان منها ثبت أنه لا يكون معها إلا أحدها، فإذا نُكِّر ذلك الاسم بقى على سبب واحد فيصرف أيضاً^(٢).

هذا غاية ما يمكن أن ينمحل لتمشية قول المصنّف.

ويمكن أن يرتكب عدم التضاد بين العدل والوزن كما قلنا في «دُلّ»، وكما يمكن أن يقال في «إصمت» علم المكان القفر، إذ أصله «أصمّت» بضمّتين، فعُدل إلى إصمت في حال العلمية، ولم تطرأ العلمية فيه على وزن الفعل والعدل حتى يقال: ليست بمؤثرة لاستقلالهما بالتأثير دونها، لأنه إنما عدل علماً كما قلنا في «شُمس بن مالك»، فإذا نكر مثله بقى فيه الوزن والعدل فلا ينصرف، لأن العدل وإن حصل فيه لأجل العلمية، لكنه لا يُخرج العلم إذا نُكِّر عن صيغته، ومن أين له أن صيغة العدل محصورة فيما ذكر من الأوزان؟

هذا كله إن قلنا: إن العلم بعد التنكير لا يُعتبر أصله - كما هو مذهب الاخفش - وإن اعتبرنا - كما هو مذهب سيبويه - السبب الأصلي الذي ألغيناه لأجل العلمية قلنا في ثلاث ومثلث وبابهما أنها لا تنصرف لاعتبار الوصف الأصلي مع العدل كما في أحمر.

وفرق بعضهم بين هذا الباب وبين باب أحمر بأن قال: الوصف ههنا لا يثبت من دون العدد، وقد زال العدد بالتسمية ولا يرجع بعد التنكير، إذ معنى.. رَبّ ثلاث: رَبّ مسمّى بهذا اللفظ، بخلاف أحمر المنكر فإنه لا مَنع أن يكون معنى رَبّ أحمر: رب مسمّى بهذا اللفظ فيه الحُمرة.

(١) «المؤثرة» سقطت من «ع».

(٢) «فيصرف أيضاً» سقط من «ع».

والذى يَقْوَى عندى أن الزائل بالكلية لا يُعتبر وصفاً كان أو غيره، فى باب أحمر كان أو فى غيره - وسيأتى تمام الكلام عليه فى موضعه.

وقياس قول سيبويه فى أحمر أن ينصرف آخر وجمع بعد التنكير، لأنهما من باب أفعل التفضيل - كما ذكرنا - وسيأتى أن أفعل التفضيل لا يُعتبر فيه الوصف بعد التنكير.

وإذا نكّر «سَحَر» بعد التسمية به فالواجب الصّرف، لأنه لا علمية فيه إذاً ولا عدل، إذ العدل إنما ثبت له قبل التسمية به لكون المراد به: سَحَر يومك، وكذا أمس رفعاً عند بنى تميم.

وإذا نكّرت نحو: مساجد بعد التسمية به فهو غير منصرف عند الأكثرين. أما عند المصنّف فلأنه يعتبر الجمع الأصلى مع العلمية التى ظاهرها مناقض له فكيف لا يعتبره بعد التنكير؟

وأما عند الجزولى فلسبب واحد، وهو عدم النظير فى الأحاد، وشبه سبب آخر يعنى الجمع، إذ لفظه لفظه.

ونسب أبو علي إلى الأخفش أنه لا يصرفه بعد التنكير أيضاً، ويفرق بينه وبين أحمر بأن علامة الجمع باقية فيه بعد التنكير، بخلاف نحو: أحمر إذ مثل هذا الوزن قد يكون غير صفة كأرنب وأفكل.

وقال العبدى^(١): لا فرق بينه وبين أحمر، ولا نصّ للأخفش فى ترك صرفه، وقول الجزولى أولى.

وإذا نكّرت سراويل بعد التسمية فهو عند المبرد كمساجد، إذ هو جمع سرّوالة. وقياس قول سيبويه أيضاً ترك الصّرف، إذ هو أعجمى حُمِل على موازنه، كما

(١) العبدى: أحمد بن بكر بن أحمد بن بقية العبدى أبو طالب. مات يوم الخميس العاشر من شهر رمضان سنة ٤٠٦ هـ.

وفى بقية الوعاة ٩٨/١، بتحقيق المرحوم الأستاذ أبى الفضل. «العبدى» بالياء، تحريف صوابه من معجم الأدباء ٢/٢٣٦.

٦٧ كان قبل التسمية. وكذا قياس / قول الجزوليّ يعتبر فيه عدم النّظير والعُجْمة الجنسيّة كما اعتبرها قبل العلميّة.

ومن صرفه قبل التسمية يصرفه أيضاً بعدها.

وأما الكلام في أحمر بعد التنكير - فسيجيء - ومثله فعَلان الصّفة إذا سُمّي به، ثمّ نكر سواء. يصرفه الأخفش خلافاً لسيبويه.

وقال الأخفش: لو^(١) سميت باسم مركّب، آخرُ جزئية ذو ألف التانيث أو الجمع الأقصى نحو: معدى صحراء أو معدى مساجد، ثم نكرته صرفته، لأن الاسم الأخير بعد التسمية صار جزء الكلمة، فليس مجموع الكلمة - إذاً - ذا ألف التانيث ولا الجمع الأقصى حتى يمتنع عن الصّرف بعد التنكير.

والآخرون لم يصرفوهما بعد التنكير نظراً إلى إفرادهما.

وقول الأخفش^(٢): [إن مجموع الكلمة ليس ذا ألف التانيث مع جعل الجزء الأخير كجزء الكلمة ممنوع، وأما قوله: مجموع الكلمة ليس الجمع الأقصى فمسلّم].

قوله: «مؤثرة» حال، ومفعول «تجامع» «ما» ويعنى بما هي شرط فيه: التانيث بالتاء والعجمة والتركيب والألف والنون في الموضوع اسماً.

قوله: «إلا العدل» مستثنى مما بقى من المستثنى منه المقدّر الذي استثنى منه لفظه «ما» بعد استثنائها، أي لا تجامع سبباً غير السبب الذي هي شرط فيه إلا العدل، فكل المستثنيين من ذلك المقدّر نحو قولك: ما ضربت إلا زياداً إلا عمراً، أي ما ضربت أحداً غير زيد إلا عمراً، فالعلمية المؤثرة تجامع الأربعة الأشياء، وهي شرط فيها، وتجامع العدل والوزن، وليست شرطاً فيهما، بل هي سببٌ معهما.

فإن كانت في اسم واحد مع الأربعة الأول كإذربيжан، فإذا نكر بقي بلا سببٍ

(١) في «ع»: «إن» مكان: «لو».

(٢) ما بين معقوفين سقط من «ع».

لزوال شرط الأربعة الأسباب. وكذا إن كانت مع الاثنين أو ثلاثة من الأربعة وأن كانت مع العدل أو الوزن.

قال: ولا يُمكن أن تكون معهما معاً لتضادهما، فلا يكون إلا مع أحدهما كما فى نحو: عمر وأحمد، فإذا نكر الاسم بقى على سبب واحد.

قال: وإنما قلت: هما^(١) متضادان ليصح حكمى الكلّى بكون كلّ ما فيه علميّة مؤثّرة منصرفاً بعد التّكثير، إذ لو لم يتضادّا، وجاز اجتماعهما مع العلميّة المؤثّرة فى اسم لكان ذلك الاسم غير منصرف بعد التّكثير، لبقاء السّبين المُستغْنَيْن عن العلميّة المؤثّرة، وأمّا بيان تضادهما فما^(٢) تقدّم.

واعترض على قوله: «بأن قيل»: لم يكن محتاجاً إلى هذا الاحتراز، لأنّ كلامه فى العلميّة المؤثّرة، ولو اتّفق اجتماعها لم تكن العلميّة مؤثّرة، لأنّ مثل هذا العَلَم لو وقع لكان منقولاً عن اسم فيه العدلُ ووزنُ الفعل، فلا تؤثر فيه العلميّة الطارئة كما فى حمراء وسعدى علمين، بلى لو كانت الأسباب الثلاثة مجتمعةً بحيث لم يطرأ بعضها على بعض لجاز أن يقال: إن حكم منع الصّرف منسوب إلى اثنين منها غير مُعيّن، فيكون للعلميّة تأثيرها بكونها أحد الثلاثة المؤثّرة اثنان منها.

ويمكن أن يجوز اجتماعها، ويمنع طرآن العلميّة إذاً على الوزن والعدل كما فى نحو «اصمّت» - على ما مر - إذ لو لم يتضادّا أيضاً، واجتمعا فى اسم لم تكن العلميّة مؤثّرة معهما إذا كانت العلميّة إذاً طارئة عليهما بعد استقلالهما بالتأثير.

والجواب عن الاعتراض: منع وجوب طرآن العلميّة على الوزن والعدل إذاً كما ذكرنا فى «إصمّت».

والاعتراض الحقّ أن يُمنع التّضاد بينهما وذلك بمنع حصر أوزان العدل فيما ذكرنا قبل على ما بيّنا.

(١) فى «ط» فقط: «وهما بزيادة الواو.

(٢) أى فالذى تقدّم، فـ«ما» اسم موصول

[تنكير ما كان على مثل أحمر علما]

(ص): «وخالف سيبويه» الأخفش في مثل أحمر علماً، ثم ينكر اعتباراً للصفة بعد التنكير. ولا يلزمه باب حاتم^(١) / لما يلزم من إيهام اعتبار متضادين في حكم واحد.

(ش): «قوله: «اعتباراً» منصوب على أنه حال من سيبويه أى خالف سيبويه معتبراً، أو مصدر لقوله: خالف سيبويه، إذ معناه: اعتبر سيبويه دون الأخفش.

قوله: «ولا يلزمه باب حاتم»^(٢)، هذا جوابٌ عن الزام الأخفش لسيبويه في اعتبار الصفة بعد زوالها، وتقريره: أن الوصف الأصلي لو جاز اعتبار بعد زواله لكان باب حاتم غير منصرف للعلمية الحالية والوصف الأصلي.

فأجاب المصنف عن سيبويه: بأن هذا الإلزام لا يلزمه، لأن في حاتم ما يمنع من اعتبار ذلك الوصف الزائل بخلاف أحمر المنكر، وذلك المانع اجتماع المتضادين وهما الوصف والعلمية، إذ الوصف يقتضى العموم والعلمية الخصوص، وبين العموم والخصوص تناف،

قوله: «فى حكم واحد» يعنى فى الحُكْم بمنع الصِّرف، لأنك تحتاج فى هذا الحكم إلى اجتماع سببين، فتكون قد جمعت المتضادين فى حالة واحدة.

[ولو لم^(٣) يكن اعتبار المتضادين فى حكم واحد جاز، إذ لا يلزم اجتماعهما فى حالة واحدة] كما إذا حَكَمْنَا بجمع أحمر على: حُمْر، لأن أصله صفة، وعلى: أحمر لأجل العلمية، فقد حصل فى هذه اللفظة متضادان، لكن بحُكْمَيْن، فلم يجتمعا فى حالة.

فإذا نكر أحمر فإنه يصح اعتبار الوصف.

وليس معنى الاعتبار أنه يُرْجَح معنى الصِّفة الأصلية، حتى يكون معنى: رَبَّ

(٢) فى «ط»: «خاتم» بالخاء.

(١) فى «ط»: «خاتم» بالخاء.

(٣) ما بين معقوفين سقط من «ع».

أحمر: رُبَّ شخص فيه معنى الحُمْرة، بل معنى: رُبَّ أحمر: رُبَّ شخص مسمًى بهذا اللفظ، سواء كان أسود، أو أبيض، أو أحمر، فمعنى اعتبار الوصف الأصلي بعد التنكير أنه كالثابت مع زواله، لكونه أصلياً، وزوال ما يُضاده وهو العلمية، فصار اللفظ بحيث لو أراد مُريد إثبات معنى الوصف الأصلي فيه لجاز بالنظر إلى اللفظ^(١) لزوال المانع.

هذا والحق أن اعتبار ما زال بالكلية لم يبقَ منه شيء بأى تأويل [كان]^(٢) الاعتبار [خلاف الأصل، إذ المعدوم من كل وجه لا يؤثر بمجرد تقدير كونه موجوداً].

فالأولى أن يقال: إن اعتبر معنى الوصف الأصلي فى حال التسمية كما لو سمى مثلاً بأحمر من فيه حمرة، وقصد ذلك، ثم نكر جاز اعتبار الوصف بعد التنكير لبقائه فى حال العلمية أيضاً لكنه لم يعتبر فيها، لأن المقصود الأهم فى وضع الأعلام المنقولة غير ما وضعت^(٣) له لغة، ولذلك تراها فى الأغلب مجردة عن المعنى الأصلي كزيد وعمر، وقليل ما يلمح ذلك.

وإن كان لم يُعتبر فى وضع العلم الوصف الأصلي بل قطع النظر عنه بالكلية، كما لو سمى بأحمر أسود أو أشقر لم يعتبر بعد التنكير أيضاً.

وقال الأخفش فى كتاب الأوسط: إن خلافه فى نحو: أحمر إنما هو فى مقتضى القياس، وأما السماع فهو على معنى الصرف.

هذا كله فى أفعال فعلاء وكذا فعَلان فعلى.

وأما أفعال التفضيل نحو: أعلم فإنك إذا سميت به ثم نكرته فإن كان مجرداً من «من» التفضيلية انصرف إجماعاً، ولا يعتبر فيه سبويه الوصف الأصلي كما اعتبر فى نحو: أحمر.

(١) كلمة: «اللفظ» سقطت من «ع».

(٢) ما بين معقوفين سقط من ط، صوابه من النسخ المخطوطة. وفى «ع» بأى تأويل كان خلاف بسقوط كلمة: «الاعتبار».

(٣) فى «ع» وضع مكان: «وضعت».

وإن كان مع «من» لم يُصَرَّف إجماعاً بلا خلاف من الأخفش، كما كان في أحمر.

أما الأول فلضعف أفعال التفضيل في معنى الوصف، ولذا لا يعمل في الظاهر كما يعمل أفعال فعلاء، فإذا تجرد من «من» التبس بأفعال الأسمى الذى لا معنى للوصف فيه كأفكل، وأيدع، ولا يظهر فيه معنى الوصف.

وأما أفعال فعلاء فثبتت عمله في الظاهر قبل العلمية وإشعار لفظه بالألوان ٦٩ والخلق الظاهرة في الوصف يكفى / في بيان كونه موضوعاً صفة.

فإذا اتصل «أفعل» بـ «من» فقد تميز عن نحو: أفكل، وظهر فيه معنى التفضيل الذى هو وصف.

وأما الثانى فإنما وافق الأخفش سيبويه في منع الصّرف مع «من» لظهور وصفه إذا - كما ذكرنا - [ولكون^(١) «من» مع مجروره كالمضاف إليه، ومن تمام أفعال التفضيل من حيث المعنى الوضعى، فلو نَوَّن لكان الثانى متصلاً منفصلاً، لأن التّونين يشعر الانفصال] بسبب وجود علامته للوصف، أعني «من» بخلاف باب أحمر لعريّة^(٢) عن العلامة الدّالة على الوصف.

ولو سميت رجلاً بأجمع الذى يؤكّد به، ثم نكرته صرفته البتّة إجماعاً لكونه في معنى الوصف أخفى من أفعال التفضيل، لأنه صار^(٣) بمعنى «كل» قبل العلمية وانمحي عنه الوصف على ما تقدم في جمع.

هذا حكم جميع ما لا ينصرف في حال العلمية وبعدها.

[التصغير والجمع]

ثم اعلم أن التصغير يخلّ من أسباب منع الصرف بالعدل عن وزن إلى آخر، لأنه يزول الوزن المعدول إليه بالتصغير، وذلك الوزن مراعى في العدل، إذ العدل

(١) ما بين معقوفين سقط من «ع».

(٢) عرى من ثيابه يعرى عرياً، وفرس عرى ليس عليه سرج وجمعه: أعراء.

(٣) في «ط» «كان» «مكان» «صار».

أمر لفظي. وكذا الجمع الأقصى يَخْتَلِّ بالتصغير، لوجوب رده إلى واحده، فيقال في رباع^(١) ومساجد: ربَّيعٌ ومُسيَّجد.

ولو سمَّيت بالجمع المذكّر، ثم صغّرته انصرف أيضاً، لزوال علامة الجمع، ووزنه المعتبر.

وإذا صغّرت «سراويل» علماً لم ينصرف، لأنّ التصغير لا يذهب بالتأنيث المعنوي الذي يكون فيه، فيكون كعناق إذا صغّر بعد التسمية به.

ويختلّ بالتصغير وزن الفعل أيضاً إن لم يكن أوله زيادة كزيادة الفعل كخُضِضَ ودُحِجَ في خَضَمَ ودَحَرَجَ.

وأما إن كان أوله زيادة كزيادته فإنّ التصغير لا يزيله كما تقول في تصغير أحمد ونرجس، ويشكر، وتغلب: أُحِمِّد، ونُرَجِّس، ويُشَكِّر، وتُغَلِّب: لأنه على وزن مضارع فيعل نحو: يبيطر^(٢).

وأما إن عرض الوزن في المصغر ولم يكن في المكبر كما تقول في تضارب علماً: تُضَيِّر، وفي تحليء^(٣): تُحَلِّئ، فبعضهم لا يعتبره^(٤) لعروضه، والأكثر يفترونه، لأنّ التصغير وضع مُستأنف.

قال بعضهم: يعتبر الوصف العارض في التصغير لكونه بناءً مستأنفاً كما اعتدّ بالوصف العارض في نحو: مثني وثلاث، لكونه وضعاً مستأنفاً، فلا ينصرف أدير تصغير أدور^(٥) للوزن والوصف العارض في التصغير.

والدليل على عروض الوصف في التصغير قولهم: غلِّمون، ورَجِّلون في جمع مصغر غلام ورَجُل.

(١) الربع: الدار بعينها حيث كانت وجمعها: رِباع، ورُبوع وأرباع، وأربُع.

(٢) «بيطر يبيطر» سقط من «ع».

(٣) التَّحْلِيء: شعر وجه الأديم، وما أفسده السكين من الجلد إذا قشر.

(٤) في «ط» لا يعتبره، تحريف.

(٥) أدور: جمع دار، وهو جمع قلّة، ويمكن أن يهمز فيكون: «أدور» والكثير: ديار، ودور.

قال: فكان القياس أن ينصرف العَلَمُ في نحو: حُمَيْزَة، تصغير: حمزة، لعروض الوصف المنافي للعلمية إلا أنه لما لم يكن ظاهراً في التصغير لم يعتدوا به. والدليل على خفاء معنى الوصف في المصغر عدم جريه^(١) فلا يقال: شخصٌ رجيلٌ.

وفيما قال نظر، إذ لو لم يكن ظاهراً لم يعتد به في أدبٍ.

والأولى أن يقال: لا تنافى بين الوصف والعلمية - كما ذكرنا - لأن الوصف المعتبر في باب منع الصّرف هو الذى وضع صحيح التّبعية لما يُخصّصُ الذات المبهمة المدلول عليها - كما ذكرنا قبل.

وذلك لأن الفرعية إنما تتبين في مثل هذا الوصف، وهى المطلوبة في غير المنصرف. وأمّا التنافى بين الوصف والعلمية فقد ذكرنا ما عليه.

وأمّا الألف والنّون فنقول: إن بقى الألف في التصغير كما كان فلا يُخل^(٢) ٧٠ التصغير بهما نحو: سَكِرَان عَثِمَان / فى: سكران وعثمان.

وإن انقلب ياء كما تقول فى سلطان علماً: سُلَيْطِين، فإنه يُخل بهما.

ومعرفة ما تُقلّب ألفه ممّا لا تُقلّب تتبيّن فى التصريف فى باب التصغير، فعلى هذا التصغير يُخلّ بالعدل عن وزن، وبالجَمْع مطلقاً، وبالألف والنّون، والوزن من وجه دون وجه، ولا يُخلّ بالوصف والعلمية والتأنيث والتركيب والعُجْمَة.

[جَرَّ الْمَنْوَع مِنَ الصَّرْفِ الْمُقْرُونُ بِالْ، وَالْمُضَافُ بِالْكَسْرَةِ]

(ص): «وجميع الباب باللام أو بالاضافة ينجرّ بالكسرة» أى^(٣) كان بدونهما ينجرّ بالفتحة فصار بسبهما ينجرّ بالكسر.

(١) المراد: عدم تبعيته للموصوف.

(٢) فى ط: «فلا يحل» بالحاء، تحريف.

(٣) «أى»: سقطت من «ع».

(ش): أعلم أنّ من ذهب في منع غير المنصرف الكسر إلى أنه لأجل تبعية التنوين المحذوف لمنع الصّرف.

قال: لم يُحذف الكسر مع اللّام والإضافة، لأنه لم يُحذف التنوين معهما لمنع الصّرف حتى يتبعها الكسر، بل حُذفت^(١)، لأنها لا تجامعهما، إذ التنوين دليل تمام الاسم، وإضافته مُشعّرةٌ بعدم تمامه فتنافرا.

وأما تنافر اللّام والتنوين فقد مر في بيان نونى المثنى والمجموع.

ويجوز أن يقال: لما عاقبت اللّام والإضافة التنوين صارتا كالعوض منه فكأنه ثابتٌ فلم يُحذف الكسر.

ومن لم يقل بتبعية الكسر للتنوين قال: لم يُحذف الكسر^(٢) مع اللّام والإضافة لأنهما من خواصّ الأسماء فترجّح بهما جانب الاسميّة، فضعف شبه الفعل^(٣)، [فكأنه ليس فيه علّتان من تسع، فدخله الكسر. فعلى هذا صار الاسم بهما منصرفاً، وعلى الوجه الأول هو باق على حالة من عدم الانصراف] لاسبب^(٤) فى الاسم. وقد ذكرنا هل يكون الاسم بهما منصرفاً أو باقياً على عدم الانصراف؟ فى أول باب ما لا ينصرف.

ويرد على الثانى أن كون الاسم فاعلاً ومفعولاً ومضافاً إليه بحرف جرّ ظاهر أو مقدّر من خواصّ الاسم أيضاً، ولا يعود الكسر، فالأول أولى^(٥).



(١) التانيث هنا. لأن التنوين نون ساكنة.

(٢) «الكسر» زيادة فى «ع».

(٣) ما بين معقوفين سقط من «ع» و«ظ».

(٤) فى كل النسخ هكذا: «لا سبب» ولعله: «لا سبب» بزيادة الباء.

(٥) وهو القول بالتبعية.

المرفوعات

(ص): المرفوعات: هو ما اشتمل على عَلمِ الفاعلية.

(ش): قدّم المرفوعات على المنصوبات والمجرورات، لأنّ المرفوع عمدة الكلام كالفاعل والمبتدأ والخبر، والبواقى محمولة عليها. والمنصوب فى الأصل فضلة، لكنّ مشبه^(١) بها بعض العُمد كاسم إن، وخبر كان وأخواتها، وخبر «ما» و«لا» والمجرور فى الأصل منصوب المحل كما تقدّم تحقيقه.

قوله: «هو ما اشتمل» ذكر الضمير مع رجوعه إلى المؤنث، أى المرفوعات نظراً إلى خبر الضمير أعنى «ما» لأنّ المبتدأ هو الخبر، فيجوز مطابقة المبتدأ له كمطابقته للمعود إليه.

ومثله قولهم: «من كانت أمك»^(٢).

ويعنى باشماله على عَلمِ^(٣) الفاعلية: تضمّنه إياه بحيث يكون عَلمُ الفاعلية أحد أجزائه.

ويعنى بعلم الفاعلية الضمّ والألف والواو إذا دلّ كلّ واحد منها على كون الاسم الذى هو فى آخر عمدة الكلام، فكلّ ما فيه أحد هذه الأشياء مرفوع.

والأولى على ما اخترناه قبل أن يقال: المرفوعات: ما اشتمل على عَلمِ العمدة، لأنّ الرفع فى المبتدأ والخبر وغيرهما من العُمد ليس بمحمول على رفع الفاعل - كما بيّنّا - بل هو أصل فى جميع العمد على ما تقرّر قبل.



(١) فى «ط»: «يشبه» بالياء.

(٢) اسم كانت ضمير مستتر وهو «هى» راجع إلى «من» الان الخبر وهو «أمك» مؤنث.

(٣) «العَلم» المقصود به العلامة.